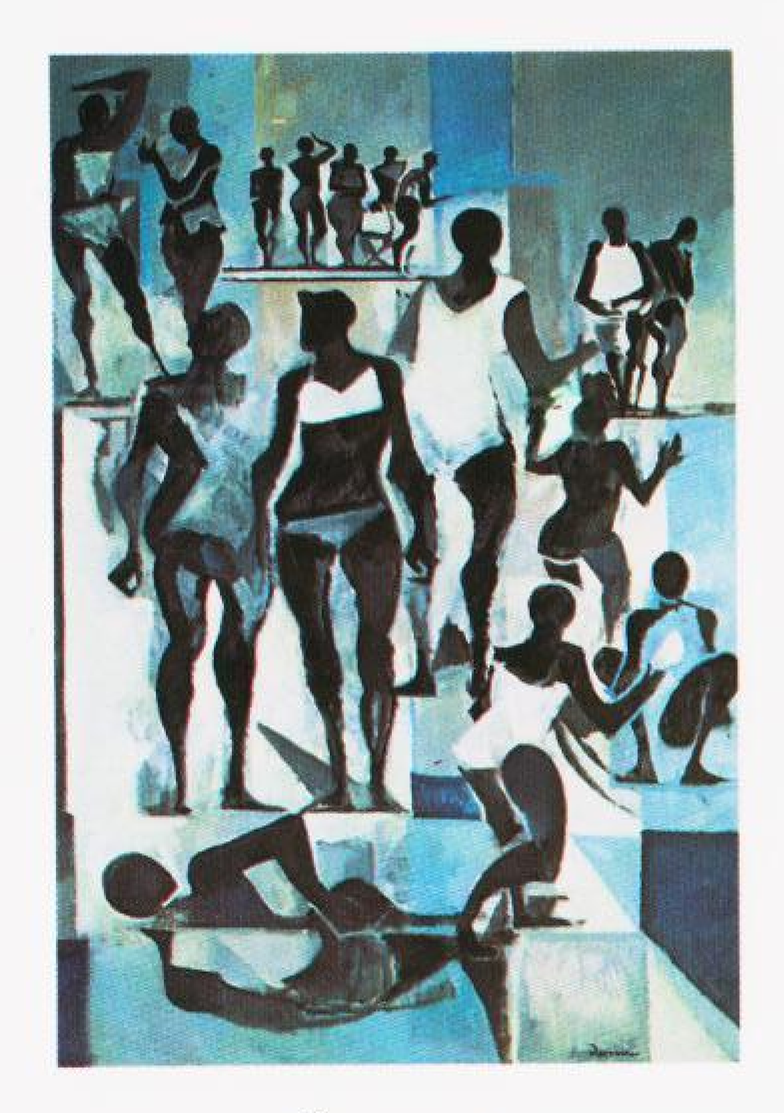
ميشال فوكو

تاريخ الجنسانية

I

إرادة العرفان



ترجمة

محمد هشام

ترجم هذا الكتاب عن النص الأصلي :
Histoire de la sexualité (Tome 1)
Michel Foucault
Éditions Gallimard 1976

تأليف : ميشال فوكو
ترجمة : محمد هشام

عنوان الكتاب
تاريخ الجنسانية
I
إرادة العرفان

رقم الإيداع القانوني : 2003/1484
ردمك : 9981-25-308-1

أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 022 - 13 98 25 022
الفاكس : 20 29 25 022 - 80 00 44 022
البريد الإلكتروني : E-Mail : afriqueorient@iam.net.ma

ميشال فوكو

تاريخ الجنسانية

I

إرادة العرفان

ترجمة

محمد هشام

أفريقيا الشرق

I

نحن، الفيكتوريون

لزمن طويل نكون قد تحملنا نظام التشدد الفيكتوري، وقد لا نزال نخضع له حتى اليوم. فقد يكون التعفف الإمبراطوري لايزال ماثلا على لوحة جنسانيتنا المتحجرة، الصامتة، والمنافقة. فحتى مطلع القرن السابع عشر، كانت بعض الصراحة لاتزال سارية، كما كان يقال. فالممارسات لم تكن تبحث عن التستر إلا في القليل النادر؛ والكلمات كانت تقال دون تكتم مفرط، والأشياء دون إفراط في التنكر؛ لقد كان هناك نوع من الألفة المتساهلة مع المحظور وغير المشروع. وقد كانت قوانين المجون والفحش والبذاءة أكثر ليونة إذا ماقورنت بقوانين القرن التاسع عشر. حركات مباشرة وخطابات غير مخجلة، خروقات مرئية وتشريحات معروضة ومختلطة بسهولة، وأطفال وقحون يجولون دون مضايقة ولا فضيحة وسط ضحكات الكبار : لقد كانت الأجساد « تتبختر ».

وبعد هذا النهار المضيء، يكون قد أتى غروب سريع طال الليالي الرتيبة للبورجوازية الفيكتورية. وحينئذ تكون الجنسانية قد إنحبست بعناية، وإنتقلت لتقيم في مكان آخر. فقد صادرتها الأسرة الزوجية وأدمجتها كليا في جدية الوظيفة الإنجابية. وهكذا بات الصمت يلف الجنس، وغدا الزواج، المشروع والمنجب، يمارس سلطته. لقد فرض نفسه كنموذج وبرز كمعيار، وإمتلك الحقيقة وإحتفظ بحق الكلام مع إحتكار مبدأ السر. ففي الفضاء الإجتماعي كما في قلب كل بيت، لم يعد يعترف للجنسانية إلا بمكان واحد، ولكنه خصب ونافع : غرفة الأباء. أما الباقي، فلم يكن بإمكانه سوى أن يتلاشى وينمحي؛ فلياقة المواقف كانت تتجنب الأجساد وإحتشام الكلمات كان يبيض الخطابات. أما العاقر، إذا

حدث له أن الح على الظهور بكثرة ، فإنه ما يلبث أن يتحول إلى الغير الطبيعي : فعليه عندئذ أن يتقبل وضعه هذا وعليه أن يدفع ثمن عواقبه .

وهكذا ، فإن ما لايخضع للتناسل أو ما يغير من هيأته بعض التغيير، لم يعد له أي مقر ولا أي قانون . ولا أي كلام يقوله أيضا . مطرود ومنكر ومجبر على الصمت في آن واحد . فهو لا يوجد وحسب، بل إنه يجب الا يوجد، وسيكون معرضا للزوال بمجرد ما يفصح عن نفسه أقل إفصاح، إن بالكلام أو بالفعل . وبخصوص الأطفال مثلا، فمن المعروف أن لا جنس لهم : وهذا سبب كاف لرفضه لهم، ولمنعهم من الكلام عنه، سبب كاف لصرف النظر عنه والإمتناع عن الإستماع إليه متى أتوا لإظهاره، سبب لفرض صمت عام ومطبق . تلك قد تكون هي خاصية القمع ومايميزها عن المحظورات التي يعاقب عليها القانون الجنائي البسيط : إنه يشتغل فعلا كإدانة بالإختفاء، ولكنه يشتغل كذلك كأمر بالصمت، كتأكيد على اللاوجود، وبالتالي كإثبات بأن عن كل هذا ليس هناك مايقال ولا مايرى ولا مايعرف . على هذا النحو يشتغل، بمنطقه الأعرج، نفاق مجتمعاتنا البورجوازية . ولكنه نفاق أرغم، مع ذلك، على تقديم بعض التنازلات . فإذا كان من الضروري الإبقاء على الجنسانيات اللامشروعة، فلتذهب لإقامة ضوضائها في مكان آخر: في المكان الذي يمكن أن يعاد إدراجها، إن لم يكن في قنوات الإنتاج، فعلى الأقل في قنوات الربح . إن الماخور والمصحة العقلية هما مكان هذا التساهل : فالمومس والزبون والقواد من جهة، وطبيب الأمراض العقلية ومريضته الهيسترية من جهة أخرى ، ـ هؤلاء "الفيكتوريون الآخرون" كما يقول ستيفان ماركيس ـ(Stephen Marcus) ـ، يبدو أنهم قد نقلوا خلسة المتعة التي لاتقال إلى نظام الأشياء التي تحسب؛ أما الكلمات والحركات التي يسمح بها خفية، فإنها كانت تتبادل في تلك الأماكن بسعر مرتفع جدًا . هنا فقط كان يمكن للجنس المتوحش أن يتخذ أشكالا واقعية، ولكنها متجزرة، وأن تكون له أصناف من الخطابات السرية، المحدودة والمرموزة . أما خارج هذه الأمكنة وفي كل مكان آخر، فإن الطهرية الصارمة الحديثة إنما تكون قد فرضت أمرها الثلاثي بالتحريم واللاوجود والصمت .

فهل من هذين القرنين الطويلين اللذين قد يكون على تاريخ الجنسانية أن يقرأ فيهما قبل كل شيء كتاريخ وقائعي لقمع متزايد، تحررنا اليوم ؟ بقدر ضئيل كما لايزال يقال لنا. بواسطة فرويد، ربما. ولكن بأي إحتراس، وبأي حذر طبي وبأية ضمانة علمية بعدم الضرر؛ وكم من إحتياطات من أجل الإبقاء على كل شيء، دون خوف من «التجاوز»، في الفضاء الأكثر أمنا والأكثر سرا، بين الأريكة والخطاب : وشوشة أخرى مفيدة على الفراش. وهل كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ؟ يقال لنا إن القمع، إذا كان هو الأسلوب الأساسي، منذ العصر الكلاسيكي، للربط بين السلطة والمعرفة والجنسانية، فإنه لا يمكننا أن نتحرر منه إلا بأداء ثمن باهض : فلا ينبغي القيام، من أجل ذلك، بأقل من خرق للقوانين، ورفع للمحظورات، وإقتحام للكلمة، وإرجاع المتعة إلى الواقع، وإقتصاد جديد كامل في آليات السلطة؛ لأن أقل شظية للحقيقة إنما تكون بشرط سياسي. وإذن، فإن آثارا كبيرة مثل هذه، لايمكننا أن ننتظرها من ممارسة طبية بسيطة، ولا من أي خطاب نظري، مهما تكن صرامته . وهكذا يتم إستنكار إمتثالية فرويد ونزعته للتقيد بالأعراف السائدة، ووظائف التطبيع والتكييف في التحليل النفسي، وتتم ادانة كل خجل رايش تحت حماسه وإندفاعاته، وكل آثار الإدماج التي يؤمنها «علم» الجنس أو الممارسات المربية بالكاد لما يسمى كذلك.

إن هذا الخطاب حول القمع الحديث للجنس خطاب قائم ورائج لأنه بدون شك سهل الإنتاج والرواج. فهناك ضمانة قوية، تاريخية وسياسية تحميه؛ وحينما يتم العمل على تحديد بداية عصر القمع بالقرن السابع عشر، بعد مئات السنين من الإنطلاق وحرية التعبير، فإنه إنما يأتى به ليتطابق مع نمو الرأسمالية : إنه يرتبط بعمق بالنظام البورجوازي. على هذا النحو ينتقل التاريخ الوقائعي الصغير للجنس وتاريخ إزعاجاته، على الفور، إلى التاريخ الرسمي، الإحتفالي، لأنماط الإنتاج؛ وبذلك تختفي تفاهته. من هنا يطرح مبدأ للتفسير: فإذا كان الجنس قد خضع للقمع بكل هذه الصرامة، فذلك لأنه لايتوافق مع سيادة العمل على كل المستويات وبأكبر كثافة؛ وهل كان يمكن، في وقت كان يتطلب إستغلال قوة العمل بشكل ممنهج، قبول أن تصرف في المتع، بإستثناء تلك التي تنحصر في الحد الأدنى والتي

تسمح لتلك القوة بأن يعاد إنتاجها ؟ وربما أنه ليس من السهل كشف مكنونات الجنس وأسراره وآثاره؛ ولكن قمعه، الذي أعيد فهمه على هذه الشاكلة، يمكن بالمقابل أن يحلل بسهولة. إن قضية الجنس ـ قضية حريته، ولكن أيضا قضية المعرفة التي يمكن أن تكون لنا عنه، وقضية الحق الذي لنا في الكلام عنه ـ تجد نفسها، بهذا الشكل، مرتبطة بكل مشروعية بشرف قضية سياسية : فالجنس ينخرط ، هو أيضا، في المستقبل. وربما قد يتساءل فكر متشكك عما إذا كانت لاتزال كل هذه الإحتياطات التي إتخذت من أجل إعطاء تاريخ الجنس هذا القدر العظيم من الأهمية، تحمل أثر الإحتشامات القديمة : كما لو أنه كان لاينبغي أقل من هذه الترابطات التقييمية لكي يتمكن هذا الخطاب من أن يكون ويتلقى.

ولكن، ربما أن هناك سببا آخر يجعلنا نرتاح، إلى هذا الحد، إلى صياغة علاقات الجنس والسلطة بلغة القمع والزجر : وهو مايمكن أن نسميه بمكسب المتكلم. فإذا كان الجنس مقموعا، أي محكوما عليه بالمنع واللاوجود والصمت، فإن لمجرد التحدث عنه، فقط، والحديث عن قمعه، شبه مسلك بالخرق المقصود. فالذي يتحدث هذه اللغة يضع نفسه إلى حد ما خارج السلطة؛ إنه يقلب القانون ، ويستبق قليلا الحرية المستقبلية. من هنا، هذه الإحتفالية والرسمية التي يتكلم بها عن الجنس اليوم. لقد كان الديمغرافيون وأطباء الأمراض العقلية الأوائل، في بداية القرن التاسع عشر، حينما كان عليهم أن يشيروا إليه، يرون بأنه ينبغي لهم أن يلتمسوا العذر عن كونهم كانوا يلفتون إنتباه قراءهم إلى موضوعات ساقطة وعلى درجة كبيرة من التفاهة. أما نحن، فلا نتكلم عنه منذ عشرات السنين دون إدعاء: الشعور بتحدي النظام القائم، لهجة صوت تبين بأننا نعرف أننا مخربون، شدة الحماس بتحطيم الحاضر ونشدان مستقبل نعتقد جديا بأننا نساهم في الإسراع بمجيئه. إن هناك شيئا من التمرد ومن الحرية الموعودة ومن عصر مقبل لقانون آخر يمر بسهولة في هذا الخطاب حول إضطهاد الجنس. ففيه يتجدد نشاط بعض الوظائف القديمة التقليدية للنبوءة : فغدا يأتي الجنس السعيد. ولأننا نؤكد هذا القمع، فلذلك لايزال بإمكاننا أن نواجد، خفية، بين مايمنع الغالبية العظمى منا من تقريبه، بفعل الخوف من السخرية أو بفعل مرارة التاريخ : الثورة والسعادة؛

وأيضا الثورة وجسد آخر، أكثر جدة وأكثر جمالا؛ أو أيضا الثورة والمتعة. إن الكلام ضد السلطات، وقول الحقيقة، والوعد بالمتعة والتمتع، وربط التنوير والتحرر والشهوات الحسية المتكثرة بعضها ببعض، وإصدار خطاب يلتقي فيه حماس المعرفة بإرادة تغيير القانون وبالحديقة المأمولة للمتع؛ إن كل هذا هو الذي يدعم لدينا، بدون شك، كل هذا الاصرار على الكلام عن الجنس بعبارات القمع والزجر؛ وربما أن هذا نفسه هو الذي يفسر كذلك القيمة السلعية التي تمنح، لا إلى كل مايقال عنه وحسب، ولكن أيضا إلى مسألة الإصغاء إلى كل الذين يريدون رفع آثاره. وعلى كل حال، فإن حضارتنا هي الحضارة الوحيدة التي يتلقى فيها المناديب مكافآت عن الإستماع إلى كل واحد يسر بجنسه : كما لو أن الرغبة في الكلام عنه والفائدة التي نأملها منه كانتا قد تجاوزتا بكثير كل إمكانيات الإستماع، حتى أن بعضهم قد أجر أذنيه.

ولكن، يبدو لي اليوم الوجود الأساسي في عصرنا، لخطاب يرتبط فيه الجنس إرتباطا وثيقا بالكشف عن الحقيقة وقلب نظام العالم والإعلان عن يوم آخر وعن الوعد بسعادة معينة. إن الجنس اليوم هو الذي يستخدم كسند لهذا الشكل، المألوف جدا والهام جدا في الغرب، من التبشير. لقد جاب وعظ جنسي كبير - الذي كان له لا هوتيوه البارعون وأصواته الشعبية - مجتمعاتنا منذ بضع عشرات من السنين؛ فأنب النظام القديم، وأدان النفاقات، وتغنى بحق المباشرة والواقع؛ وإجمالا فقد دفعنا إلى الحلم بمدينة أخرى. فلنفكر في الفرانسيسكان، ولنتساءل كيف حدث أن الغنائية والورع اللذين كانا قد صاحبا لمدة طويلة من الزمن المشروع الثوري، قد إنتقلا اليوم، في المجتمعات الصناعية والغربية بوجه عام، لينصبا، في جزء كبير على الأقل، على الجنس.

إن فكرة الجنس المقموع ليست فقط مسألة تخص النظرية. فالتأكيد على جنسانية لم تكن قد أخضعت أبدا بمثل هذه الصرامة إلا مع عصر البورجوازية المنافقة، إلا تجارية والحسابية، هي فكرة تتزاوج مع تشدق خطاب يهدف إلى قول الحقيقة حول الجنس، إلى تغيير إقتصاده في الواقع، إلى قلب القانون الذي يحكمه

وإلى تغيير مستقبله. إن ملفوظة القمع وشكل الموعظة يحيل كل منهما على الآخر ويسندان بعضهما البعض بكيفية متبادلة. فالقول بأن الجنس ليس مقموعا، أو باللأحرى، إن العلاقة بين الجنس والسلطة ليست علاقة قمع وحظر، هو قول يجازف بالا يكون سوى مفارقة عقيمة. فهو لن يصطدم بأطروحة مقبولة وجد متداولة وحسب، ولكنه سيسير حتما في الإتجاه المعاكس لكل إقتصاد ولكل «المصالح» الخطابية التي تسند تلك الأطروحة.

في هذه النقطة بالذات أود أن أعين سلسلة التحليلات التاريخية التي سيشكل هذا الكتاب في آن واحد، مقدمتها ونظرة سريعة أولى عليها: إبراز بعض النقاط الدالة تاريخيا ورسم خطاطات أولية لبعض المشكلات النظرية. وإجمالا، فإن الأمر يتعلق بمساءلة حالة مجتمع يؤنب نفسه، وبصخب كبير، منذ أزيد من قرن من الزمان، على نفاقه، ويتحدث بإسهاب عن صمته الخاص، ويستبسل في تفصيل مالا يقوله، يدين السلطات التي يمارسها ويعد بالتحرر من القوانين التي جعلته يكون على الحال الذي هو عليه. إنني أود، لا أن أحيط بهذه الخطابات وحسب، ولكن أن أبين أيضا الإرادة التي تحملها والنية الإستراتيجية التي تدعمها. إن السؤال الذي أود طرحه ليس هو: لماذا نحن مقموعون؟ ولكن هو: لماذا نقول، وبكثير من الحماس وكثير من الحقد على ماضينا القريب، على حاضرنا وعلى أنفسنا، إننا مقموعون؟ بواسطة أي دور أتينا لتأكيد أن الجنس منفي، وعلانية لبيان أننا نخفيه، وللقول إننا نسكته.، وذلك بصياغته بعببارات واضحة صريحة، وبإظهاره في واقعه الجلي، وبإثباته في ايجابية سلطته وآثارها؟ إنه من المشروع، بكل تأكيد، أن نتساءل عن لماذا تم ربط الجنس بالخطيئة لمدة طويلة من الزمن - على أنه ينبغي أن نتبين كيف تم هذا الربط وأن نحترس من القول، جملة وبتسرع، إن الجنس كان «مدانا» - كما يجب أن نتساءل أيضا عن لماذا نشعر اليوم بأكبر الآثام في كون أننا جعلنا منه خطيئة في الماضي؟ وعبر أية مسالك أتينا إلى أن نكون «مخطئين» في حق جنسنا؟ إلى أن نكون حضارة فريدة تقول لنفسها بأنها هي ذاتها التي «أذنبت» منذ زمان ولازالت إلى اليوم في حق الجنس وبشطط في إستعمال السلطة؟ كيف تم هذا الإنتقال الذي، حتى حينما يزعم تحريرنا من

الطبيعة المذنبة للجنس، فإنه يثقلنا بإثم تاريخي يتعلق، بالضبط، بتخيل هذه الطبيعة المذنبة وإستخراج آثار مدمرة من هذا الإعتقاد ؟

ربما قد يعترض علي بأنه إذا كان كثير من الناس اليوم يؤكدون على هذا القمع، فلأنه بديهي تاريخيا. وأنهم إذا كانوا يتحدثون عنه بكل هذه الغزارة ومنذ زمن بعيد، فلأن هذا القمع شيء متجذر بعمق، وأن له جذورا وأسبابا متينة، وأنه يثقل على الجنس بكيفية جد صارمة إلى حد أنه لايمكن لأدانة واحدة أن تحررنا منه؛ فالعمل لايمكن إلا أن يكون شاقا وطويلا . أطول بدون شك، سيما وأن خاصية السلطة - وبالخصوص مثل السلطة التي تشتغل في مجتمعنا - هي أن تكون زجرية وأن تقمع بإهتمام خاص الطاقات الغير النافعة، وحدة المتع، والسلوكات الغير المنتظمة. ولذلك ينبغي أن نتوقع بأن آثار التحرر من هذه السلطة القمعية ستكون بطيئة في الظهور ؛ فمهمة الكلام بحرية عن الجنس، ومهمة قبوله كما هو في واقعه، هي مهمة غريبة جدا عن خط كل التاريخ الذي غدا اليوم ألفيا؛ وهي، علاوة على ذلك، معادية بقدر كبير للآليات الملازمة للسلطة إلى حد أنها لايمكن إلا أن تتعثر طويلا قبل أن تنجح فيما ترمي إليه.

غير أنه، بالنظر إلى ما سأدعوه «الفرضية القمعية»، يمكننا أن نطرح ثلاثة شكوك بالغة الأهمية. الشك الأول : هل يشكل قمع الجنس حقا بداهة تاريخية ؟ فما ينكشف لنا من أول نظرة - والذي يسمح بالتالي بصياغة فرضية تكون نقطة الإنطلاق - هل هو تقوية، أم هو تأسيس نظام زجري على الجنس منذ القرن السابع عشر ؟ وهذا ، بحصر المعنى سؤال تاريخي. الشك الثاني : هل تنتمي آلة السلطة بالأساس، وبالأخص تلك التي تشتغل في مجتمع كمجتمعنا، إلى نظام القمع ؟ وهل الحظر والمنع والإنكار هي حقا الأشكال الأساسية التي تمارس بواسطتها السلطة بصفة عامة، ربما في كل المجتمعات، ولكن بالتأكيد في مجتمعنا ؟ وهذا سؤال تاريخي - نظري. وأخيرا الشك الثالث : هل يأتي الخطاب النقدي الذي ينصب على القمع لمواجهة وقطع الطريق على آلية للسلطة إشتغلت لحد الآن دونما إحتجاج يذكر، أم أنه ينتمي هو ذاته إلى نفس السياق التاريخي مثل الموضوع الذي يدينه

(ويعرفه بدون شك) تحت اسم « القمع » ؟ هل هناك إنفصال تاريخي بين عصر القمع وبين التحليل النقدي للقمع؟ وهذا سؤال تاريخي ـ سياسي .

على أن طرح هذه الشكوك الثلاثة لايعني أن الأمر يتعلق فقط بطرح فرضيات مضادة، متناظرة ومتعاكسة مع الأولى؛ فالمسألة لاتتعلق بالقول : إن الجنسانية، بعيدا عن أن تكون قد خضعت للقمع والحظر في المجتمعات الرأسمالية البورجوازية، تكون بالعكس قد إستفادت من نظام ثابت للحرية؛ ولا تتعلق كذلك بالقول : إن السلطة ، في مجتمعات كمجتمعاتنا، متساهلة أكثر مما هي قمعية، وأن النقد الذي نوجهه للقمع يمكنه أن يأخذ مظاهر القطيعة، ولكنه يندرج داخل سيرورة أقدم منه، وأنه قد يظهر لنا بحسب المعنى الذي نقرأ به هذه السيرورة، إما انه يدشن مرحلة جديدة للتخفيف من المحظورات، وإما أنه يشكل صورة أكثر مكرا وأكثر سرية للسلطة .

إن للشكوك التي أود أن أعارض بها الفرضية القمعية هدفا يتمثل، لا في بيان أن هذه الفرضية خاطئة، ولكن في إعادة موضعتها داخل إقتصاد عام للخطابات حول الجنس في المجتمعات الحديثة منذ القرن السابع عشر. لماذا تكلمنا عن الجنسانية، وماذا قلنا عنها؟ وما ذا كانت آثار السلطة التي نتجت عما قلناه عنها ؟ ماهي الروابط التي جمعت بين هذه الخطابات وهذه الآثار السلطوية والمتع التي إستثمرت من طرفها ؟ وما هي المعرفة التي تكونت انطلاقا من ذلك؟ وإجمالا، فإن الأمر يتعلق بتحديد نظام السلطة ـ المعرفة ـ المتعة الذي يسند عندنا الخطاب حول الجنسانية البشرية، وتحديده في نمط إشتغاله وفي أسباب وجوده. من هنا تكون النقطة الأساسية (في مستوى أول على الأقل) ليست هي معرفة ما إذا كان يقال للجنس نعم أم لا، ولا ما إذا كانت تصاغ بخصوصه تحريمات أو تجويزات، ولا ما إذا كنا نؤكد أهميته أم ننكر مفعولاته، ولا ما إذا كنا نهذب أم لا الكلمات التي نستخدمها للأشارة إليه. وإنما المسألة الأساسية هي : أن نأخذ بعين الإعتبار كون أننا نتكلم عنه، وأولئك الذين يتكلمون عنه، والمواقع ووجهات النظر التي منها يتكلم عنه، والمؤسسات التي تحث على الكلام عنه والتي تختزن وتنشر مايقال

عنه ؛ وبكلمة واحدة أن نأخذ بعين الإعتبار « الحدث الخطابي » الكلي، أن نعتبر « تخطيب » [1] الجنس . ومن هنا أيضا ستكون النقطة الأساسية هي أن نعرف بأية أشكال، وعبر أية قنوات، ومن خلال أية خطابات، تتمكن السلطة من الوصول حتى إلى السلوكات الأكثر خصوصية والأكثر فردانية، وماهي المسالك التي تسمح لها بالوصول إلى الأشكال النادرة أو الممكن إدراكها بالكاد للرغبة ؟ كيف تلج وتراقب المتعة اليومية - كل هذا مع آثار يمكنها أن تكون آثار رفض وإعتراض وتجريد من الأهلية، ولكن أيضا آثار حث وتقوية وتعزيز؛ وبإختصار، « التقنيات المتعددة الأشكال للسلطة » . ومن هنا أخيرا، لن تكون النقطة المهمة هي تحديد ما إذا كانت هذه الإنتاجات الخطابية وهذه الآثار السلطوية تقود إلى صياغة حقيقة الجنس، أو بالعكس صياغة أكاذيب تستهدف إخفائها، وإنما ستكون هي إبراز « إرادة المعرفة » التي تستخدم فيها كسند وكأداة معا .

وهنا، يجب أن نتفاهم؛ فأنا لا أزعم بأن الجنس لم يكن محظورا أو معترضا عليه أو مخيفا أو مجهولا منذ العصر الكلاسيكي؛ بل إنني لا أؤكد حتى أنه قد كان كذلك في هذا الوقت أقل من وقت سابق، ولا أقول بأن حظر الجنس وهم، ولكن الوهم أن نجعل منه العنصر الأساسي والمكون الذي إنطلاقا منه يمكننا أن نكتب تاريخ ما قيل بخصوص الجنس إنطلاقا من المرحلة الحديثة . إن كل هذه العناصر السلبية - نواهي، رفض، مراقبة، حظر، إنكار... التي تجمعها الفرضية القمعية في آلية مركزية كبيرة تهدف إلى قول لا، ليست بدون شك سوى عناصر لها دور محلي وتكتيكي تلعبه في تخطيب معين وفي تقنية للسلطة وفي إرادة للمعرفة، تخطيب وتقنية وإرادة هي أبعد من أن تعود ببساطة إلى تلك العناصر .

وعموما، فإنني أود تجريد التحليل من الإمتيازات التي تمنح عادة لإقتصاد الندرة ولمبادئ التندير، لأبحث بالعكس في مستويات الإنتاج الخطابي (التي تدبر، بطبيعة الحال، السكوتات أيضا)، وفي مستويات إنتاج السلطة (التي لها في بعض الأحيان وظيفة الحظر)، وفي مستويات إنتاجات المعرفة (التي كثيرا ما

1 - ترجمنا عبارة «mise en discours» بـ « تخطيب » (هامش المترجم)

تنشر أخطاء أو تجاهلات ممنهجة)؛ إنني أود أن أؤرخ لهذه المستويات ولتحولاتها.
والحال أن نظرة أولى أولية، من وجهة النظر هذه، يبدو أنها تشير إلى أن « تخطيب » الجنس منذ نهاية القرن السادس عشر، بعيدا عن أن يكون قد خضع لسيرورة حصر وتقييد، فإنه قد خضع، بالعكس من ذلك، لآلية حث متزايد؛ وأن تقنيات السلطة التي مورست على الجنس لم تذعن لمبدأ إنتقاء صارم، ولكنها خضعت لمبدإ إنتشار وقيام جنسانيات متعددة الأشكال؛ وان إرادة المعرفة لم تتوقف أمام محرم لا يمس، ولكنها إنصرفت وبإصرار -من خلال كثير من الأخطاء بدون شك- إلى تشكيل علم بالجنسانية.

إن هذه الحركات هي التي أود، بمعنى ما فيما وراء الفرضية القمعية، وفيما وراء وقائع الحظر أو الإلغاء التي تستدعيها، أن أبرزها الآن بكيفية تخطيطية، إنطلاقا من بعض الوقائع التاريخية التي لها قيمة علامات.

II

الفرضية القمعية

1- الحث على الخطاب

القرن السابع عشر : بداية عصر للقمع، خاص بالمجتمعات التي ندعوها بورجوازية، والذي قد نكون لازلنا لم نتحرر منه حتى الآن. وتسمية الجنس تكون قد أصبحت، إبتداء من هذه اللحظة، أكثر صعوبة وأكثر تكليفا. كما لو أنه كان يجب، من أجل السيطرة عليه في الواقع، أن يسكت على مستوى اللغة وأن يراقب تداوله الحر في الخطاب؛ أن يطرد من مجال الأشياء التي تقال وأن تطفأ الكلمات التي تجعله كثيف الحضور بشكل محسوس. بل إن هذه المحظورات نفسها قد تخشى، كما قد يقال، تسميته. ودون أن يكون عليه أن يقوله، فإن الإحتشام الحديث قد يحصل على ألا نتكلم عنه، بواسطة لعبة الممنوعات وحدها التي تحيل على بعضها البعض : سكوتات تفرض، من فرض سكوتها، الصمت. مراقبة.

بيد أنه لو نظرنا إلى هذه القرون الثلاثة الأخيرة في تحولاتها المتواصلة، لظهرت لنا الأشياء في صورة مختلفة تماما : فحول الجنس وبخصوصه حدث إنفجار خطابي حقيقي. وهنا يجب أن نتفاهم : فمن الممكن أن يكون قد تم تطهير - صارم جدا - للمعجم المسموح به. ومن الممكن أن يكون قد تم تقنين خطابة كاملة للتلميح والإستعارة، ومن دون شك فقد صفت قواعد جديدة للياقة والحشمة الكلمات : شرطة الملفوظات. ومراقبة التلفظات أيضا : فبطريقة أكثر دقة ، تم تعريف أين ومتى ليس من الممكن الكلام عنه؛ في أي وضع، وبين أي متخاطبين، وداخل أية علاقات إجتماعية؛ وهكذا أقيمت مناطق، إن لم يكن للصمت المطلق، فعلى الأقل للحساسية والرصانة : بين الآباء والأطفال مثلا، أو بين المربين

والتلاميذ، بين الأسياد والخدم. لقد كان هناك حول كل هذا، بما يشبه اليقين، إقتصاد تقييدي كامل. وهو إقتصاد يندرج في هذه السياسة للغة والكلام. التلقائية جزئيا، والمدبرة جزئيا ـ التي صاحبت إعادة التوزيعات الإجتماعية في العصر الكلاسيكي.

وبالمقابل، فإن الظاهرة، على مستوى الخطابات وميادينها، تكاد تكون عكسية. فحول الجنس، لم تنقطع الخطابات ـ خطابات مميزة، مختلفة في آن واحد في شكلها وموضوعها ـ عن التكاثر: غليان خطابي إزداد تسارعه منذ القرن الثامن عشر. إنني لأفكر هنا، بكيفية خاصة، في التكاثر المحتمل للخطابات «غير المشروعة»، المحرمة، الخطابات الخارقة للقانون التي تسمي الجنس، تحديا وبلامراعاة، لتشتم أو تهزأ من الإحتشامات الجديدة؛ فمن المحتمل جدا أن يكون تضييق قواعد اللياقة قد أدى كمفعول ـ مضاد إلى تقييم وتغريز مكانة الكلمة الفاحشة. ولكن المهم هو تكاثر وتعدد الخطابات حول الجنس، وداخل ممارسة السلطة نفسها: حث مؤسساتي للكلام عنه، وللكلام عنه أكثر فأكثر؛ إصرار أجهزة ومستويات السلطة على الإستماع إلى الكلام عنه وجعله يتكلم عن نفسه بأسلوب التلفظ الصريح والتفصيل المتراكم اللامتناهي.

فليكن مثلا تطور الرعائية الكاثوليكية وتطور سر الثوبة بعد «المجمع الديني للثلاثين"[1]. لقد شرع حينذاك في ستر عري الأسئلة التي كانت تصوغها كتب الإعتراف في العصر الوسيط، وكثيرا من الأسئلة التي كانت لاتزال سارية في القرن السابع عشر. فقد كان يتجنب الدخول في هذا التفصيل الذي إعتقد لزمن طويل، كسانشيز (Sanchez) أو طامبوريني (Tamburini) بأنه ضروري ليكون الإعتراف تاما وكاملا: الوضع الخاص بكل واحد من الشريكين، المواقف المتخذة، الحركات، اللمسات، لحظة اللذة بالضبط ـ أي كل المجرى المدقق للفعل الجنسي في عمليته ذاتها. لقد أصبح يحث على التستر بإلحاح متزايد.

---

(1) - Concile de Trente (1545-1563): تقرر فيه الإصلاح العام للكنيسة الكاثوليكية لمواجهة البروتيستانتية، (هامش المترجم).

وبخصوص الاثام المقترفة ضد الطهارة، يجب أن يمارس أكبر التحفظ : « إن هذه المادة تشبه القطران، الذي حتى وان تم التعامل معه بأية طريقة كانت، وحتى وان كان من أجل رميه بعيدا عنا، فإنه مع ذلك يلطخ وينجس دائما [1]. وسيأتي الفونس ذي ليغوري (Alphonse de liguori) فيما بعد ليوصي بالإبتداء .مع إحتمال التشبث بها خصوصا مع الأطفال ـ بأسئلة « ملتوية وغامضة بعض الشيء » [2].

ولكن يمكن للغة أن تتهذب كثيرا، إلا أن إتساع مدى الإعتراف، والإعتراف بالشهوة الجسدية بالذات، لم ينقطع عن الإزدياد. لأن الاصلاح الديني ـ المضاد إهتم، في كل البلاد الكاثوليكية، بتسريع وثيرة الإعتراف السنوي؛ ولأنه حاول فرض قواعد دقيقة لفحص الذات من قبل نفسها. ولكن بالخصوص لأنه كان يمنح أكثر فأكثر من الأهمية في الثوبة ـ وربما على حساب ذنوب أخرى ـ لكل تلميحات الشهوة الجسدية : أفكار، رغبات، تخيلات شهوانية مهيجة، تلذذات، حركات متصلة للنفس والجسد، كل هذا كان ينبغي أن يدخل، منذ الآن، وبتفصيل، في لعبة الإعتراف والإقرار والتوجيه. فالجنس، حسب الرعائية الجديدة، لم يعد ينبغي له أن يسمى دون إحتراس؛ ولكن أوجهه، وترابطاته، وآثاره يجب أن تتابع حتى في فروعها وتشعباتها الأكثر دقة : خيال في حلم يقظ، صورة طردت من الذهن بشكل بطيء جدا، تواطؤ غير محكم بين ميكانيكا الجسد ومسايرة الفكر : كل شيء يجب أن يقال. إن هناك تطورا مزدوجا ينزع إلى جعل الشهوة الجسدية جذرا لكل الآثام، وإلى نقل اللحظة الأهم لفعلها ذاته نحو الإضطراب، الصعب جدا على الإدراك والصياغة، للرغبة؛ لأنها شر كبير يصيب الإنسان في كليته، وبأكثر الاشكال سرية « افحصوا إذن، بعناية، كل ملكات أنفسكم، الذاكرة، الفهم، الإرادة . وإفحصوا أيضا بدقة كل حواسكم...، وإفحصوا كذلك كل أفكاركم، وكل كلامكم، وكل أفعالكم. إفحصوا حتى رؤاكم، لمعرفة ما إذا لم تكونوا قد منحتموها موافقتكم

---

(1) - P. Segneri, *L'instruction du pénitent*, traduction, 1695, p. 301.
(2) - A. de Liguori, *Pratique des Confesseurs* (trad. Française, 1854) p. 140.

وأنتم في حالة يقظة... وأخيرا، لاتعتقدوا بأن هناك شيئا تافها أو غير ذي شأن في هذه المادة الحساسة والمحفوفة بالمخاطر.» [1]. وإذن ، فإن خطابا متنبها ويقظا ينبغي أن يتعقب، حسب كل منعرجاته، خيط إتصال الجسد والنفس: إنه يظهر تحت سطح الذنوب، العرق المتصل للشهوة الجسدية. وهكذا، فتحت غطاء لغة كان يعني بتطهيرها عناية خاصة وبصورة يكون فيها الجنس غير مقصود لذاته مباشرة، يتكفل بالجنس كليا، وكما لو كان مطاردا، من طرف خطاب يزعم بالا يترك له أي غموض يلفه ولا أي توقف.

وربما أن هنا بالذات، ولأول مرة، فرض هذا الإيعاز الخاص جدا وفي شكل إكراه عام، نفسه على الغرب الحديث. إنني لا أتكلم عن واجب الإعتراف بالخروقات التي ترتكب في حق قوانين الجنس، كما كانت طقوس التوبة التقليدية تستلزمه ؛ ولكن عن المهمة اللامتناهية للقول، قول كل مايتعلق بلعبة المتع، بالأحاسيس والأفكار العديدة التي لها، من خلال الجسد والنفس، بعض الصلة أو الشبه بالجنس، قوله بأكبر كثافة ممكنة للذات القائلة نفسها، وقوله للآخر. إن هذا المشروع ل « تخطيب الجنس »، كان قد تكون، منذ زمن بعيد، داخل تقليد نسكي ورهباني محدد؛ إلا أن القرن السابع عشر كان قد جعل منه قاعدة عامة يلتزم بها كل الناس. وربما قد يقال بأن هذه القاعدة لم تكن تطبق، في الواقع، إلا على نخبة صغيرة، أما جمهور المؤمنين الذين لم يكونوا يذهبون إلى الإعتراف إلا في مناسبات محدودة خلال السنة، فإنه كان يفلت من قبضة تقنيات وتقريرات مثل هذه. ولكن المهم، دون شك، هو أن هذا الفرض كان قد تحدد على الأقل كمثل أعلى بالنسبة لكل مسيحي مؤمن حقا. لقد تم إنتاج هذا الأمر المطلق: ليس الإعتراف بالأفعال المخالفة للقانون وحسب، ولكن أيضا البحث عن جعل الرغبة، كل الرغبة، خطابا. فلا شيء، إذا كان ذلك ممكنا، ينبغي أن يفلت من هذه الصياغة، حتى ولو كان على الكلمات نفسها التي تستخدمها أن تكون باطلة المفعول ومحيدة بعناية. وهكذا أدرجت الرعائية المسيحية في لوائحها، وعلى أنه

---

(1) - P. Segneri, *Loc. cit.*, pp. 301-302.

واجب أساسي، مهمة تمرير كل ما له علاقة بالجنس من مطحنة الكلام الذي لا نهاية له [(1)]. إن حظر بعض الكلمات ولياقة التعبيرات وكل الرقابات التي مورست على المعجم قد يمكنها ألا تكون غير أجهزة ثانوية بالعلاقة مع هذا الإخضاع الضخم : اي كيفيات معينة لجعله مقبولا أخلاقيا ونافعا تقنيا.

في هذا السياق، يمكننا أن نرسم خطا قد ينطلق مباشرة من رعائية القرن السابع عشر إلى ما شكل إسقاطا لها في الأدب، وفي الأدب « الفضائحي » على نحو خاص.

لقد كان المرشدون يكررون بأنه ينبغي قول كل شيء : « لافقط الأفعال الناجزة، ولكن أيضا الملامسات الجسدية، وكل النظرات الدنسة، وكل الكلمات الفاحشة...، وكل الأفكار التي تم الرضى عنها. »[(1)] وقد أعاد ساد (Sade) إحياء هذا الأمر بعبارات يبدو وكأنها إستعيرت مباشرة من مؤلفات التوجية الروحي : « إنه يجب على رواياتكم أن تتضمن أكثر التفاصيل وأشملها، فنحن لايمكننا أن نحكم على الإنتساب الذي للهوى والشهوة التي تصفونها بالأخلاق وبطباع الإنسان إلا بالقدر الذي لاتقنعون فيه أي وضع ؛ إن أقل الظروف تسمح لنا بمعرفة ما ننتظره من حكاياتكم. »[(2)]. وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان المؤلف المجهول لـ « حياتي السرية" (My Secret life) قد خضع هو نفسه أيضا إلى هذه القاعدة ذاتها ؛ لقد كان من دون شك، على الأقل ظاهريا، نوعا من فاسق تقليدي، ولكن هذه الحياة التي خصصها كلها تقريبا للنشاط الجنسي كان قد فكر في موازاتها بالرواية الدقيقة التفاصيل لكل حلقة من حلقاتها. وقد كان يعتذر عن ذلك في بعض الأحيان بإظهار إنشغاله بتربية الشباب، وهو الذي طبع في نسخ قليلة فقط هذه الإحدى عشر كتابا المخصصة كلها لأقل مغامرات ومتع وإحساسات جنسه؛

---

(1) - ان الرعائية التي أعيد اصلاحها وضعت هي أيضا، وإن بطريقة أكثر إحتشاما، قواعد لتخطيب الجنس. ولعل هذا ما سنفصل القول فيه في الجزء الموالي من هذا الكتاب، « الشهوة والجسد » *(La Chair et le Corps)*.

(1) - A. de Liguori, ''*Preceptes sur le sixième commandement*'' (trad. 1835), p. 5.

(2) D. - A. de Sade, '' *Les 120 journées de Sodome*'', Ed. Pauvert, I, pp. 139-140.

ولعله من الأفضل لنا أن نصدقه عندما يمرر في نصه صوت الأمر الخالص : « إنني أحكي الوقائع كما حدثت، وبقدر ما يمكنني أن أتذكرها، فهذا هو كل ما بوسعي أن أفعله" ؛ إن "حياة سرية ينبغي ألا تنطوي على أي نسيان أو حذف ؛ لأن ليس هناك ما يجب أن نخجل منه ...، فلا يمكننا أبدا أن نعرف الطبيعة البشرية معرفة تامة. »[1] إن منعزل « حياتي السرية » غالبا ما كان يقول، لتبرير وصفها، أن ممارساته الغريبة كان يشترك فيها، يقينا، مع آلاف البشر على وجه الأرض، ولكن أغرب هذه الممارسات، أي ممارسة وصفها وحكيها بتفصيل، ويوما بعد يوم، كان مبدأها قد ترسخ في فكر الإنسان الحديث منذ قرنين كاملين من الزمن. لذلك، فبدل أن نرى في هذا الرجل الفريد، الهارب الشجاع من « فكتورية » كانت تجبره على الصمت، فإنني قد أجرؤ على التفكير بأنه كان، في وقت كانت فيه تعاليم اللياقة والإحتشام مهيمنة، الممثل الأكثر مباشرة، وبكيفية معينة الأكثر سذاجة لا يعاز قرني بالكلام عن الجنس. أما العرض التاريخي، فقد يكون بالأحرى هو إحتشامات « التشدد الأخلاقي الفيكتوري »؛ وعلى كل حال، فقد تكون هذه الإحتشامات عبارة عن مغامرة، أو تدقيق أو قلب تكتيكي في السيرورة الكبرى لتخطيب الجنس.

إن هذا الإنجليزي الذي لا هوية له يمكن أن يستخدم، أحسن من ملكته، كصورة مركزية لتاريخ جنسانية حديثة تكونت سلفا في جزء كبير منها مع الرعائية المسيحية. لقد كان الأمر يتعلق، بلا ريب، بالنسبة إليه، وبالتعارض مع هذه الرعائية، بالرفع من قيمة الإحساسات التي كان يشعر بها بتفصيل ما كان يقوله عنها ؛ وكمثل ساد، فقد كان يكتب « من أجل متعته وحدها » بالمعنى القوي للعبارة ؛ وكان يمزج بعناية تحرير وإعادة قراءة النص الذي يكتبه بمشاهد شهوانية كانت في آن واحد تكرارا له، وامتدادا له وتحريضا عليه. ومهما يكن، فإن الرعائية المسيحية كانت هي أيضا تبحث عن إنتاج آثار مميزة على الرغبة بجعلها تندرج كاملة في الخطاب : آثار التحكم في النفس ونكران الذات، بلا شك؛ ولكن أيضا أثر إعادة الوضع الروحي إلى طبيعته، وإعادة التوجه إلى الله، أثر جسدي لألم سعيد

(1) An., ''*My secret Life*'', réédité par Grosse Press, 1964.

في الإحساس بلذغات الإغراء والحب الذي يقاومه. إن الشيء الأساسي يكمن هنا بالذات : أن يكون الإنسان الغربي قد إنشغل، منذ ثلاثة قرون، بمهمة قول كل شيء عن جنسه؛ وأن يكون قد تم، منذ العصر الكلاسيكي، تقدير كبير وتقييم متزايد للخطاب حول الجنس؛ وان ينتظر من هذا الخطاب، التحليلي الدقيق، آثارا متعددة للإنتقال والتقوية والتغيير وإعادة التوجيه، على الرغبة ذاتها. فلم يكن ميدان ما يمكن أن يقال عن الجنس هو الذي توسع وأرغم الناس على توسيعه وحسب، ولكن أيضا، وبالأخص، تم وصل الجنس بالخطاب حسب مركب معقد وذي آثار متنوعة، لايمكنه أن يستنفذ في العلاقة وحدها بقانون للحظر. مراقبة على الجنس ؟ لقد تم، بالأحرى، وضع مركب كامل من الأجهزة لإنتاج خطابات حول الجنس، خطابات أكثر، كفيلة بأن تشتغل وتحدث آثارا في إقتصاده نفسه.

وربما أن هذه التقنية كان يمكنها أن تظل مرتبطة بمصير الروحية المسيحية أو باقتصاد المتع الفردية، لو لم تكن قد أسندتها وأعادت إحيائها آليات أخرى. من بينها بالأساس « المصلحة العمومية ». غير أن المسألة، في هذه المصلحة العمومية، لم تكن مسألة فضول أو حساسية جماعيين، ولا كانت مسألة ذهنية جديدة، ولكنها كانت قضية آليات للسلطة صار الخطاب حول الجنس -لأسباب تنبغي العودة إليها- أساسيا بالنسبة لإشتغالها. فلقد نشأ حوالي القرن الثامن عشر حث سياسي وإقتصادي وتقني على الكلام عن الجنس، ولكن ليس في شكل نظرية عامة للجنسانية، وإنما في شكل تحليل، ومحاسبة وتصنيف، وتخصيص، في شكل بحوث كمية أو سببية. إدخال الجنس « في الحساب »، والتحدث عنه في خطاب ليس فقط خطاب أخلاق، ولكن خطاب عقلانية : تلك كانت هي الضرورة الجديدة بجدة كافية جعلتها في البداية تندهش من نفسها وتلتمس لنفسها الأعذار. فكيف يمكن لخطاب عقلاني أن يتحدث عن « هذا » ؟ « نادرا ما كان الفلاسفة يلقون نظرة حازمة على هذه الموضوعات القائمة بين الإشمئزاز والهزأ، والتي كان ينبغي فيها تجنب النفاق والفضيحة في آن واحد » [1]. وبعد مرور ما يقارب القرن من الزمان، كان الطب، الذي كان يمكن أن ننتظر منه أن

(1) - Condorcet, Cité par J.-L. Flandrin, *Familles*, 1976.

يكون أقل إندهاشا مما كان عليه أن يصوغه، لا يزال يتعثر حين يتكلم : « إن الظل الذي يلف هذه الوقائع، والعار والإشمئزاز اللذين توحي بهما، أبعدا عنها منذ دائما نظر الملاحظين... لقد ترددت طويلا في أن أدخل في هذه الدراسة اللوحة المنفرة... » (1). إن الشيء الأساسي هنا ليس في كل هذه التشككات، في « الأخلاقوية » التي تكشف عنها، أو النفاق الذي يمكننا أن نتهمها به. ولكن الأساسي يكمن في الضرورة المعترف بها بأنه ينبغي تجاوزها والتغلب عليها. فعن الجنس يجب أن نتكلم، وأن نتكلم علانية وبكيفية لاتكون منتظمة حول الفصل بين المشروع المباح واللامشروع المحظور حتى ولو كان المتكلم يحتفظ لنفسه بالتمييز بينهما (فلبيان ذلك تستخدم هذه التصريحات الرسمية والإستهلالية)؛ ينبغي أن نتكلم عنه كما عن شيء ليس علينا ببساطة أن ندينه أو أن نسمح به، ولكن كشيء تجب إدارته وتدبيره وإدراجه في أنظمة للمنفعة، وتنظيمه من أجل مصلحة الجميع، وتشغيله بطريقة مثلى. ليس موضوع حكم وحسب، بل إنه كذلك موضوع إدارة. فهو يتعلق بالقوة العمومية، ويستدعي إجراءات تدبيرية، ويجب أن تتكلف به خطابات تحليلية. لقد غدا الجنس، في القرن الثامن عشر، قضية « شرطة ». ولكن بالمعنى التام والقوي الذي كان يعطي يومئذ لهذه الكلمة ـ ليس قمع الفوضى والإضطراب، ولكن التعاضد المنظم للقوى الجماعية والفردية : « توطيد وتدعيم القوة الداخلية للدولة بواسطة حكمة أنظمتها، وبما أن هذه القوة لاتتعلق بالجمهورية بصفة عامة وحسب، وبكل واحد من الأعضاء الذين يشكلونها، ولكن أيضا بملكات ومواهب كل الذين ينتمون إليها، فإنه ينجم عن ذلك بأن الشرطة يجب أن تهتم كليا بهذه الوسائل وأن تعمل لجعلها في خدمة الصالح العام. والحال أنه لايمكنها أن تصل إلى هذا الهدف إلا بواسطة المعرفة التي لها عن هذه الإمتيازات المختلفة. » (2). ومن ثم، فإن شرطة الجنس ليست هي سلطة صرامة منع، ولكنها ضرورة تنظيم الجنس بواسطة خطابات نافعة وعمومية.

---

(1) - A. Tardieu, *Etude Médico-Légale sur les attentats aux mœurs*, 1857, p. 114.

(2) - J. Von Justi, *Éléments généraux de police*, trad. 1769, p. 20.

بعض الأمثلة فقط عن ذلك. لقد كانت إحدى المستجدات الكبرى في تقنيات السلطة، في القرن الثامن عشر، هي ظهور « الساكنة »، كمشكلة إقتصادية وسياسية : الساكنة - الثروة، الساكنة - اليد العاملة أو قوة العمل، الساكنة في التوازن بين تزايدها الخاص والموارد التي تتوفر عليها. فقد أدركت الحكومات بأنها لاتتعامل ببساطة مع رعايا، ولا حتى مع « شعب »، ولكن مع « ساكنة » لها ظواهرها الخاصة المتميزة ومتغيراتها المميزة : الولادة، الوفاة، مدة الحياة، الخصوبة، الحالة الصحية، تواتر الأمراض، شكل التغذية والسكن. وكل هذه المتغيرات هي في نقطة إلتقاء حركات خاصة بالحياة وآثار خاصة بالمؤسسات : « إن الدول لا تعمر قط تبعا للتدرج الطبيعي للإنتشار، ولكن بسبب صناعتها وإنتاجاتها، ومختلف المؤسسات... فالناس يتكاثرون كإنتجات الأرض وبنسبة المزايا والموارد التي يجدونها في أعمالهم. » [1]. وفي قلب هذا المشكل الإقتصادي والسياسي للساكنة، يوجد الجنس : إنه يجب تحليل نسبة الولادات، وسن الزواج، والولادات الشرعية وغير الشرعية، الإبتسار الجنسي وتواتر العلاقات الجنسية، كيفية جعلها خصبة أوعقيمة، أثر العزوبة أو المحظورات، تأثير الممارسات المانعة للحمل - هذه « الأسرار المشؤومة » الشهيرة التي كان الديمغرافيون يعرفون، عشية الثورة (الفرنسية) أنها كانت جارية ومألوفة في البوادي. صحيح أن التأكيد كان قائما، منذ زمن بعيد، على أنه يتعين على البلد الذي يريد أن يكون غنيا وقويا، أن يكون كثير السكان . ولكنها المرة الأولى التي يقرر فيها مجتمع، على الأقل بكيفية ثابتة، بأن مستقبله وثروته يرتبطان لا بعدد وفضيلة مواطنيه وحسب، ولا بقواعد تزاوجهم وتنظيم الأسر فقط، ولكن أيضا بالكيفية التي يستعمل بها كل واحد منهم جنسه. من هنا يتم الإنتقال من الأسى الشعائري حول الفسق العديم المنفعة للأغنياء، والغراب، والفجرة، إلى خطاب يطرح فيه التصرف الجنسي للسكان في آن واحد كموضوع للتحليل وهدف للتدخل؛ ويتم المضي من الأطروحات السكانوية الكثيفة للعهد التجاروي إلى محاولات تنظيم أكثر دقة وأكثر ضبط ستتقلب حسب الأهداف والإستعجالات في اتجاه ولادي أوغير ولادي. فمن

(1) - C. -J. Herbert, *Essai sur la police générale des grains*, 1753, pp. 320-321.

خلال الإقتصاد السياسي للساكنة ستتكون شبكة كاملة من الملاحظات حول الجنس. وسينشأ تحليل التصرفات الجنسية، وتحليل تحديداتها وآثارها، على حدود البيولوجي والإقتصادي. وستظهر أيضا هذه الحملات الممنهجة التي ستحاول، فيما وراء الوسائل التقليدية ـ الحث الأخلاقي والديني، التدابير الضريبية ـ أن تجعل من السلوكات الجنسية للأزواج تصرفا إقتصاديا وسياسيا مدبرا. ولعل عنصريات القرنين التاسع عشر والعشرين ستجد فيها بعض نقاط تجذرها. لذا، فعلى الدولة أن تعرف حالة جنس مواطنيها والإستعمال الذي يستعملونه به، ولكن على كل واحد أيضا أن يكون قادرا على مراقبة إستعماله. على هذا النحو، صار الجنس، بين الدولة والفرد، رهانا، ورهانا عموميا، إستولت عليه شبكة كاملة من الخطابات والمعارف والتحليلات والأوامر.

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لجنس الأطفال. إنه غالبا ما يقال بأن العصر الكلاسيكي قد أخضع هذا الجنس لحجب لم يستطع أن يتخلص منه قبل « المقالات الثلاثة » (لفرويد) أو القلق المحرر لـ« هانس » (Hans) الصغير. صحيح أن « حرية » قديمة في الكلام كانت قد إختفت بين الأطفال والراشدين، أو بين التلاميذ والمدرسين. ولم يكن بإمكان أي مربي، في القرن السابع عشر، أن ينصح تلميذه علانية، كما كان يفعل إراسم (Erasme) في « حوارات » ـه، حول إختيار أحسن مومس. ولعل الضحكات الصاخبة التي كانت قد رافقت، لزمن طويل جدا، الجنسانية المبكرة للأطفال، ويبدو في كل الطبقات الإجتماعية، قد توقفت هي نفسها شيئا فشيئا. ولكن ليس معنى هذا أن الأمر كان يتعلق بإسكات خالص بسيط. إنه بالأحرى نظام جديد للخطابات. فلم يكن الكلام عن جنس الطفل أقل مما كان عليه في السابق، إلا أنه كان يقال بطريقة أخرى؛ فآخرون هم الذين يقولونه، إنطلاقا من وجهات نظر أخرى، ولأجل الحصول على آثار أخرى. إن الصمت نفسه، والأشياء التي يرفض قولها، والتي تحظر تسميتها، والتستر الذي يطلب من بعض المتكلمين، ليست الحد المطلق للخطاب أو الجانب الآخر الذي قد يكون مفصولا عنه بحد صارم، أكثر مما هي عناصر تشتغل بجانب الأشياء المقيلة معها وبالنسبة إليها في إستراتيجيات شاملة. فالمسألة ليست هي

إقامة فصل ثنائي بين مايقال ومالا يقال؛ ولكن تنبغي محاولة تحديد مختلف كيفيات عدم قولها، وكيف يتوزع أولئك الذين يمكنهم وأولئك الذين لايمكنهم أن يتكلموا عنها، وما هو نوع الخطاب المسموح به أو ما هو شكل التكتم المطلوب من هؤلاء وأولئك. فليس هناك صمت واحد، ولكن صموتات عديدة، وهي تشكل جزءا لايتجزأ من الإستراتيجيات التي تدعم وتخترق الخطابات.

لنأخذ كمثال مؤسسات التعليم الإعدادي في القرن الثامن عشر. فبكيفية إجمالية، يمكن أن يكون لنا إنطباع بأن ليس هناك فيها عمليا أي كلام عن الجنس. ولكن يكفي القاء نظرة سريعة على المركبات المعمارية، على قواعد النظام وعلى كل التنظيم الداخلي: ففي كل ذلك لم يكن الأمر يتعلق الا بالجنس. فقد فكر فيه البناؤون، وبصراحة. وأخذه المنظمون بعين الإعتبار بكيفية دائمة. بل إن كل الذين يملكون جزءا من السلطة وضعوا في حالة إستنفار دائم، وهي حالة كانت التنظيمات، والإحتياطات المتخذة، ولعبة العقوبات والمسؤوليات، تنعشها وتعيد إطلاقها دون توقف. ففضاء قاعة الدرس، وشكل الطاولات، ونظام فترات الإستراحة، وتوزيع المراقد (بالفواصل أو بدونها، بالستائر أو بدونها)، والتنظيمات المقررة لمراقبة الرقاد والنوم، كل هذا كان يحيل بالكيفية الأكثر إطنابا على جنسانية الأطفال [1]. إن مايمكن ان نسميه بالخطاب الداخلي للمؤسسة ـ الخطاب الذي تضعه لنفسها والذي ينتقل بين أولئك الذين يديرونها ـ هو في جزء مهم منه متمفصلا على ملاحظة أن هذه الجنسانية توجد، مبكرة،

---

(1) - *Règlements de police pour les Lycées* (1809)، المادة 67 : «يجب أن يكون هناك دائما، أثناء ساعات الفصل والدراسة، معلم يحرس الخارج، لمنع التلاميذ الذين يخرجون لقضاء حاجاتهم، من التوقف والتجمع.

المادة 68 : «بعد صلاة المساء، يجب إعادة التلاميذ إلى المرقد، الذي يعمل المعلمون على إرقادهم فيه فورا.

المادة 69 : «لن ينام المعلمون المراقبون إلا بعد التأكد من أن كل تلميذ يوجد في فراشه.

المادة 70 : «ينبغي على الأسرة أن تكون مفصولة عن بعضها البعض بحواجز من مترين في العلو. كما يجب أن تبقى المراقد مضاءة خلال الليل.».

نشطة، ودائمة. غير أن هناك ما هو أكثر : لقد صار جنس التلميذ، خلال القرن الثامن عشر، -وبكيفية أخص جنس المراهقين بصفة عامة- مشكلة عمومية. فالأطباء يتوجهون إلى مديري المؤسسات وإلى الأساتذة، ولكنهم يقدمون أيضا نصائحهم للأسر؛ والمربون يتصورون مشاريع يقترحونها على السلطات؛ والمعلمون يلتفتون نحو التلاميذ، يقدمون لهم نصائح ويحررون من أجلهم كتب حض وأمثلة أخلاقية أو طبية. فحول التلميذ وجنسه، تكاثرت وإنتشرت أدبيات كاملة من الإرشادات، والتوجيهات، والملاحظات، والنصائح الأخلاقية، والحالات العيادية، وخطاطات للإصلاح، وتصاميم لمؤسسات نموذجية. ومع باسيدوو (Basedow) والحركة «الإحسانية» الألمانية، إتخذ هذا التخطيب الجنسي مدى هائلا. بل إن سالتزمان (Saltzmann) كان قد أنشأ مدرسة تجريبية كان طابعها المميز يتمثل في مراقبة وتربية جنسية مفكرتين جدا بحيث أن الخطيئة الكونية للشباب لم يكن لها أن تمارس فيها أبدا. إلا أن في كل هذه الإجراءات والتدابير المتخذة، لم يكن للطفل أن يكون الموضوع الصامت واللاشعوري للعناية المتفق عليها من طرف الكبار وحدهم وحسب؛ بل كان يفرض عليه خطاب معقول معين، محدود، مقنن وحقيقي حول الجنس -نوع من تجبير خطابي. ويمكن أن نذكر كمثال على ذلك الحفل الكبير الذي نظم في شهر ماي عام 1776 بـ"Philanthropium". لقد شكل هذا الحفل، في الشكل المختلط للإمتحان، والألعاب الزهورية، وتوزيع الجوائز ولجنة المراجعة، التشارك الرسمي الأول للجنس المراهق والخطاب المعقول. ولبيان نجاح التربية الجنسية التي كانت تلقن للتلاميذ، كان باسيدوو (Basedow) قد إستدعى كل من كانت ألمانيا تعده في نطاق عظمائها (بإستثناء غوته Gœthe الذي كان من بين القلائل الذين إعتذروا عن الحضور). وأمام الحضور المجتمع، تقدم أحد الأساتذة، فولكه (Wolke) وبدأ يطرح على التلاميذ أسئلة مختارة بعناية حول أسرار الجنس، والولادة، والإنجاب : وكان يحملهم على التعليق على رسومات تمثل إمرأة حاملا، وزوجين ومهد. وقد كانت الأجوبة تصحح وتضاء، دون خجل أو مضايقة. ولم تأت أية ضحكة غير لائقة لتعكر صفوها -عدا من جانب الحضور الراشد بالذات، الذي كان أكثر

طفولية من الأطفال أنفسهم، والذي كان فولكه يأنبه بقسوة. وفي الأخير، صفق الجمهور طويلا لهؤلاء الأطفال الممتلئ الوجه الذين ظفروا أمام الكبار، وبمعرفة بارعة، أكاليل الخطاب والجنس [1].

وقد لايكون من الصحيح القول إن المؤسسة التربوية قد فرضت صمتا كثيفا على جنس الأطفال والمراهقين. بل إنها على العكس من ذلك قد أكثرت بخصوصه اشكالا من الخطاب ؛ وأقامت له نقاط إنغراس مختلفة؛ وشفرت المضامين وحددت المتخاطبين. فالكلام عن جنس الأطفال، وحث المربين والأطباء والاداريين والأباء على الكلام عنه، أو التكلم لهم عنه، والعمل على جعل الأطفال أنفسهم يتكلمون عنه، وإدراجهم داخل شبكة من الخطابات تتوجه اليهم تارة وتتحدث عنهم أخرى، تفرض عليهم مرات معارف مقننة، وتشكل إنطلاقا منهم، مرات أخرى، معرفة تفلت منهم؛ إن كل هذا يسمح بربط تقوية للسلطات بتكثير للخطابات. لقد صار جنس الأطفال والمراهقين، منذ القرن الثامن عشر، رهانا أساسيا ومهما إنتظمت حوله مركبات مؤسسية لاتعد وإستراتيجيات خطابية متعددة لا تحصى. يمكن أن تكون طريقة معينة للكلام عن هذا الجنس قد سحبت من الكبار وحتى من الأطفال أنفسهم، ويمكن أن تكون قد جردت من جدراتها كطريقة مباشرة، فضة، خشنة. ولكن لم يكن هذا سوى المقابل، ولربما الشرط الأساسي لكي تشتغل خطابات أخرى كثيرة، متعددة، متقاطعة، متراتبة، ومتمفصلة كلها بقوة حول شبكة من علاقات السلطة.

ويمكننا أن نذكر أيضا مراكز أخرى نشطت، إبتداء من القرن الثامن عشر أومن القرن التاسع عشر، في إثارة خطابات أخرى حول الجنس. الطب أولا، بواسطة « أمراض الأعصاب »؛ والطب العقلي بعذ ذلك، عندما بدأ يبحث في إتجاه « الإسراف »، ثم الإستمناء، ثم الرغبة غير المتحققة، ثم « الإحتيال على الإنجاب »، عن أسباب الأمراض العقلية، ولكن بالخصوص عندما إستولى هذا الطب على مجموع الشذوذات الجنسية وجعل منها ميدانه الخاص. القضاء الجنائي أيضا الذي

---

(1) - J. Schummel, *Eritzens Keise nach Dessau (1776)*, Cité par A. Pinloche dans *La Réforme de l'éducation en Allemagne au XVIII siècle (1889)*

كان قد إنشغل طويلا بالجنسانية خصوصا في شكل الجرائم « الكبيرة » والضد – الطبيعية، ولكن الذي إنفتح، أواسط القرن التاسع عشر، على القضاء المفصل للإعتداءات الصغيرة، والإهانات البسيطة، والإنحرافات التافهة. وأخيرا، كل هذه المراقبات الإجتماعية التي بدأت تتطور في نهاية القرن التاسع عشر، والتي إهتمت بمراقبة جنسانية الأزواج والأباء والأطفال، والمراهقين الخطرين أو الذين هم في حالة خطر - عاملة على الحماية والفصل والتوقع، مشيرة إلى المخاطر، ومثيرة للإنتباه، داعية إلى الشخصيات ، مراكمة للتقارير، ومنظمة للعلاجات. فحول الجنس، كانت هذه المراقبات تشع على الخطابات وتكثف الوعي بخطر دائم يعيد بدوره إطلاق الحث على الكلام عنه.

فذات يوم من أيام 1867 تعرض عامل فلاحي، من قرية لابكور (Lapcourt) ، وقد كان متخلفا عقليا بعض الشيء، يشتغل حسب الفصول عند هؤلاء أو أولئك، مقتاتا هنا وهناك مما كان يجود به عليه المشغلون أو المحسنون مقابل أردء الأعمال، مقيما في العرى والإسطبلات؛ تعرض للوشاية : فعلى حافة حقل زراعي كان قد حصل على بعض الملامسات من صبية، كما كان يفعل من قبل، وكما كان يرى الآخرين يفعلون، وكما كان يفعل فتيان القرية حواليه؛ لأن على حدّود الغابة، أو في خندق الطريق المؤدي إلى سان - نيكولا (Saint- Nicolas)، كان الكل يمارس بشكل مألوف لعبة ماكان يسمى بـ « اللبن الرائب » . وإذن، لقد إشتكاه والدا الصبية إلى عمدة القرية، وأبلغ عنه العمدة إلى الدركيين، وإقتاده الدركيون إلى القاضي الذي إتهمه وعرضه على طبيب أول، ثم على اخصائيين آخرين نشرا تقريرهما بعد أن حرراه [1] . أهمية هذه القصة ؟ إنها تكمن في طابعها التافه؛ ذلك أن رتابة الجنسانية القروية، وهذه التلذذات الدغلية التافهة، أمكنها أن تصير، إبتداء من لحظة معينة، لاموضوع تعصب جماعي وحسب، ولكن أيضا موضوع عمل قضائي، وتدخل طبي، وفحص عيادي دقيق، وبلورة نظرية كاملة. فالمهم هو، بخصوص هذا الشخص البسيط الذي كان إلى ذلك

---

(1) - H. Bonnet et J. Bulard, *Rapport médico-Légal sur l'état mental de ch.-J. Jouy*, Janv. 1868.

الجين يشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة القروية، أنه شرع في قياس جمجمته ودراسة الهيكل العظمي لوجهه، والتفتيش في تشريحه قصد الكشف عن العلامات الممكنة للعتاهة أو الإنحلال الخلوي؛ المهم هو أنه إستدرج للكلام، وإستنطق عن المكاره وميولاته وعاداته وإحساساته وأحكامه. والمهم أيضا أنه تقرر في الأخير، بعدما تمت تبرئته من كل جنحة، تحويله إلى موضوع خالص للطب والمعرفة - موضوع للإخفاء، حتى نهاية حياته، في مستشفى ماريفيل(Maréville)). ولكن موضوع ينبغي أيضا أن يتعرف عليه العالم العالم بالتحليل المفصل والدقيق. ويمكن أن نراهن على أن مدرس «لابكور» كان يلقن، في نفس هذا الوقت، للقروين الصغار كيف يهذبون لغتهم وكيف أن عليهم ألا يتكلموا في كل هذه الأشياء بصوت مرتفع. ولكن هنا يتعين، بدون شك، أحد الشروط التي جعلت مؤسسات المعرفة والسلطة تتمكن من تغطية هذا المسرح الصغير اليومي بغطاء خطاباتها الرسمية. فحول هذه الإشارات التي لاسن لها، وحول هذه المتع الخفية بالكاد التي كان يتبادلها المتخلفون عقليا مع الأطفال اليقظين، ها هو مجتمعنا - ولقد كان من دون شك الأول في التاريخ - قد إستثمر جهازا كاملا للتخطيب والتحليل والمعرفة.

فبين ذلك الانجليزي الفاسق الذي كان يحرص بدقة على تدوين كل غرائب حياته السرية، وبين معاصره، أبله القرية الذي تحدثنا عنه، والذي كان يعطي بعض النقود للحصول من الصبيات على بعض الملاطفات كانت ترفضها له الكبيرات، هناك بدون أدنى شك رباط عميق ما : فمن طرف إلى آخر، صار الجنس على كل حال شيئا يجب أن يقال، وأن يقال بكيفية شمولية حسب أجهزة خطابية متنوعة، ولكن كلها قسرية على طريقتها الخاصة. إن الجنس، سواء كان بوحا حاذقا أو إستنطاقا قسريا، وسواء كان رقيقا أو خشنا، يجب أن يقال، فهناك إيعاز متعدد الأشكال هو الذي يخضع بنفس القدر والصورة المجهول الهوية الانجليزي والفلاح اللوريني (نسبة إلى اللورين Lorraine) الفقير الذي شاء التاريخ أن يسمى جوي (Jouy من Jouissance).

منذ القرن الثامن عشر إذن، لم ينقطع الجنس عن آثارة نوع من التهيج الخطابي المعمم. غير أن كل هذه الخطابات حول الجنس لم تكن قد تكاثرت خارج السلطة أوضدا عليها، وإنما في الموقع ذاته الذي كانت تمارس فيه، وكوسيلة لممارستها؛ لقد تنظمت في كل مكان حضوض على الكلام، وأعدت أجهزة للإستماع والتحليل، وقامت في كل إتجاه إجراءات للملاحظة والتساؤل والصياغة. هكذا أزيح الجنس عن موقعه وطورد، وبالتالي أجبر على وجود خطابي. فمن الأمر الفردي الذي يفرض على كل واحد أن يجعل من جنسانيته خطابا دائما، إلى الآليات المتعددة التي تحث، في نظام الإقتصاد والتربية والطب والقضاء، وتستخرج وتعد وتمؤسس خطاب الجنس، هناك إطناب ضخم تطلبته حضارتنا ونظمته. وربما أن أي صنف آخر من المجتمعات لم يستطع أن يراكم، وعلى مدى تاريخ قصير نسبيا، مثل هذه الكمية الهائلة من الخطابات. فعن الجنس قد يمكننا أن نكون أكثر إطنابا في الكلام من أي شيء آخر؛ إننا نتشبث بهذه المهمة ونتحمس لها، ونقنع أنفسنا باستمرار بهم غريب أننا لا نقول عنه أبدا مايكفي، وأننا خجولون جدا وخائفون جدا، وأننا نخفي عنا بداهته الساطعة بالخمول والخضوع، وأن الأساسي والمهم يفلت منا دائما، وأنه يجب مجددا الذهاب للبحث عنه. فحول الجنس، يمكن أن يكون أكثر المجتمعات غزارة وإستفاضة، وأكثرها تلهفا ونفاذا للصبر، هو مجتمعنا بالذات.

ولكن هذه النظرة الأولى تبين ذلك بما فيه الكفاية : فلا يتعلق الأمر بخطاب واحد عن الجنس، وإنما بكثرة كاثرة من الخطابات أنتجتها سلسلة كاملة من الأجهزة إشتغلت في مؤسسات مختلفة. لقد كان العصر الوسيط قد نظم حول موضوع الشهوة الجسدية وممارسة الثوبة خطابا موحدا بقوة كافية. غير أن هذه الوحدة النسبية كانت قد تفككت، خلال القرون الموالية، وتشتت في إنفجار خطابيات متمايزة، وجدت أشكالها في الديمغرافيا والبيولوجيا والطب والتربية والنقد السياسي. بل إن الرباط المثين الذي كان يربط بين اللاهوت الأخلاقي للشهوة وإجبارية الإعتراف (الخطاب النظري حول الجنس وصياغته بأنا المتكلم)، إن هذا الرباط، إن لم يكن قد إنقطع، فعلى الأقل كان قد إرتخى وتنوع : فبين صياغة

الجنس موضوعيا في خطابات عقلانية وبين الحركة التي أخذ ، بواسطتها، كل واحد على عاتقه أن يحكي جنسه الخاص، أنتجت منذ القرن الثامن عشر سلسلة كاملة من الثورات والمجابهات، وجهود للمطابقة والإحكام، ومحاولات لإعادة التسجيل والنقل. وإذن، فليس بعبارات التوسع المتصل ينبغي أن نتحدث عن هذا التزايد الخطابي، بل يجب بالأحرى أن نرى فيه توزعا للمراكز التي منها تقال هذه الخطابات وتنويعا **لأشكالها، والإنتشار** المعقد للشبكة التي تربط بينها. وعوض الهم المنتظم **لإخفاء الجنس، وعوض** إحتشام عام للغة، فإن مايطبع قروننا الثلاثة الماضية هو التنوع، هو التوزيع الواسع للأجهزة التي إبتكرت للكلام عن الجنس، للحث على الكلام عنه، وللحصول منه على أن يتكلم عن نفسه، للإستماع والتسجيل والنقل وإعادة توزيع مايقال عنه. حول الجنس إذن تشكلت شبكة ضخمة من عمليات تخطيب، متنوعة، مميزة وإكراهية : فهل يتعلق الأمر بمنع مكثف منذ اللياقات الكلامية التي فرضها العصر الكلاسيكي ؟ إن الأمر يتعلق بالأحرى بحض منظم ومنتظم ومتعدد الأشكال على الخطابات.

قد يعترض على هذا كله من دون شك بأنه، إذا كان الكلام عن الجنس قد تطلب كل هذه التحريضات وكل هذه الآليات الإكراهية، فذلك لأن حظرا أساسيا معينا كان يهيمن عليه بكيفية شاملة ؛ فقط ضرورات معينة وحدها -إستعجالات إقتصادية، وفوائد سياسية -هي التي تمكنت من رفع هذا الحظر وفسح بعض المجال للخطاب حول الجنس، ولكنها مجالات محدودة دائما ومرموزة بعناية؛ فأن يتحدث عن الجنس بمثل هذه الكثافة، وأن تعد كل هذه الأجهزة الملحة من أجل الحث على الكلام عنه، ولكن ضمن شروط صارمة دقيقة، أفلا يثبت هذا بأنه تحت السر فإننا نبحث بالخصوص عن الابقاء عليه في هذا الوضع ؟ غير أنه تنبغي مساءلة هذا الموضوع المتواتر بالذات، موضوع أن الجنس خارج الخطاب، وأن تجاوز عائق أو إفشاء سر هو وحده الذي يمكن أن يفتح الطريق الموصل إليه. ألا ينتمي هذا الموضوع ذاته إلى الإيعاز الذي يثار بواسطته الخطاب ؟ اليس من أجل الحث على الكلام عنه، ومن أجل معاودة الكلام عنه دائما، نلوح به، على الحد الخارجي لكل خطاب راهن، على انه السر الذي يجب بالضرورة الكشف عنه واظهاره - كشيء

أجبر على الصمت تعسفا والذي من الصعب والضروري، من الخطير والثمين معا، أن يقال ؟ ويجب ألا ننسى أن الرعائية المسيحية، حينما جعلت من الجنس الشيء الذي ينبغي بالأساس أن يعترف به، كانت تقدمه دوما على أنه اللغز المحير : لا ما يصر على الظهور، ولكن ما يختفي في كل مكان، الحضور الماكر الذي قد نجازف بعدم الإحساس به لفرط ما يتكلم بصوت خافت ومقنع في غالب الأحيان. إن سر الجنس ليس بدون شك هو الواقع الأساسي الذي تتعين، بالعلاقة معه، كل أشكال الحث على الكلام عنه. سواء لأنها تحاول أن تكسره، أو بطريقة غامضة أن تجدده بالكيفية ذاتها التي تتكلم بها عنه. إن الأمر يتعلق بالأحرى بموضوعة تنتمي إلى الميكانيكا ذاتها لهذا الحث : كيفية لإعطاء شكل للزوم الحديث عنه، خرافة ضرورية للإقتصاد اللامتناهي التكاثر للخطاب حول الجنس. وهكذا، فإن مايميز المجتمعات الحديثة، ليس هو أنها حكمت على الجنس بأن يظل في الخفاء، ولكن هو أنها أوقفت نفسها على الكلام عنه بشكل دائم، وإبرازه على أنه هو « الـ» سر.

2 - تأصيل الشذوذ

هناك إعتراض ممكن : ربما قد نكون مخطئين إذا رأينا في هذا التكاثر الخطابي مجرد ظاهرة كمية، شيئا ما يشبه تزايدا خالصا، كما لو أن ما يقال فيها هو مسألة غير ذات شأن، وكما لو أن مجرد الحديث عنها هو في حد ذاته أهم بكثير من أشكال النهي التي نفرضها عليها بالكلام عنها. لأن هذا التخطيب للجنس أليس منتظما على مهمة إلغاء تلك الأشكال من الجنسانية التي ليست خاضعة للمستلزمات الدقيقة لإقتصاد التناسل: رفض الأنشطة غير المنتجة، نفي المتع الهامشية، حد أو إقصاء الممارسات التي لاتستهدف الإنجاب ؟ لقد تعددت وتكاثرت، من خلال كل هذه الخطابات، الإدانات القضائية للشذوذات البسيطة؛ وإنضمت اللاشرعية الجنسية إلى المرض العقلي ؛ ومن الطفولة إلى الشيخوخة تم تعريف معيار للنمو الجنسي وتم بعناية تمييز كل الإنحرافات الممكنة ؛ لقد نظمت مراقبات تربوية وعلاجات طبية؛ وحول أقل النزوات أعاد الأخلاقيون،

وبالخصوص الأطباء، إحياء كل المعجم التفخيمي للرجس والدنس : أليست كل هذه وسائل إستخدمت لإبتلاع كثرة المتع غير المنتجة، لصالح جنسانية مركزة على التناسل ؟ فكل هذا الإهتمام المهدار الذي أقمنا ضجيجه حول الجنسانية منذ قرنين أو ثلاثة، ألم يكن خاضعا لهذا الهم البسيط : تأمين التعمير، إعادة إنتاج قوة العمل، إعادة تثبيت النمط السائد للعلاقات الإجتماعية؛ وبكلمة، إعداد جنسانية نافعة إقتصاديا ومحافظة سياسيا ؟

لست أدري بعد ما إذا كان هذا هو الهدف في نهاية المطاف. ولكن ليس بالتخفيظ أو بالتنقيص على كل حال تم البحث عن الوصول إليه. لقد كان القرن التاسع عشر والعشرون بالأحرى عصر التكثير : تشتت الجنسانيات، تقوية لإشكالها المتباينة، تأصيل متعدد لـ « الشذوذ ». لقد كان عصرنا مدشنا لتغايرات جنسية كثيرة.

إلى نهاية القرن الثامن عشر، كانت هناك ثلاث مدونات كبرى صريحة. خارج الإنتظامات العرفية وإكراهات الرأي - تحكم الممارسات الجنسية: القانون الشرعي الكنسي، والرعائية المسيحية، والقانون المدني. وقد كانت كل واحدة منها تحدد، على طريقتها الخاصة، الفصل بين الشرعي واللاشرعي. غير أنها كانت كلها مركزة على العلاقات الزواجية: الواجب الزوجي، القدرة على القيام به، والكيفية التي كان يراعى بها، والمستلزمات والضغوطات التي كانت تصحبه، المداعبات غير المجدية أو غير المناسبة التي كان يخدمها كذريعة، خصوبته أو الطريقة التي كانت تستخدم لجعله عقيما، اللحظات التي كان يطلب فيها (الفترات الخطيرة للحمل والإرضاع، الوقت المحرم للصيام أو التعفف)، تواتره وندرته ؛ فكل هذا بالخصوص هو الذي كان مشبعا بالتحديدات القانونية. لقد كان جنس الزوجين محاصرا بالقواعد والنصائح والتوصيات. وكانت علاقة الزواج هي المركز الأكثر غليانا لكل الإكراهات؛ فعنها كان الكلام يدور في الغالب الأعم من الأحيان ؛ وهي التي كان عليها أكثر من غيرها أن تعترف وبالتفصيل. لقد كانت تخضع لحراسة أساسية : وإذا حدث لها أن أخطأت، فإنه كان عليها أن تظهر نفسها وأن تبرهن على ذاتها

أمام الشهود. أما « الباقي » فلقد ظل غامضا جدا : لنفكر مثلا في الوضع الملتبس لـ « اللواطة » أو في اللامبالاة تجاه جنسانية الأطفال.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المدونات المختلفة لم تكن تقيم فصلا واضحا بين خروقات قواعد الزواج وبين الإنحرافات بالعلاقة مع التناسل. فخرق قوانين الزواج أو البحث عن متع غريبة كان كلاهما على كل حال يستحق الإدانة. وفي لائحة الذنوب الخطيرة، المفصولة عن بعضها البعض من حيث أهميتها وحسب، كانت توجد الدعارة (العلاقات خارج الزواج)، والخيانة الزوجية، والإغتصاب، والتحريم الروحي أو الجسدي، ولكن أيضا اللواطة، أو « المداعبة » المتبادلة. أما المحاكم، فلقد كان يمكنها أن تدين بنفس الشكل اللواطة والخيانة الزوجية، كما الزواج بدون رضى الوالدين والحيونة (العلاقة الجنسية بالحيوان). وهكذا، فإن ما كان يدخل في الإعتبار، في النظام المدني كما في النظام الديني، كان هو لاشرعية عامة وشاملة. ومن دون شك، فإن « المخالف للطبيعة » كان، في ذلك الإعتبار، مطبوعا بكره خاص. ولكن لم يكن هذا « المخالف » يدرك إلا كصورة قصوى لـ « ضد القانون »؛ لقد كان، هو أيضا، يخرق مراسيم مقدسة قداسة مراسيم الزواج التي كانت قد أقيمت من أجل إدارة نظام الأشياء وتصميم الكائنات. إن التحريمات المتعلقة بالجنس كانت أساسا ذات طبيعة قانونية. أما « الطبيعة » التي كان يحدث أن تسند عليها تلك التحريمات، فقد كانت لاتزال هي نفسها نوعا من قانون. فلزمن طويل، ظل الخنثيون مثلا يعتبرون مجرمين، أو أبناء جريمة، مادام أن وضعهم التشريحي، بل كينونتهم ذاتها، كان يشوش على القانون الذي كان يميز بين الجنسين ويقعد لمعاشرتهما.

غير أن الإنفجار الخطابي الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ قد أحدث تغييرين أساسيين في هذه المنظومة المتمركزة على الرباط الشرعي. أولا: حركة نابذة بالعلاقة مع الزواج الأحادي المتغاير الجنس. وبطبيعة الحال، فإن حقل الممارسات والمتع إستمر في أن يحال عليها كما على قاعدته الداخلية. ولكن

الكلام عنه غدا يتناقص أكثر فأكثر، وعلى كل حال غدا يتكلم عنه باعتدال متزايد. لقد تم التخلي عن ملاحقته في أسراره، ولم يعد يطلب منه أن يتحدث عن نفسه يوميا. فللزوج (couple) المشروع، بجنسانيته المنتظمة، الحق في المزيد من التكتم. وهو ينزع إلى الإشتغال كنموذج، ربما أكثر صرامة، ولكن أكثر صمتا. وبالمقابل، فإن ماتتم مساءلته هو جنسانية الأطفال وجنسانية المجانين والمجرمين، هو متعة أولئك الذين لايحبون الجنس الآخر؛ هو أحلام اليقظة، والوساوس، والعادات الصغيرة أو الهيجانات الكبيرة. فكل هذه الصور، التي كانت تلمح بالكاد في الماضي، هي التي بات عليها الآن أن تتقدم لتأخذ الكلمة وتقول الإعتراف الصعب لما هي عليه في طبيعتها. ومن دون شك، فإنها كانت تتعرض للإدانة، ولكن المهم هو أنها كانت تشكل موضوع إصغاء؛ وإذا حدث أن إستنطقت الجنسانية المنتظمة من جديد، فبحركة إرتدادية إنطلاقا من هذه الجنسانيات الهامشية.

من هنا الإستخراج، في حقل الجنسانية، لبعد مميز لـ« ضد - الطبيعة». وبالعلاقة مع الأشكال الأخرى المدانة (والتي غدت تدان أقل فأقل)، كالخيانة الزوجية أو الإغتصاب، أخذت هذه الجنسانيات إستقلالها : فالتزوج من قريبة أو ممارسة اللواط، إغراء راهبة أو ممارسة السادية، خيانة الزوجة أواغتصاب الجثث، أصبحت أشياء مختلفة جوهريا. هكذا بدأ الميدان الذي دشنته الوصية السادسة في التفكك والإنحلال. كما تفككت أيضا، في النظام المدني، المقولة الغامضة لـ «الفجور» التي كانت قد شكلت، لأزيد من قرن، أحد الأسباب الأكثر تواترا للحبس الإداري. وعلى أنقاضها إنبثقت من جهة، المخالفات للتشريع (أوالأخلاق) الخاص بالزواج والأسرة، ومن جهة أخرى الإعتداءات على إنتظام الإشتغال الطبيعي (الإعتداءات التي يمكن للقانون أن يعاقب عليها). وربما أن هنا يكمن، من بين أسباب أخرى، سبب جاذبية « دون جوان» التي لم تستطع ثلاثة قرون أن تقضي عليها. فتحت الخارق الكبير لقواعد الزواج - سارق النساء، مغري العذارى، عار الأسر وإهانة الأزواج والآباء - يبرز شخص آخر : الشخص الذي يخترقه، بالرغم منه، الجنون المظلم للجنس، وتحت الفاسق المنحرف، الشاذ. إنه يخرق القانون عمدا، ولكن شيئا ما كطبيعة تائهة يمضي به، في نفس الوقت،

بعيدا عن كل طبيعة ؛ أما موته، فهو اللحظة التي تلتقي فيها العودة الخارقة للإساءة والعقاب بالهروب في ضد ـ الطبيعة . إن المنظومتين الكبيرتين للقواعد اللتين تصورهما الغرب بالتتالي للتحكم في الجنس، قانون الزواج ونظام الرغبات ـ جاء وجود دون جوان، الذي إنبثق على حدهما المشترك، ليقلبهما معا . ولنترك المحللين النفسانيين يتساءلون عن معرفة ما إذا كان لوطيا، أو عاشقا لذاته (نرجسيا) أو عاجزا جنسيا .

لقد بدأت القوانين الطبيعية للزوجية والقوانين المحايتة للجنسانية تتقيد، ليس بدون بطئ وإلتباس، على لائحتين متمايزتين . لقد بدأ عالم كامل للشذوذ يرتسم، وهو عالم قاطع بالعلاقة مع عالم المخالفة الشرعية أو الأخلاقية، ولكنه ليس تنوعا بسيطا فيه . هكذا نشأ قوم، مختلف، رغم بعض القرابات، عن الفاسقين القدامى . وقد شرع هؤلاء، منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى عصرنا، يتجولون في كل فجوات المجتمع، متابعين ولكن ليس دائما من طرف القوانين، محبوسين ولكن ليس دائما في السجون ؛ ربما مرضى، ولكن ضحايا فاضحين وخطرين، فريسات داء غريب يحمل أيضا إسم شذوذ وفي بعض الأحيان إسم جنحة . أطفال يقظون جدا، صبايا مبكري النضج، تلاميذ مبهمين، خدم ومربين مشكوك في أمرهم، أزواج قاسين أو مهووسين، مجمعين منعزلين، متجولون ذوي نزعات غريبة : كل هؤلاء وأولئك يلازمون المجالس التأديبية؛ والمحاكم، والمصحات العقلية؛ إنهم ينتقلون عند الأطباء بفضائحهم، وعند القضاة بأمراضهم . فأسرة الشواذ الذين لايمكن عدهم هي التي تتجاور مع المجرمين وتتشابه مع المجانين . لقد حملوا بالتتالي خلال القرن علامة « الجنون الأخلاقي »، و« العصاب التناسلي »، و « زيغ المعنى التوالدي »، و« الإنحلال »، أو « اللاتوازن النفسي » .

فماذا يعني ظهور كل هذه الجنسانيات الطرفية ؟ هل كون انها تمكنت من الظهور في واضحة النهار هو علامة على أن القاعدة قد إرتخت؟ أم كون أنها تثير كل هذا الإهتمام إنما يدل على نظام أكثر صرامة وهم ممارسة رقابة شديدة عليها ؟ بلغة القمع، تبدو الأشياء غامضة . تساهل، إذا فكرنا بأن قساوة المدونات الخاصة

بالجنح الجنسية قد خفت بشكل هائل في القرن التاسع عشر، وأن القضاء نفسه قد تنازل غالبا عن مهامه لصالح الطب. ولكن خدعة إضافية للقساوة، إذا فكرنا في كل سلطات المراقبة وكل آليات الحراسة التي أقامتها التربية أو العلاج. يمكن أن يكون تدخل الكنيسة في الجنسانية الزوجية ورفضها لـ« الإحتيالات » على الإنجاب قد فقدا منذ مأتي سنة الكثير من ملحاحيتهما. ولكن الطب، من جهته، تدخل بقوة في متع الزوجين (الرجل والمرأة) : فقد إخترع مرضية كاملة، عضوية، وظيفية أو عقلية، قد تتولد عن ممارسات جنسية « غير كاملة ». وصنف بعناية كل أشكال المتع الهامشية؛ وأدمجها في « نمو » و« إضطرابات » الغريزة؛ وإهتم بإدارتها.

إن المهم ليس ربما في مستوى التساهل أو كمية القمع، ولكن المهم هو في شكل السلطة التي تمارس. فهل يتعلق الأمر، عندما نسمي كل هذا التأصيل لجنسانيات مختلفة ومتنوعة، كما لرفعها، بإقصائها من الواقع ؟ يبدوأن وظيفة السلطة التي تمارس هنا ليست وظيفة حظر وأن المسألة إنما تتعلق بأربع عمليات مختلفة تماما عن المنع البسيط.

1 - لتكن التحريمات القديمة للإرتباطات الزوجية القرابية (كيفما كان تعددها وتعقدها) أو إدانة الخيانة الزوجية بتواترها المحتوم؛ ولتكن، من جهة أخرى، المراقبات الحديثة التي مورست، منذ القرن التاسع عشر، على جنسانية الأطفال وطاردت « عادتهم السرية ». فمن البديهي أن الأمر لايتعلق بنفس آلية السلطة. ليس وحسب لأن المسألة تتعلق هنا بالطب وهناك بالقانون؛ هنا بالترويض وهناك بالعقاب؛ ولكن أيضا لأن الخطة المستعملة ليست هي نفسها. ظاهريا، يتعلق الأمر في الحالتين معا بمهمة إلغاء محكوم عليها بالفشل دوما، ومجبرة دائما على إعادة البدء من جديد. ولكن خطر « الإتصال الجنسي بالمحارم » يسعى إلى هدفه بتخفيض يقارب الصفر لما يدنيه؛ وتسعى مراقبة الجنسانية الطفولية إلى هدفها بنشر متزامن لسلطتها الخاصة وللموضوع الذي تمارسها عليه. فالسلطة تعمل حسب تزايد مزدوج يمتد إلى مالا نهاية. لقد حارب المربون والأطباء بشدة إستمناء الأطفال كوباء كان يجب القضاء عليه. ولكن الواقع أن الأمر كان قد تعلق، على طول إمتداد هذه الحملة القرنية التي جندت عالم الكبار حول جنس الأطفال، بالإعتماد

على هذه المتع الدقيقة، وتشكيلها كمتع سرية (أي إرغامها على الإختفاء من أجل السماح بإكتشافها)، والعودة إلى أصلها، ومتابعتها من الأصول إلى الآثار، وتعقب كل مايمكنه أن يثيرها ويحث عليها أو فقط ما يسمح بها؛ ففي كل مكان كانت تجازف بالظهور فيه وضعت أجهزة للحراسة، وأقيمت كمائن للإجبار على الإعتراف، وفرضت خطابات مستفضية وتصحيحة ؛ لقد أخطر الاباء والمربون، وتم زرع الشك في نفوسهم بأن كل الأطفال مذنبون والخوف من أنهم هم أيضا مذنبون إذا لم يشكوا بما فيه الكفاية في أطفالهم ؛ لقد تم تنبيههم إلى هذا الخطر التراجعي ؛ وتم تحديد السلوك الذي عليهم أن يتقيدوا به، وتمت إعادة بناء بيداغوجيتهم ؛ وعلى الفضاء الأسروي تم إرساء دعائم نظام طبي - جنسي كامل. إن « عيب » الطفل ليس عدوا بقدر ما هو عماد، وبالإمكان تعيينه على أنه الداء الذي ينبغي القضاء عليه؛ إلا أن الفشل الضروري والإستبسال الشديد في مهمة لا جدوى منها يقودان إلى الظن بأننا نطلب منه أن يستمر، وأن يتكاثر على حدود المرئي واللامرئي بدل أن يختفي نهائيا. وعلى طول هذا السند، تتقدم السلطة، وتكثر من إبدالاتها وآثارها، في حين أن هدفها يتسع وينقسم ويتفرع، منغرسا في الواقع على نفس خطاها. إن الأمر يتعلق في الظاهر بجهاز للعرقلة ؛ ولكن الواقع أنه أقيمت، حول الطفل، خطوط لإختراق لامحدود.

2 - إن هذه المطاردة الجديدة للجنسانيات المحيطية تنتج « إدماجا للشذوذات » و« تخصيصا جديدا للأفراد ». لقد كانت اللواطة - لواطة القوانين المدنية والشرعية القديمة – صنفا من الأفعال المحظورة ؛ ولم يكن مرتكبها سوى ذاتها القانونية. أما لوطي القرن التاسع عشر، فقد أصبح شخصا : له ماض وتاريخ وطفولة وطبع ونمط حياة ؛ وشكل خارجي أيضا، بتشريح غير سري وربما فيزيولوجيا غريبة. فلا شيء مما هو عليه في كليته يفلت من جنسانيته. وهي حاضرة في كل موضع فيه : محاثية لكل تصرفاته لأنها هي مبدأها الماكر واللامحدود الفعالية؛ ومرسومة بدون حشمة على وجهه وجسده لأنها سر ينفضح دوما. إنها مشاركة له في الجوهر، لا كخطيئة عادة وإنما كطبيعة فريدة. وينبغي ألا ننسى بأن المقولة النفسية، الطب – عقلية والطبية للواطة تشكلت يوم تميزت فيه - ويمكن لمقالة وستفال (westphal)

سنة 1870 حول «الإحساسات الجنسية المعاكسة» أن تعتبر كتاريخ ميلاد [1].
كنوع من العلاقات الجنسية، ولكن ككيفية معينة للحساسية الجنسية، كطريقة معينة لقلب أدوار الذكورة والأنوثة في الذات نفسها. لقد ظهرت اللواطة كصورة من صور الجنسانية حينما إرتدت ممارسة اللواط على نوع الخنثوية الداخلية، خنثوية النفس؛ لقد كان مضاجع الذكور مرتدا، أما اللوطي فهو الآن نوع.

مثلما هم أنواع كل هؤلاء الشواذ الصغار الذين حشرهم أطباء الأمراض العقلية في القرن التاسع عشر باعطائهم أسماء تعميد غريبة: فهناك إستعرائيولاسيغ (Lasègue) ومولهو بنيت (Binet)، ومشتهو الحيوانات عندد كرافت-ابنيغ (Kraft - Ebing) وأحاديو-الذاتيو الجنسانية لروهليدر (Rohleder)؛ كما سيكون هناك أطباء النساء الذين يمارسون مع مريضاتهم (gynécomastes)، ومرضى النظر الطويل إلى أشياء الجنس (presbyophiles)، ولوطيو الجمال الجنسي... إن هذه الأسماء الجميلة للهرطقات تحيل على طبيعة قد تنسى نفسها كفاية لكي تفلت من القانون، ولكنها قد تتذكر نفسها كفاية لكي تستمر في إنتاج مزيد من الأنواع، حتى في المكان الذي لم يعد فيه نظام. إن آلية السلطة التي تطارد كل هذا المتباين الجنسي لاتزعم إلغاءه إلا بمنحه واقعا تحليليا، مرئيا ودائما: فهي تغرسه في الأجساد، وتدسه تحت التصرفات، وتجعل منه مبدءا للتصنيف والمعقولية، وتشكله كسبب وجود وكنظام طبيعي للانظام. إقصاء هذه الجنسانيات الكثيرة الشاذة؟ كلا، وإنما تخصيص، تمتين جهوي لكل واحدة منها. إن الأمر يتعلق، بنشرها، بنثرها في الواقع ودمجها في الفرد.

3 - إن هذا الشكل من السلطة يتطلب ليمارس، أكثر من المحظورات القديمة، حضورات ثابتة، مهتمة، وفضولية أيضا؛ إنه يفترض جوارات؛ ويعمل بالفحوص والملاحظات الملحة؛ ويقتضي تبادلا للخطابات، من خلال أسئلة تنتزع إعترافات، وبوح يتجاوز التساؤلات. إنه يتضمن مقاربة جسدية ولعبة إحساسات قوية. وعن هذا الشيء، فإن تطبيب الغريب الجنسي هو في آن واحد

(1) - Westphal, "Archiv Für Neurologie", 1870.

الآثر والأداة. فشذوذات الجنس، القائمة في الأجساد، والتي صارت طابعا عميقا للأفراد، تتعلق بتكنولوجيا للصحي والمرضي. وعلى عكس ذلك، فحالما تصير شيئا طبيا أو قابلا للتطبيب، فإنها كجرح، كخلل في الإشتغال أو كعرض، يجب الذهاب إلى مباغتتها في عمق الجسد أو على سطح الجلد أو بين علامات السلوك. إن السلطة التي تتكلف، على هذا النحو، بالجنسانية، أخذت على نفسها واجب ملامسة الأجساد ؛ فهي تداعبها بالنظر؛ وتقوي بعض مناطقها، وتكهرب سطوحا ؛ وتهول من بعض اللحظات المضطربة. انها تلف الجسد الجنسي. تزايد للفعاليات بدون شك وإتساع للميدان المراقب، ولكن أيضا شهونة السلطة وربح المتعة. مما ينتج أثرا مزدوجا : فالسلطة تتلقى دفعة قوية بممارستها ذاتها ؛ والإنفعال يكافئ المراقبة التي تحرس وينقلها بعيدا ؛ شدة الإعتراف تعيد إطلاق فضول السائل ؛ والمتعة المكتشفة ترتد نحو السلطة التي تحاصرها. ولكن كثرة الأسئلة الملحة تفرد، عند من عليه أن يجيب، المتع التي يحس بها ؛ فالنظر يثبتها والإنتباه يعزلها وينعشها. إن السلطة تشتغل كآلية للإستدعاء، فهي تجذب، وتستخرج هذه الغرائب الي تسهر عليها. فالمتعة تنتشر على السلطة التي تطاردها ؛ والسلطة ترسخ المتعة التي أتت على إخراجها من مكمنها. والفحص الطبي، والبحث الطبي العقلي، والتقرير التربوي، والمراقبات العائلية، إن كل هذه الأشياء يمكن أن يكون هدفها الكلي والظاهر أن تقول لا لكل الجنسانيات التائهة أو غير المنتجة؛ والواقع أنها تشتغل كآليات ذات دفعة مزدوجة : المتعة والسلطة. متعة ممارسة سلطة تساءل وتحرس وتترصد وتلاحظ وتنقب وتحبس وتبرز؛ ومن الجهة الأخرى، متعة تشتغل لكونها تفلت من هذه السلطة، وتهرب منها وتخدعها أو تقنعها. سلطة تترك نفسها تنغمر بالمتعة التي تطاردها ؛ وامامها، سلطة تثبت ذاتها في متعة الظهور، والصدام أو المقاومة. إستهواء وإغراء؛ مجابهة وتدعيم متبادل : فالآباء والأطفال، الراشد والمراهق، المربي والتلاميذ، الأطباء والمرضى، طبيب الأمراض العقلية مع مريضة الهيستيرية وشواذه، كل هؤلاء لم ينقطعوا عن ممارسة هذه اللعبة منذ القرن التاسع عشر. فكل هذه النداءات، وهذه التجنبات، وهذه التحريضات الدائرية، قد أعدت

حول الأجناس والأجساد، ليس حدودا لاينبغي تخطيها، وإنما « اللوالب الدائمة » للسلطة والمتعة.

4 - من هنا هذه « المركبات للإشباع الجنسي » المميزة جدا لفضاء وللطقوس الإجتماعية للقرن التاسع عشر. غالبا مايقال بأن المجتمع الحديث قد حاول أن يحصر الجنسانية في الزوج - المتغاير الجنس والمشروع قدر الإمكان. ولكن يمكننا أن نقول أيضا بأنه، إن لم يكن قد إبتكر، فعلى الأقل قد أعد بعناية وعمل على تكثير مجموعات ذات عناصر عديدة وجنسانية متنقلة : توزيع لنقاط السلطة، متراتبة أو متواجهة؛ متع « متابعة » - أي في آن واحد مرغوبة ومطاردة؛ جنسانيات جزئية مسموح بها أو مشجع عليها؛ تجاورات تتقدم كطرائق للحراسة، وتشتغل كآليات للتقوية؛ إتصالات محثة. ولعل هذا هو حال الأسرة، أو بالأحرى حال البيت مع الوالدين والأطفال وفي بعض الحالات الخدم. هل أسرة القرن التاسع عشر هي حقا خلية زوجية وأحادية الزواج ؟ ربما، إلى حد ما. ولكنها أيضا شبكة من المتع والسلطات متمفصلة حسب نقاط متعددة ومع علاقات قابلة للتحول. إن فصل الراشدين عن الأطفال، والقطبية المقامة بين غرفة الوالدين وغرفة الأطفال (وقد صارت هذه القطبية مقننة خلال القرن عندما شرع في بناء المساكن الشعبية)، العزل النسبي للفتيان عن الفتيات، والتعليمات الصارمة بالعناية التي يجب أن يحاط بها الرضع (الرضاعة الأمومية، العناية الصحية) الإنتباه المبكر إلى الجنسانية الطفولية، المخاطر المفترضة للإستمناء، الأهمية الممنوحة للبلوغ، طرق الحراسة الموحى بها إلى الوالدين، النصح والأسرار والمخاوف والحضور المقيم والمهاب في نفس الوقت للخدم، إن كل هذا يجعل من الأسرة، حتى حين تحصر في أصغر أبعادها، شبكة معقدة، مشبعة بجنسانيات متعددة، مجزأة ومتحركة. أما إختزالها إلى العلاقة الزوجية، مع إحتمال إسقاط هذه العلاقة، في شكل رغبة محظورة، على الأطفال، فلا يمكن أن يكشف عن هذا الجهاز الذي ليس بالعلاقة مع هذه الجنسانيات مبدأ كبت بقدر ما هو آلية محرضة ومكثرة. وتشكل المؤسات المدرسية أو مؤسسات الطب العقلي، بروادها الكثيرين، وتراتبها وإعداداتها المكانية، ونظام حراستها، شكل طريقة أخرى، بجانب الأسرة، لتوزيع لعبة السلطات والمتع ؛ غير

أنها ترسم، هي أيضا، مناطق إشباع جنسي عال، بفضاءات أو طقوس متميزة كحجرة الدرس ، والمرقد، والزيارة أو الاستشارة. فأشكال جنسانية لازوجية، لامتغايرة الجنس، لا أحادية تستدعى وتقوم فيها.

إن المجتمع «البورجوازي» للقرن التاسع عشر، المجتمع الذي لايزال هو مجتمعنا من دون شك، هو مجتمع الشذوذ الساطع والمنفجر. وهذا ليس أبدا على نمط النفاق، لأن لا شيء كان أكثر جلاء واطنابا، أكثر تحملا من طرف الخطابات والمؤسسات. وليس أبدا لأن هذا المجتمع، من حيث أنه أراد أن يقيم ضد الجنسانية حاجزا منيعا أو عاما جدا، يكون قد أنتج بالرغم منه برعمة شاذة ومرضية طويلة للغريزة الجنسية. إن الأمر يتعلق بالأحرى بنوع السلطة التي شغلها على الجسد والجنس. إلا أن هذه السلطة بالذات ليس لها لاشكل القانون ولا آثار المحظور. بل إنها تعمل، على العكس من ذلك، بتكثير الجنسانيات الفريدة. فهي لا تضع حدودا للجنسانية، وإنما تمدد أشكالها المتنوعة، بمتابعتها حسب خطوط إختراق لامتناهي. إنها لا تلغيها، بل تضمها إلى الجسد كنمط لتخصيص الأفراد. وهي لاتبحث عن تجنبها؛ بل تجذب تنوعاتها بلوالب تدعم فيها المتعة والسلطة بعضها البعض ؛ فهي لا تقيم سدودا، بل تعد أمكنة لأعلى درجات الإشباع. إنها تنتج وتثبت المتباين الجنسي. فالمجتمع الحديث شاذ، لا بالرغم من تشدده الأخلاقي وكما برد فعل لنفاقة ؛ بل إنه شاذ واقعيا ومباشرة.

واقعيا. إن الجنسانيات المتعددة - تلك التي تظهر في مختلف الأعمار (جنسانيات الرضيع، أو الطفل)، تلك التي تثبت في أذواق أو ممارسات (جنسانية اللوطي، المولوع بالشيوخ، أو المتعلق بأجزاء من الجسم)، تلك التي تستثمر بطريقة عامضة علاقات معينة (جنسانية العلاقة طبيب - مريض، مربي - تلميذ، طيبب الأمراض العقلية - مجنون)، تلك التي تسكن الفضاءات (جنسانية البيت، المدرسة، السجن) - كل هذه الجنسانيات تشكل شيئا ملازما لاجراءات دقيقة للسلطة. إنه ينبغي ألا نتخيل بأن كل هذه الأشياء التي كانت إلى الآن تحظى بالقبول قد إستلفتت النظر وإستقبلت وصفا قدحيا، حينما أريد إعطاء دور منظم للصنف الوحيد من الجنسانية الكفيلة بإعادة إنتاج قوة العمل وشكل الأسرة. لقد

إستخرجت هذه السلوكات المتعددة الأشكال واقعيا من جسد البشر ومتعهم : أو بالأحرى جمدت فيهم ؛ لقد إستدعيت، بأجهزة متعددة للسلطة، وأبرزت، وعزلت، وتقوت، وأدمجت. إن تزايد الشذوذات ليس موضوعا ينشد تهذيب الأخلاق يمكن أن يكون قد إستحوذ على الأذهان المدققة للفكتوريين. ولكنه النتاج الواقعي لتدخل نوع من السلطة على الأجساد ومتعها. يمكن ألا يكون الغرب قد إستطاع أن يخترع متعا جديدة، ومن دون شك فهو لم يكتشف رذائل لا سابق لها. ولكنه عرف قواعد جديدةللعبة السلطات والمتع : وفيها إرتسم الوجه الجامد للشذوذات.

مباشرة، إن هذا التأصيل للشذوذات المتعددة ليس سخرية من جنسانية منتقمة من سلطة تكون قد فرضت عليها قانونا قمعيا فوق الحد. ولايتعلق الأمر كذلك بأشكال مفارقة للمتعة ملتفتة نحو السلطة لإستثمارها في شكل « متعة يجب الخضوع لها ». إن تأصيل الشذوذات هو آثر - أداة : فبالعزل، والتقوية، وترسيخ الجنسانيات المحيطية تتشعب علاقات السلطة بالجنس والمتعة، وتتكاثر، وتمسح الجسد وتلج التصرفات. وعلى مقدم هذه السلطات، تتثبت جنسانيات مشتتة، معلقة على سن، على مكان، على ذوق، وعلى نوع من الممارسات. تكاثر الجنسانيات بإمتداد السلطة ؛ تقوية السلطة التي تمنحها كل واحدة من هذه الجنسانيات الجهوية فضاءا للتدخل: لقد تأمن هذا الترابط، منذ القرن التاسع عشر بالخصوص، بواسطة الأرباح الإقتصادية العديدة التي، بفضل توسط الطب، والطب العقلي، والبغاء والخلاعة، إرتبطت في آن واحد بهذا التخفيف التحليلي للمتعة وهذه التقوية للسلطة التي تراقبها. إن المتعة والسلطة لاتلتغيان؛ ولا تنقلبان ضد بعضهما البعض، بل إنهما تبحثان عن بعضهما البعض، وتتشابكان وتحث إحداهما على الأخرى. إنهما تترابطان حسب آليات معقدة وإيجابية للإثارة والحث.

وإذن، يجب دون شك التخلي عن فرضية أن المجتمعات الصناعية الحديثة قد دشنت حول الجنس عصرا من القمع المتزايد. فنحن لم نشهد إنفجارا مرئيا

للجنسانيات الهرطقية وحسب، ولكن وبالخصوص . وهذه هي النقطة المهمة . هناك جهاز مختلف جدا عن القانون، حتى ولو إعتمد محليا على إجراءات الحظر، يؤمن، بشبكة آليات تترابط فيما بينها، تكاثر متع مميزة وتعدد جنسانيات متغايرة . يقال بأن لامجتمع كان أكثر إحتشاما من مجتمعنا، وأن مستويات السلطة لم تعن أبدا قدر ماعنيت فيه بالتظاهر بجهل ما كانت تحظره، كما لو أنها لم تكن تريد أن يكون لها معه أي نقطة مشتركة . غير أن العكس هو الذي يظهر، على الأقل من خلال نظرة أولية : فمجتمعنا لم يشهد أبدا أكثر مما شهد في هذا الوقت من تكاثر مراكز السلطة، ومزيدا من الإهتمام الجلي والشديد، ومزيدا من الإتصالات والروابط الدائرية، وأكثر من مركز تشتغل فيه لتنتشر على مسافات أبعد، شدة المتع وعناد السلطات .

III

علم الجنس

إنني أفترض موافقتي على النقطتين الأوليتين، وأتخيل قبول القول بأن الخطاب حول الجنس، منذ ثلاثة قرون حتى الآن، قد تكاثر أكثر مما تقلص وتندر؛ وأنه إذا كان قد حمل معه ممنوعات ومحظورات، فإنه قد أمن، بطريقة أكثر أساسية، تثبيت وإنغراس تغاير جنسي كامل. ولكن يبقى مع ذلك أن كل هذا يبدو أنه لم يلعب جوهريا إلا دورا دفاعيا. فالكلام عن الجنس بكل هذه الغزارة، وإكتشافه محجوزا ومخصصا في المكان بالذات الذي تم إدراجه فيه، قد لا يعني سوى أننا كنا نبحث في العمق عن تقنيعه وإخفاءه: خطاب ـ حجاب، تشتت ـ تجنب. فحتى فرويد على الأقل، قد لايكون الخطاب حول الجنس ـ خطاب العلماء والمنظرين ـ قد إنقطع عن إخفاء ما كان يتحدث عنه. وقد يمكننا أن نعتبر كل هذه الأشياء المقيلة، إحتراسات دقيقة وتحليلات مفصلة، على أنها كلها إجراءات إستهدفت تجنب قول حقيقة الجنس، الخطيرة جدا، وغير القابلة للتحمل. وكون أننا قد زعمنا الحديث عنه من وجهة النظر المطهرة والمحايدة لعلم معين، فهذا ما له في حد ذاته دلالة خاصة. وبالفعل، لقد كان علما مليئا بالتجنبات، لأن في إنعدام القدرة أو رفض الحديث عن الجنس ذاته، فقد إنصرف بالخصوص إلى إنحرافاته، كشذوذات وغرائب إستثنائية، وإلغاءات مرضية، وإشتدادات مرضية. ولقد كان أيضا علما خاضعا بالأساس لمستلزمات أخلاق، كان قد أعاد تثبيت تقسيماتها تحت اشكال المعيار الطبي. وتحت ذريعة أنه يقول الحق، فقد أثار المخاوف في كل مكان؛ وقد كان يضع لأقل تقلبات الجنسانية سلالة خيالية من الأمراض تسعى إلى التأثير على أجيال كاملة؛ فقد أكد على أنها خطيرة بالنسبة

للمجتمع كله : العادات السرية للخجول، والميولات الصغيرة الأكثر عزلة؛ وفي نهاية المتع الغريبة، لم يضع أقل من الموت : موت الأفراد، والأجيال، والنوع.

هكذا إرتبط هذا العلم بممارسة طبية ملحاحة وغير متحفظة، مهدارة في الإعلان عن إشمئزازاتها، متعجلة في الإسراع إلى نجدة القانون والرأي، أكثر عبودية إزاء سلطات النظام من إمتثالها لمتطلبات الحقيقة. لقد كانت ساذجة لا إراديا في أحسن الأحوال، وفي أكثرها تواترا كانت كاذبة إراديا، شريكة فيما كانت تدينة، متعجرفة ومتحرشة بالرجال، فقد أقامت خلاعة كاملة للمرضي ميزت القرن التاسع عشر المنتهي. لقد كان أطباء مثل Garnier، و Pouillet و Ladoucette، كتابا لا مجد لهم، وكان Rollinat مزاحا، ولكن، فيما وراء هذه المتع المضطربة، كانت هذه الممارسة تطالب بسلطات أخرى؛ لقد كانت تضع نفسها في مرتبة السلطة العليا لواجبات النظافة والوقاية، جامعة المخاوف القديمة لداء الزهري مع الموضوعات الجديدة للتطهير والتعقيم، الأساطير التطورية الكبرى مع المؤسسات الحديثة للصحة العمومية؛ لقد كانت تزعم تأمين القوة الجسدية والنظافة الأخلاقية للجسم الإجتماعي؛ وكانت تعد بالقضاء على حاملي العاهات والمنحطين، والساكنة المعتوهة ؛ وبإسم الحاحية بيولوجية وتاريخية كانت تبرر عنصريات الدولة، الوشيكة القيام آنذاك ؛ بل لقد كانت تؤسسها في « الحقيقة ».

عندما نقارن هذه الخطابات حول الجنسانية البشرية بما كانت عليه، في نفس الفترة، فيزيولوجيا التوالد الحيواني أو النباتي، فإن الفرق يذهل. فدرجة تلك الخطابات الضعيفة، لا أقول في العلمية، بل حتى في العقلانية الأولية، تضعها جانبا في تاريخ المعارف. إنها تشكل منطقة غريبة الغموض. فالجنس ، على إمتداد القرن التاسع عشر، يبدو أنه كان يندرج في لائحتين من المعرفة متمايزتين جدا : بيولوجيا للتوالد تطورت بإستمرار وبكيفية متواصلة حسب معيارية علمية عامة، وطب للجنس خاضع لقواعد أخرى مختلفة في التكوين. وبين هذا وتلك، لم يكن هناك أي تفاعل واقعي ولا أي تشكل متبادل؛ فالأولى لم تلعب بالعلاقة مع الثاني، إلا دور ضمانة بعيدة، وعموما وهمية : ضمانة شاملة كان يمكن،

تحت غطائها، للعوائق الأخلاقية، والإختيارات الإقتصادية أو السياسية، والمخاوف التقليدية، أن تعاد كتابتها بمعجم ذي نغمة علمية. فكل شيء كان يجري كما لو أن مقاومة أساسية كانت تحول دون أن يقوم حول الجنس الإنساني، بترابطاته وآثاره، خطاب ذو شكل عقلاني. إن مثل هذا الفرق في المستوى قد يكون علامة على أن الأمر كان يتعلق، في هذا النوع من الخطاب، لا بقول الحقيقة، ولكن فقط بإعاقة أن تنتج فيه. **ففي إطار الإختلاف** بين فيزيولوجيا التوالد وطب الجنسانية، ينبغي أن نرى **شيئا آخر وأكثر من تقدم** علمي لامتساوي أو تفارق في أشكال العقلانية؛ **فالأولى قد** تتعلق بهذه الإرادة الضخمة للمعرفة التي أسندت تأسيس الخطاب العلمي في الغرب، بينما قد يتعلق الثاني بإرادة عنيدة للامعرفة.

إنه لشيء أكيد لايقبل الجدل أن الخطاب العالم الذي أقيم حول الجنس في القرن التاسع عشر قد إخترقته سذاجات لا تاريخ لها، ولكن أيضا ضلالات ممنهجة : رفض الرؤية والسماع، ولكنه - ولعل هنا تكمن النقطة الأساسية بدون شك - رفض كان ينصب على هذا الشيء ذاته الذي كان يهتم بإظهاره، أو الذي كانت تطلب صياغته بإلحاح شديد، لأنه لايمكن أن يكون هناك إنكار أو تجاهل إلا على خلفية علاقة أساسية بالحقيقة. أما تجنبها، وعرقلة ظهورها، وتقنيعها، فإنها تشكل خططا محلية تأتي، كما في طباعة فوقية، وعن طريق دورة آخر المطاف، لتعطي شكلا مفارقا لطلب أساسي في المعرفة. فلا إرادة التعرف هي أيضا مرحلة من مراحل تقلب إرادة الحقيقة. وليكن مستشفى شاركو هنا كمثال (la Salpêtrière): لقد كان هذا المستشفى يشكل جهازا ضخما للملاحظة، بفحوصاته، وإستنطاقاته، وتجاربه، ولكنه كان أيضا مركبا آليا هائلا للحث، بعروضه العمومية، ومسرحته للأزمات الطقوسية المعدة بعناية بالآثير (éther) أو بنترات الأميل (nitrate d'Amyl)، ولعبة حواراته ولمساته، والأيدي التي تفرض، والأوضاع التي يستثيرها الأطباء أو يزيلونها بالحركة أو بالكلام، ومراتبية المستخدمين الذين يراقبون وينظمون ويثيرون ويسجلون ويقررون، ويراكمون هرما ضخما من الملاحظات والملفات. بيد أنه ، على عمق هذا الحث المتواصل على الخطاب والحقيقة، تأتي الآليات الخاصة بالتجاهل لتلعب لعبتها : من هنا

حركة شاركو التي أوقفت عرضا عموميا كان قد بدأ الأمر فيه يتعلق بجلاء بـ « هذا » (أشياء الجنس)؛ ومن هنا أيضا، وبشكل أكثر تواترا، المحو التدريجي، على مر الملفات، لكل ما قيل بخصوص الجنس وأبان عنه المرضى، بل أيضا لكل ما رعاه وطلبه وإستدعاه الأطباء أنفسهم، والذي حذفته الملاحظات المنشورة كله تقريبا [1]. إن المهم، في هذه القصة، ليس هو أنه تم رفض النظر أو الإستماع، ولا إرتكاب الخطأ، ولكن المهم قبل كل شيء هو أنه تمت، حول الجنس وبخصوصه، إقامة جهاز ضخم لإنتاج الحقيقة، حتى ولو كانت ستطمس في آخر لحظة. المهم هو أن الجنس لم يكن وحسب مسألة إحساس ولذة، مسألة قانون أو حظر، ولكنه كان أيضا مسألة صواب وخطأ، وأن حقيقة الجنس أصبحت شيئا أساسيا، نافعة أو خطيرة، ثمينة أو مخيفة؛ وبكلمة أن الجنس قد تشكل كرهان للحقيقة. وإذن، فالذي يجب الكشف عنه ليس هو عتبة عقلانية جديدة قد يكون فرويد - أو غيره - هو الذي سجل إكتشافها، ولكن هو الشكل التدريجي (وكذلك التحولات) لـ « لعبة الحقيقة والجنس » هذه، التي تركها لنا القرن التاسع عشر، والتي لاشيء يدل، حتى ولو كنا قد غيرناها، على أننا قد تحررنا منها. فالتجاهلات، والتهربات، والتجنبات لم تكن ممكنة ولم تنتج آثارها إلا على خلفية هذه المهمة الغريبة : قول حقيقة الجنس. وهي مهمة لم تبدأ مع القرن التاسع عشر، حتى ولو كان مشروع « علم » هو الذي منحها يومئذ شكلا فريدا. إنها قاعدة كل الخطابات الزائغة، الساذجة والماكرة، التي يبدو أن معرفة الجنس قد ظلت فيها طريقها لزمن طويل.

****

(1) - انظر مثلا Bourneville, Iconographie de la Salpetrière (1809),pp110

ان الوثائق غير المنشورة حول دروس شاركو، التي لازالت توجد في « السالبتريير »، هي حول هذه النقطة أكثر صراحة من النصوص المنشورة. فالاعيب الحث والحذف تقرأ فيها بوضوح كبير. هناك ملاحظة خطية تلخص جلسة 25 نونبر 1877. فقد كانت المريضة تعاني من حالة تصلب هستيري ؛ وقد أوقف شاركو لحظة الازمة بوضع يديه أولا، ثم طرف عصا على المبيض. وعندما كان يزيل العصا من على المبيض، فإن الأزمة كانت تعاود الظهور ثانية، وكان يسرع منها بجعل مريضته تستنشق نيترات الأميل. وحينئذ، كانت المريضة تطالب بالعصا-القضيب بكلمات لا تتضمن أي مجاز ؛ « لقد تم اخفاء ج التي يستمر هذيانها ».

هناك، تاريخيا، إجراءان كبيران لإنتاج حقيقة الجنس :

فهناك، من جهة، المجتمعات ـ وقد كانت عديدة : الصين، اليابان، الهند، روما، المجتمعات العربية ـ الإسلامية ـ التي خصت نفسها بـ« فن ايروسي » (ars erotica). إن الحقيقة، في الفن الإيروسي، تستخرج من المتعة نفسها، منظورا إليها كممارسة ومتلقاة كتجربة؛ وليس بالعلاقة مع قانون مطلق للمباح والمحرم، ولا بالإحالة على مقياس للمنفعة، تأخذ المتعة بعين الإعتبار؛ ولكن أولا وقبل كل شيء بالعلاقة مع ذاتها، فهي ينبغي أن تعرف في تلك العلاقة كمتعة، أي حسب شدتها، وكيفها المميز، ومدتها، واصدائها في الجسد والنفس. بل أكثر من ذلك : إن هذه المعرفة يجب أن تستثمر ثانية، بمقدار، في الممارسة الجنسية نفسها، للعمل عليها كما من الداخل وتوسيع آثارها. فعلى هذا النحو، تتشكل معرفة ينبغي أن تظل سرية لا بسبب شك في العار الذي قد يطبع موضوعها، ولكن بضرورة الإبقاء عليها في طي الكتمان، لأنها، حسب التقليد، قد تفقد، في حال شيوعها، فعاليتها وفضيلتها. لذلك، فإن العلاقة بالمعلم مالك الأسرار هي علاقة أساسية؛ فوحده هو الذي يمكنه أن ينقلها ويبلغها على النمط السري، الباطني، وفي نهاية تلقين يوجه فيه، بمعرفة وصرامة شديدة، تقدم المريد. ومن هذا الفن الأستاذي فإنه يجب على آثاره الأكثر سخاء مما قد يفترض في جفاف وصفاته، أن تغير جذريا ذلك الذي يسقط عليه إمتيازاته : سيطرة مطلقة على الجسد، تمتع فريد، نسيان الزمن والحدود، إكسير الحياة الطويلة، نفي الموت وتهديداته.

لاتتوفر حضارتنا، في مقاربة أولية على الأقل، على « فن ايروسي ». وبالمقابل، فإنها الوحيدة، من دون شك، التي تمارس « علما جنسيا » (scientia sexualis). أو بالأحرى، الوحيدة التي طورت، على مر القرون، لقول حقيقة الجنس، إجراءات تنتظم بالأساس على شكل للسلطة ـ المعرفة يتعارض بكيفية صارمة مع فن المسامرات والسر العظيم : يتعلق الأمر بالإعتراف.

لقد وضعت المجتمعات الغربية، منذ العصر الوسيط على الأقل، الإعتراف من بين الإجراءات الطقوسية الأساسية التي ينتظر منها إنتاج الحقيقة : تنظيم سر

الثوبة من طرف المجمع الديني في لاتران سنة 1215 [1]، نمو تقنيات الإعتراف التي أعقبته، تراجع الإجراءات الإتهامية في القضاء الجنائي، إختفاء إختبارات الجرم والذنب (الإيمان، المبارزات، أحكام الله) وتطور مناهج الإستنطاق والتحري، الأهمية المتزايدة لتدخل الإدارة الملكية في متابعة الخروقات، وذلك على حساب طرائق المعاملة الخاصة، قيام محاكم التفتيش ؛ لقد ساهم كل هذا في إعطاء الإعتراف دورا مركزيا في نظام السلطات المدنية والدينية. إن تطور كلمة « إعتراف » والوظيفة القانونية التي عينتها، هو في حد ذاته شيء متميز : فمن « الإعتراف » كضمانة للوضع، للهوية والقيمة الممنوحة لشخص ما من طرف آخر، تم الإنتقال إلى « الإعتراف » كتعرف لشخص ما على أفعاله وأفكاره الخاصة به. لقد أثبت الفرد ذاته، لزمن طويل، بمرجعية الآخرين وتجلي رباطه بغيره (الأسرة، الولاء، الحماية)؛ ثم، بعد ذلك، تم تثبيته في ذاته بخطاب الحقيقة الذي كان قادرا أو مرغما على إقامته حول نفسه. هكذا إندرج الإعتراف بالحقيقة في قلب إجراءات التفردن بالسلطة.

وعلى أية حال، فبجانب طقوسيات الإختبار، وبجانب الضمانات التي كانت تقدمها سلطة التقليد، وبجانبب الشهادات، ولكن أيضا الطرائق المعقدة والعالمة للملاحظة والبرهنة، صار الإعتراف، في الغرب، إحدى التقنيات الأعلى تقييما لإنتاج الحقيقة. وقد أصبحنا منذ ذلك الحين مجتمعا معترفا بشكل غريب. لقد نشر الإعتراف آثاره بعيدا : في القضاء، في الطب، في التربية، في الروابط الأسرية، في العلاقات الغرامية، في النظام الأكثر يومية، وفي الشعائر الأكثر إحتفالية ؛ إننا نتعرف بجرائمنا وذنوبنا، بأفكارنا ورغباتنا، بماضينا وأحلامنا، وبطفولتنا ؛ إننا نعترف بأمراضنا ومعاناتنا ؛ ونحرص بأكبر دقة على قول ما يصعب على القول ؛ نعترف أمام الملأ وفي نطاق الحياة الخاصة، نعترف لأباءنا ومربينا، لأطبائنا ولمن نحبهم، ونسر لأنفسنا، في السراء والضراء، بإعترافات يستحيل نقلها للآخرين،

(1) - لاتران (Latran)، هو قصر يرجع بناؤه إلى زمن روما القديمة، وقد ظل يشكل مقرا للبابوات على امتداد عشرة قرون (هامش المترجم).

ونحولها إلى كتب. فنحن نعترف – أو نحن مجبرون على الإعتراف. وعندما لا يكون تلقائيا، أو مفروضا من قبل واجب أو ضرورة داخلية، فإن الإعتراف ينتزع إنتزاعا؛ فنحن نطارده في النفس، أو ننتزعه من الجسد. ومنذ العصر الوسيط، يرافقه التعذيب كظل له، ويدعمه عندما يتهرب : توأمان أسودان [1]. ومثل الحنان الأكثر تجردا، فإن أكثر السلطات دموية تحتاج إلى الإعتراف. وهكذا صار الإنسان، في الغرب، حيوانا معترفا بإمتياز

من هنا بدون شك هذا التحول في الأدب : فمن متعة الحكي والإستماع، التي كانت مركزة على السرد الملحمي أو العجائبي لـ« إمتحانات » الشجاعة أو القداسة، تم الإنتقال إلى أدب منتظم على المهمة اللامتناهية لإستخراج، من عمق الذات نفسها، وبين الكلمات، حقيقة يغري بها الشكل ذاته للإعتراف كشيء لا سبيل للوصول إليه. ومن هنا أيضا هذه الطريقة الأخرى للتفلسف : البحث عن العلاقة الأساسية بالحقيقة، لا ببساطة في الذات نفسها – في معرفة ما تم نسيانه، أو في أثر أصلي ما – وإنما في فحص الذات الذي يخلص من خلال كثير من الإنطباعات العابرة، اليقينيات الأساسية للشعور. إن واجب الإعتراف يرد إلينا الآن إنطلاقا من نقاط مختلفة شتى، وقد إندمج فينا أعمق ما يكون الإندماج حتى أننا لم نعد ندركه كأثر لسلطة تخضعنا؛ بل يبدو لنا، بالعكس من ذلك، أن الحقيقة، في أعمق أعماقنا، لا « تطلب » سوى أن تظهر؛ وأنها إذا كانت لا تتمكن من ذلك، فلأن شيئا ما يمنعها، وأن عنف سلطة ما يثقل عليها، وأنها لا يمكنها أن تلفظ أخيرا إلا بدفع ثمن نوع من التحرير. فالإعتراف يحرر، والسلطة تسكت؛ والحقيقة لا تنتمي إلى نظام السلطة، ولكنها في قرابة أصلية مع الحرية: تلك هي بعض من الموضوعات التقليدية في الفلسفة، التي ينبغي على « تاريخ سياسي للحقيقة » أن يقلبها ليبين بأن الحقيقة ليست حرة بالطبيعة، ولا الخطأ مقيد، ولكن إنتاجها تخترقه كله روابط السلطة. ولعل في الإعتراف خير مثال على ذلك.

(1) - لقد كان القانون اليوناني يزاوج بين التعذيب والإعتراف، على الأقل بالنسبة للعبيد. أما القانون الروماني الامبراطوري، فقد وسع كثيرا من هذه الممارسة. وسنعود الى هذه المسائل في كتاب « سلطة الحقيقة ».

إنه يجب أن ننخدع نحن أنفسنا بهذه الحيلة الداخلية للإعتراف، لكي نمنح للمراقبة ولمنع الكلام والتفكير، دورا أساسيا ؛ ويجب أن نكون لأنفسنا تمثلا معكوسا عن السلطة لنعتقد بأنها تتحدث لنا عن الحرية في كل هذه الأصوات التي تجتر، منذ زمن طويل في حضارتنا، الأمر الهائل بوجوب قول من نحن، وماذا فعلنا، ماذا نتذكر وماذا نسينا، ما نخفيه وما يختفي، مالا نفكر فيه وما نفكر بأننا لا نفكر فيه. إنها صنعة ضخمة أخضع إليها الغرب أجيالا متلاحقة من أجل تخضيع البشر ؛ أعني تشكيلهم كـ « ذوات » بمعنيي الكلمة، وهذا في الوقت الذي كانت فيه أشكال أخرى من العمل تؤمن تراكم رأس المال. ولنتخيل كم كان يظهر مفرطا، في بداية القرن الثالث عشر، الأمر الصادر إلى كل المسيحيين بوجوب الركوع، على الأقل مرة في السنة، للإعتراف بكل خطاياهم دون نسيان أي منها. ولنفكر سبعة قرون بعد ذلك في هذا المحارب النصير، الغامض الذي جاء ليلتحق، في عمق الجبل، بالمقاومة الصربية، والذي طلب منه رؤساؤه أن يكتب حياته؛ وعندما أتى بتلك الأوراق البئيسة، المخربشة في جنح الظلام، لم يلتفت إليها، وقيل له فقط : « أعد، وقل الحقيقة » .فهل ينبغي على الممنوعات الشهيرة للغة، التي يمنح لها كل هذا الثقل أن تنسينا هذه العبودية الألفية للإعتراف ؟

والحال أنه، منذ الثوبة المسيحية إلى اليوم، شكل الجنس مادة متميزة للإعتراف. يقال إن هذا هو ما نخفيه. وماذا لو كان، بالعكس، وبطريقة خاصة جدا هو ما نعترف به ؟ وماذا لو لم يكن واجب إخفاءه سوى وجها آخر لواجب الإعتراف به (التكتم عليه بكيفية أفضل وباكبر قدر من العناية كلما كان الإعتراف به أكثر أهمية، يقتضي طقوسية أكثر دقة ويعد بآثار أكثر حسما) ؟ وماذا لو كان الجنس في مجتمعنا، وعلى مسافة قرون الآن، هو ما وضع تحت النظام الصارم للإعتراف ؟ ان تخطيب الجنس الذي تحدثنا عنه أعلاه، وإنتشار وتقوية المتباين الجنسي، هما ربما وجهان لنفس الجهاز؛ فهما يتمفصلان فيه بفضل العنصر المركزي للإعتراف الذي يجبر على التلفظ الحقيقي للفرادة الجنسية - أيا كان تطرفها. لقد كانت الحقيقة والجنس، في اليونان، يرتبطان في شكل التربية، بانتقال معرفة ثمينة، جسدا لجسد؛ وكان الجنس يستخدم كعماد للتأهيل إلى المعرفة: أما بالنسبة إلينا

نحن، ففي الإعتراف ترتبط الحقيقة بالجنس، بالتعبير الإجباري والشامل عن سر فردي. ولكن هذه المرة، فإن الحقيقة هي التي تستخدم كسند للجنس وتجلياته.

بيد أن الإعتراف هو طقس خطاب تتطابق فيه الذات المتكلمة مع ذات الملفوظة؛ وهو أيضا طقس ينتشر في علاقة سلطة، لأنه لا يمكننا أن نعترف دون الحضور الفرضي على الأقل لشريك ليس ببساطة مخاطبا، ولكنه السلطة التي تطلب الإعتراف، وتفرضه، وتقدره، وتتدخل للحكم، والعقاب، والثواب، والمواساة والمصالحة؛ طقس تتوثق فيه الحقيقة بالعائق والمقاومات التي كان عليها أن ترفعها لتصاغ؛ وأخيرا طقس يحدث فيه مجرد التلفظ وحده، في إستقلال عن عواقبه الخارجية، عند من يتلفظ به تغييرات داخلية ملازمة: فهو يبرؤه، ويحرره، ويطهره، ويكفره عن ذنوبه، ويعده بالخلاص. لقد إندرجت حقيقة الجنس، على إمتداد قرون، على الأقل من حيث الأساس، في هذا الشكل الخطابي. وليس أبدا في شكل التعليم (فالتربية الجنسية ستقتصر على المبادئ العامة وقواعد للحذر)؛ وليس في شكل التلقين والمسارة (الذي ظل بالأساس ممارسة صامتة، وحده فعل إفقاد البراءة أو إزالة البكارة يجعلها فقط مضحكة أو عنيفة). وواضح أن هذا الشكل هو أبعد ما يكون عن ذلك الذي يحكم «الفن الإيروسي». إن خطاب الإعتراف، بالبنية السلطوية المحايثة له، لا يمكنه أن يأتي من فوق كما في «الفن الايروسي» وبالإرادة المطلقة للمعلم، ولكن من تحت، ككلمة مطلوبة، مجبرة، تكسر بضغط إجباري خواتم التحفظ أو النسيان. فما يفترضه كسر ليس مرتبطا بالثمن الباهض لما عليه أن يقوله وبالعدد القليل لأولئك الذين يستحقون الإفادة منه؛ ولكن بألفته الغامضة ووضاعته العامة. إن حقيقته ليست مضمونة من قبل السلطة المتعالية للأستاذية، ولا من قبل التقليد الذي ينقله، وإنما بالرابطة، بالإنتماء الأساسي في الخطاب بين الذي يتكلم وما يتكلم عنه. وبالمقابل، فإن سلطة الهيمنة ليست من جانب الذي يتكلم (لأنه هو المضطر إلى ذلك)، ولكن من جانب الذي يصغي ويسكت؛ ليست من جانب الذي يعرف ويجيب، ولكن من جانب الذي يسأل والذي من المفروض أنه لا يعرف. وأخيرا، فإن خطاب الحقيقة هذا إنما يأخذ مفعوله، لا في من يتلقاه، ولكن في من ينتزع منه. وهكذا، فنحن بعيدون، بهذه

الحقائق المعترف بها، عن التلقينات العالمة للمتعة، بتقنيتها وصوفيتها. إننا ننتمي، بالمقابل، إلى مجتمع إنتظم، لا حول إنتقال السر، ولكن حول الصعود البطيء للإعتراف، المعرفة الصعبة بالجنس.

****

لقد كان الإعتراف، ولازال حتى اليوم، هو الاطار العام الذي يحكم إنتاج خطاب الحقيقية حول الجنس. إلا أنه قد عرف، مع ذلك، تغييرات هائلة. فلزمن طويل، ظل الاعتراف مندمجا بقوة في ممارسة الثوبة. ولكنه فقد، شيئا فشيئا، منذ البروتستانتية، والإصلاح-المضاد، وبيداغوجية القرن الثامن عشر وطب القرن التاسع عشر، فقد تموضعه الطقوسي والحصري؛ فلقد إنتشر ؛ وقد إستخدم في سلسلة كاملة من العلاقات : أبناء وآباء، تلاميذ ومربين، مرضى وأطباء الصحة العقلية، جانحين وأخصائيين. فالدوافع والآثار التي ننتظرها منه قد تنوعت، كما تنوعت الأشكال التي يتخذها : إستنطاقات، إستشارات، روايات السير الذاتية، رسائل ؛ إنها تستودع وتسجل وتجمع في ملفات وتنشر ويعلق عليها. ولكن الإعتراف ينفتح بالخصوص، إن لم يكن على ميادين جديدة، فعلى الأقل على كيفيات جديدة للاحاطة بها. فلم يعد الأمر يتعلق وحسب بقول ما تم فعله - الفعل الجنسي - وكيف ؛ وإنما فيه وحوله بإسترجاع الأفكار التي ضاعفته، والهواجس التي تصاحبه، والصور والرغبات والتموجات ونوعية اللذة التي تسكنه. وللمرة الأولى بدون شك، إنشغل مجتمع بالتماس وسماع الإعتراف ذاته للمتع الفردية.

تناثر إجراءات الإعتراف، تموضع متعدد لضغطها، توسيع لميدانها : هكذا تشكل شيئا فشيئا أرشيف هائل لمتع الجنس. ولزمن طويل، كان هذا الأرشيف ينمحي بقدر ما كان يتشكل. لقد كان يمر دون أن يترك أي أثر (هكذا كان يريده الإعتراف المسيحي)، إلى أن بدأ الطب، والطب العقلي، والبيداغوجيا أيضا، يثبته ويرسخه : كامب (Campe)، سالزمان (Salzmann)، ثم بالخصوص كان (Kaan)، كرافت - ايبنغ (krafft-Ebing)تارديو (Tardieu)، مول (Molle)،

هافلوك اليس (Havelock Ellis). كل هؤلاء جمعوا بعناية كل هذه الغنائية البئيسة للمتغاير الجنسي. وهكذا، بدأت المجتمعات الغربية في فتح السجل اللامتناهي لمتعها. فلقد أقامت معشبتها، ودشنت تصنيفها ؛ وقد وصفت الإختلالات اليومية كالغرائب والتفاقمات. على أن هناك نقطة مهمة في هذه السيرورة: إنه من السهل أن نهزأ باطباء الصحة النفسية للقرن التاسع عشر، الذين كانوا يعتذرون بقوة عن الفضائح التي كان عليهم أن يعطوها الكلمة، وذلك بإثارة «الإعتداء على الأخلاق» أو «إختلالات الحاسة التوالدية». ولكنني مستعد، بالاحرى، أن أثني على جديتهم : لقد كان لهم حس مرهف بالحدث. لقد كانت لحظة كان فيها على المتع الأكثر غرابة أن تقيم حول نفسها خطاب حقيقة كان عليه أن يتمفصل لا على الخطاب الذي يتحدث عن الذنب والخلاص، عن الموت والخلود، ولكن على الخطاب الذي يتحدث عن الجسد والحياة – أي على خطاب العلم. لقد كان هناك فعلا ما يجعل الكلمات ترتعش؛ حينئذ بدأ يتكون هذا الشيء غير المحتمل: علم – إعتراف، علم كان يستند إلى طقوسيات الإعتراف ومضامينه، علم كان يفترض هذا الإنتزاع المتعدد والملحاح، علم يعطي نفسه موضوع غير القابل للإعتراف – المعترف به. فضيحة، بطبيعة الحال، وعلى كل حال تقزز الخطاب العلمي، الذي كان على درجة عالية جدا من المؤسسية في القرن التاسع عشر، عندما كان عليه أن يتكفل بهذا الخطاب التحتي. مفارقة نظرية ومنهجية أيضا : فالنقاشات الطويلة حول إمكانية تشكيل علم بالذات، وصلاحية الاستبطان، وبداهة المعيش، أو الحضور الواعي للشعور، كانت تجيب بلا شك عن هذه المشكلة التي كانت محايثة لإشتغال خطابات الحقيقة في مجتمعنا : هل يمكن مفصلة إنتاج الحقيقة حسب النموذج القانوني – الديني القديم للإعتراف، وإنتزاع الإعتراف حسب قاعدة الخطاب العلمي ؟ ولنتركهم يتكلمون أولئك الذين يعتقدون أن حقيقة الجنس قد إنطمست بصرامة أكثر من الماضي، في القرن التاسع عشر، بواسطة آلية رهيبة للمنع وعجز مركزي للخطاب. عجز؟ كلا، ولكن تزايد في الكثافة، تضعيف، كثرة الخطابات بدل قلتها، وعلى كل حال تداخل بين طريقتين لإنتاج الحقيقة : إجراءات الإعتراف والإستدلالية العلمية.

وعوض القيام بحساب الأخطاء والسذاجات والأخلاقيات التي ملأت في القرن التاسع عشر خطابات الحقيقة حول الجنس، لعله قد يكون من الأفضل إبراز الطرائق التي بواسطتها شغلت هذه الإرادة المعرفية المتعلقة بالجنس، التي تميز الغرب الحديث، طقوسيات الإعتراف في خطاطات الإنتظام العلمي : فكيف تمكنا من تشكيل هذا الإنتزاع الضخم والتقليدي للإعتراف الجنسي في أشكال علمية ؟

1 - « بتقنين عيادي للحث على الكلام » : تركيب الإعتراف مع الفحص، السيرة الذاتية مع إنتشار مجموع علامات وأعراض قابلة للكشف ؛ الإستنطاق، الإستمارة الدقيقة، التنويم المغناطيسي مع إسترجاع الذكريات، التداعيات الحرة : كل هذه وسائل لإعادة إدراج مسطرة الإعتراف في حقل ملاحظات مقبولة علميا.

2 - « بمسلمة سببية عامة ومتفشية » : إن وجوب قول كل شيء، والقدرة على التساؤل حول كل شيء، إنما سيجد تبريره في مبدإ أن الجنس يتوفر على سلطة سببية متعددة الأشكال لا تنفذ. فالحدث الأكثر سرية في التصرف الجنسي - حادث أو إنحراف، قصور أو إفراط - يفترض فيه أنه قادر على إنتاج العواقب الأكثر تنوعا على طول الحياة ؛ فليس هناك مرض أو إضطراب جسدي لم يتخيل له القرن التاسع عشر على الأقل جزءا من سببية جنسية. ومن العادات السيئة للأطفال إلى مرض السل عند الراشدين، إلى السكتات الدماغية عند الشيوخ، إلى الأمراض العصبية و إنحطاط النوع، نسج الطب، السائديومئذ، شبكة كاملة من السببية الجنسية. من الممكن جدا أن يبدو لنا هذا خيالي وغريب ؛ ولكن مبدأ جنس « سبب كل شيء وأي شيء » إنما هو العكس النظري لمتطلب تقني : في ممارسة ذات طابع علمي، تشغيل إجراءات إعتراف كان ينبغي أن يكون في ان واحد تاما، دقيقا وثابتا. فالمخاطر اللامحدودة التي يحملها الجنس معه تبرر الطابع الشمولي للتحقيق التفتيشي الذي يخضع له.

3 - « بمبدأ كمون داخلي ملازم للجنسانية » : إذا كان يجب إنتزاع حقيقة الجنس بواسطة تقنية الإعتراف، فليس ببساطة لأن هذه الحقيقة صعبة على القول، أو محكومة بممنوعات الإحتشام، ولكن لأن إشتغال الجنس مسألة غامضة، ولأن

من طبيعته أن يفلت وأن طاقته وآلياته تتهرب؛ ولأن سلطته السببية سرية جزئيا.
إن القرن التاسع عشر، بدمجه للإعتراف في مشروع خطاب علمي، قد حوله : فالإعتراف لم يعد ينصب على ما يود المرء إخفاءه وحسب، ولكن على ما يخفى عليه هو نفسه، والذي لا يمكنه أن ينجلي إلا شيئا فشيا بعمل إعترافي يشارك فيه، كل من جانبه، السائل والمسؤول. إن مبدأ كمون أساسي للجنسانية يتيح مفصلة إكراه إعتراف صعب على ممارسة علمية. إنه يجب إنتزاعه، وبالقوة، مادام أنه يختفي.

4 - « بمنهج التأويل » : إنه إذ كان يجب الإعتراف، فليس لأن الذي نعترف له قد يملك سلطة الغفران والمواساة والتوجيه وحسب، ولكن لأن عمل الحقيقة التي ينبغي إنتاجها، إذا أردنا تصديقه علميا، ينبغي أن يمر من هذه العلاقة. إن الحقيقة لا تكمن في الذات وحدها التي، حين تعترف، فإنها تنقلها جاهزة إلى الضوء. بل إنها تتشكل بصورة مزدوجة : حاضرة، ولكنها غير تامة، فهي عمياء بالنسبة لنفسها عند من يتكلم، ولكنها لا يمكن أن تكتمل إلا عند من يتلقاها. فعلى هذا الأخير أن يقول حقيقة هذه الحقيقة الغامضة : إنه ينبغي مضاعفة كشف الإعتراف بقراءة ما يقوله. فالذي يصغي لن يكون ببساطة هو سيد الغفران، القاضي الذي يدين أو يبرئ ؛ بل سيكون هو سيد الحقيقة. إن وظيفته تأويلية. وبالعلاقة مع الإعتراف، فإن سلطته ليست هي فرضه وحسب، قبل أن يتم، ولا هي إتخاذ القرار، بعد أن يكون قد لفظ ؛ وإنما هي، من خلاله وبفك رموزه، تشكيل خطاب للحقيقة. وهكذا، فبجعل الإعتراف علامة، وليس دليلا، وبجعل الجنسانية شيئا يجب تأويله، فقد أعطى القرن التاسع عشر نفسه إمكانية تشغيل إجراءات الإعتراف في التكوين المنتظم لخطاب علمي.

5 - « بتطبيب آثار الإعتراف » : إن الحصول على الإعتراف وآثاره إنما يعاد ترميزه في صورة عمليات علاجية. الأمر الذي يعني أولا بأن ميدان الجنس لن يعود موضوعا وحسب على سجل الخطيئة والذنب، الإسراف أو الخرق، ولكن تحت نظام السوي والمرضي (الذي ليس هو تحويلا له)؛ ولأول مرة تم تعريف مرضية خاصة بالجنسي ؛ فالجنس يظهر كحقل ذي هشاشة مرضية عالية : سطح إنعكاس

للامراض الآخرى، ولكن أيضا مركز تصنيفية مرضية خاصة، تصنيفية الغريزة، والميول، والصور، واللذة، والتصرف. ويعني هذا كذلك بأن الإعتراف سيأخذ معناه وضرورته من بين التدخلات الطبية: مفروض من لدن الطبيب، ضروري للتشخيص، وفعال بحد ذاته في العلاج. إن الحقيقة، إذا قيلت في الوقت المناسب، ولمن يجب أن تقال، ومن قبل الذي هو في آن واحد مالكها والمسؤول عنها، تشفي.

لنأخذ علامات تاريخية واسعة: إن مجتمعنا، بقطعه مع تقاليد «الفن الإيروسي»، أعطى نفسه «علما جنسيا». وبشكل أدق، فلقد تابع مهمة إنتاج خطابات حقيقية حول الجنس، وذلك بملائمة الإجراء القديم للإعتراف، ليس من دون عناء، مع قواعد الخطاب العلمي. إن «علم الجنس»، الذي تطور إبتداء من القرت التاسع عشر، حافظ في نواته تناقضيا على الطقس الغريب للإعتراف الواجب ،الشامل الذي شكل، في الغرب المسيحي، التقنية الأولى لإنتاج حقيقة الجنس. لقد كان هذا الطقس، منذ القرن السادس عشر، قد إنسلخ تدريجيا عن سر الثوبة، وبواسطة توصيل النفوس وتوجيه الضمير - ars artium - هاجر نحو البيداغوجيا، نحو علاقات الراشدين بالأطفال، نحو العلاقات الأسرية، نحو الطب والطب النفسي. وعلى كل حال، فمنذ ما يربو على مائة وخمسين عاما، تشكل جهاز معقد لإنتاج خطابات حقيقية حول الجنس: جهاز يتخطى التاريخ بشكل واسع جدا، لأنه يصل الأمر العتيق بالإعتراف بمناهج الاصغاء العيادي. ولعل من خلال هذاالجهاز تمكن شيء كـ«الجنسانية» من الظهور، على أنه حقيقة الجنس وحقيقة متعه.

«الجنسانية»: لازمة هذه الممارسة الخطابية التي تطورت ببطئ والتي هي «علم الجنس». إن السمات الأساسية لهذه الجنسانية لا تترجم تمثلا تشوش عليه الإيديولوجيا قليلا أو كثيرا، أو تجاهلا تحمل عليه المحظورات؛ بل إنها تقابل المستلزمات الوظيفية للخطاب الذي ينبغي أن ينتج حقيقة تلك الجنسانية. وفي نقطة إلتقاء تقنية للإعتراف وخطابية علمية، وفي المكان الذي كان ينبغي أن توجد فيه بعض أكبر آليات المطابقة (تقنية الإصغاء، مسلمة السببية، مبدأ الكمون،

قاعدة التأويل، ضرورة التطبيب)، تعرفت الجنسانية على أنها « بالطبيعة » : ميدان قابل للإختراق من طرف السيرورات المرضية، وبالتالي ميدان يستدعي تدخلات علاجية، وتدخلات تطبيع ؛ حقل من الدلالات ينبغي أن تكشف ؛ موقع لسيرورات مختفية بآليات مميزة ؛ مركز لعلاقات سببية لا معرفة، وبكلمة، غامضة تجب في آن واحد مطاردتها والإصغاء إليها. ذلك هو « إقتصاد » الخطابات، أعني تكنولوجيتها الملازمة لها، ضرورات إشتغالها، الخطط التي تستخدمها، آثار السلطة التي تدعمها في العمق والتي تنقلها معها وليس نظاما من التمثلات هو الذي يحدد السمات الأساسية لما تقوله تلك الخطابات. إن تاريخ الجنسانية – أي تاريخ ما إشتغل في القرن التاسع عشر كميدان لحقيقة مميزة – يجب أن يكتب أولا من وجهة نظر تاريخ للخطابات.

لنتقدم الآن بالفرضية العامة لهذا العمل. إن المجتمع الذي كان يتطور في لقرن الثامن عشر – والذي يمكن أن نسميه كما نريد بورجوازيا، رأسماليا أو صناعيا – لم يقابل الجنس برفض أساسي للتعرف عليه. بل إنه، بالعكس من ذلك تماما، قد شغل جهازا كاملا لإنتاج خطابات حقيقة حوله. فهو لم يتكلم عنه كثيرا وحسب، ولم يرغم كل واحد على الكلام عنه فقط، ولكنه إهتم كذلك بصياغة حقيقته المنتظمة. كما لو أنه كان يظن بأنه يحمل معه سرا عظيما. كما لو كان بحاجة إلى هذا الإنتاج للحقيقة وكما لو كان أساسيا بالنسبة إليه أن يندرج الجنس، لا في إقتصاد للمتعة وحسب، ولكن في السياق المنظم للمعرفة كذلك. هكذا صار الجنس شيئا فشيئا موضوع الشك الأكبر ؛ المعنى العام والمقلق الذي يخترق بالرغم منا، وجودنا وتصرفاتنا ؛ نقطة الهشاشة التي منها تأتينا نهديدات الشر والضرر؛ قطعة الليل التي يحملها كل واحد منا في ذاته. دلالة عامة، سركوني، سبب كلي الحضور، خوف لا ينتهي ؛ إلى حد أن في « مسألة لجنس هذه (بالمعنيين، بمعنى الإستنطاق والأشكلة ؛ وبمعنى وجوب الإعتراف الإندماج في حقل للعقلانية) تتطور سيرورتان تحيلان دائما على بعضهما لبعض : فنحن نطلب منه أن يقول الحقيقة (ولكننا، مادام أنه هو السر وأنه يفلت ن نفسه، نحتفظ لأنفسنا بأن نقول نحن أنفسنا الحقيقة المضاءة أخيرا، والمكتشفة

أخيرا لحقيقته) ؛ ونطلب منه أن يقول لنا حقيقتنا، أو بالأحرى نطلب منه أن يقول الحقيقة المختفية بعمق لهذه الحقيقة عن أنفسنا التي نعتقد أننا نملكها بشعور مباشر. فنحن نقول له حقيقته، بكشف ما يقوله لنا عنها ؛ وهو يقول لنا حقيقتنا بتحرير ما يفلت منها. ولعل في هذه اللعبة تشكلت، ببطئ منذ قرون، معرفة بالذات ، معرفة ليس بشكلها، وإنما بما يقسمها ؛ ربما بما يحددها، ولكن بالخصوص بما يجعلها تفلت من نفسها. لقد بدا هذا الأمر غير متوقع، ولكن يجب ألا يدهشنا عندما نفكر في التاريخ الطويل للإعتراف المسيحي والقضائي، وفي الإنتقالات وتحولات هذا الشكل من المعرفة – السلطة، العظيم الأهمية في الغرب، الذي هو الإعتراف : فحسب دوائر كانت تضيق أكثر فأكثر، كان علم بالذات قد بدأ يدور حول مسألة الجنس. إن السببية في الذات، ولا شعور الذات، وحقيقة الذات في الآخر الذي يعرف، والمعرفة فيها بما لا تعرفه هي نفسها، إن كل هذا وجد مجالا للإنتشار في خطاب الجنس. ولكن ليس، مع ذلك، بسبب خاصية طبيعية ما محاثية للجنس نفسه، وإنما بالعلاقة مع خطط للسلطة ملازمة لهذا الخطاب.

« علم الجنس » ضد « الفن الإيروسي »، من دون شك. ولكن ينبغي أن نسجل بأن « الفن الإيروسي » لم يختف مع ذلك كليا من الحضارة الغربية؛ ولا أنه لم يكن حاضرا دائما في الحركة التي بواسطتها جرى البحث عن إنتاج علم بالجنسي. لقد كان هناك، في الإعتراف المسيحي، ولكن بالخصوص في توجيه وفحص الضمير، في البحث عن الوحدة الروحية وحب الله سلسلة كاملة من الطرائق تشبه فنا إيروسيا : توجيه المعلم على طول طريق التعلم والتدريب، تقوية التجارب حتى في مكوناتها الجسدية، زيادة شدة الآثار بالخطاب الذي يرافقها ؛ أما ظواهر الإمتلاك والوجد، التي كان لها تواتر كبير في كاثوليكية الإصلاح – المضاد، فقد كانت من دون شك الآثار غير المراقبة التي تجاوزت التقنية الإيروسية المحايثة لهذا العلم المرهف بالشهوة الجسدية. بل يجب أن نتساءل عما إذا لم يكن « علم الجنس » قد إشتغل منذ القرن التاسع عشر – وتحت مسحوق وضعيته المتأدبة – ، على الأقل في بعض أبعاده، كـ« فن ايروسي ». فلربما أن هذا الإنتاج للحقيقة، كيفما كان تهيبه من النموذج العلمي، قد أكثر، وقوى، بل خلق حتى متعة الذاتية الباطنية. يقال

غالبا بأننا لم نكن قادرين على تخيل متع جديدة. ولكننا إبتكرنا على الأقل متعة أخرى : متعة حقيقة المتعة، متعة معرفتها، وعرضها، وإكتشافها، والإفتتان برؤيتها وقولها، وسحر وأسر الآخرين بها، والإعتراف بها سرا، ومطاردتها بالحيلة ؛ متعة مميزة للخطاب الحقيقي حول المتعة. فليس في المثل الأعلى، الذي يعد به الطب، لجنسانية سليمة، ولا في الحلم الإنسانوي بجنسانية تامة ومزدهرة، ولا بالخصوص في غنائية الإنتعاض والعواطف الجميلة للطاقة الحيوية، ينبغي البحث عن أهم عناصر لفن إيروسي مرتبط بمعرفتنا حول الجنسانية (فلا يتعلق الأمر هنا إلا باستعماله التطبيعي) ؛ وإنما في تكثير وتقوية المتع المرتبطة بإنتاج الحقيقة حول الجنس. إن الكتب العالمة، المكتوبة والمقروءة، والإستشارات والفحوص، وقلق الجواب على الأسئلة وملاذ الإحساس بالتأويل، كل هذه الروايات التي نضعها لأنفسنا وللآخرين، كل هذا الفضول، وكل هذه الإعترافات العديدة التي يدعم واجبها بالحقيقة، ليس بدون إرتعاش، فضيحة وغزارة النزوات السرية التي ندفع باهضا ثمن همسها في أذن من يعرف سماعها، وبكلمة «المتعة الهائلة للتحليل» (بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة الأخيرة) التي حركها الغرب بعلم ومهارة منذ قرون عديدة، كل هذا يشكل مثل الشذرات التائهة لفن ايروسي ينقله، خفية، الإعتراف وعلم الجنس. فهل ينبغي الإعتقاد بأن «علمنا الجنسي» ليس سوى شكلا متفرد البراعة لـ«فن ايروسي» ؟ وأنه يشكل، في هذا التقليد المفقود ظاهريا، الرواية الغربية الخالصة ؟ أم أنه يجب إفتراض أن كل هذه المتع ليست سوى المنتوجات المشتقة لعلم جنسي، فائدة تدعم جهوده التي لا نهاية لها ؟

وعلى كل حال، فإن فرضية سلطة قمعية يكون مجتمعنا قد مارسها على الجنس ولأسباب إقتصادية في المقام الأول تظهر ضعيفة جدا، إذا كان ينبغي وصف كل هذه السلسلة من التدعيمات والتقويات التي تبرزها نظرة أولى : تكاثر الخطابات، وخطابات مندرجة بعناية في متطلبات السلطة ؛ ترسيخ المتغاير الجنسي وتشكيل أجهزة كفيلة، لا بعزله وحسب، ولكن بإستدعائه، وإثارته، وتشكيله كمراكز للإهتمام، والخطابات والمتع ؛ إنتاج مطلوب للإعترافات، وإنطلاقا من هنا إقامة منظومة معرفة مشروعة وإقتصاد متع متعددة. إن الأمر يتعلق، أكثر بكثير من

آلية سلبية للإقصاء والرفض، بإشتغال شبكة دقيقة من الخطابات والمعارف والمتع والسلطات ؛ إنه يتعلق، لا بحركة قد تصر بعناد على دفع الجنس المتوحش إلى منطقة غامضة ما وممتنعة على البلوغ إليها ؛ وإنما على العكس من ذلك بسيرورات تنثره على سطح الأشياء والأجساد، تثيره، تظهره وتنطقه، تغرسه في الواقع وتجبره على قول الحقيقة : لمعان مرئي للجنسي يعكسه تعدد الخطابات، وإصرار السلطات وألاعيب المعرفة مع المتعة.

أليس كل هذا إلا عبارة عن وهم ؟ إنطباع متسرع قد يعثر وراءه نظر مدقق على الآلية الكبرى المعروفة للقمع ؟ ففي ما وراء هذه الومضات الفوسفورية، ألا ينبغي العثور على القانون المظلم الذي يقول دائما لا ؟ سيجيب، أو ينبغي أن يجيب البحث التاريخي. بحث حول الكيفية التي تكونت بها معرفة الجنس منذ ثلاثة قرون بالتمام والكمال ؛ حول الكيفية التي تكاثرت بها الخطابات التي إتخذته كموضوع لها، وحول الأسباب التي من أجلها أتينا إلى منح ثمن يكاد يكون باهضا جدا للحقيقة التي كانت تفكر بانتاجها. ولربما أن هذه التحليلات التاريخية ستنتهي بإزالة مايبدو أن هذه المسار الأول قد أوحى به. إلا أن مسلمة المنطلق التي أود التشبث بها لأطول مدة ممكنة، هي أن هذه الأجهزة للسلطة والمعرفة، للحقيقة والمتع، إن هذه الأجهزة المختلفة جدا عن القمع، ليست بالضرورة ثانوية ومشتقة؛ وأن القمع ليس، على كل حال، أساسيا ومنتصرا دائما. يتعلق الأمر إذن بأخذ هذه الأجهزة مأخذ الجد، وبقلب إتجاه التحليل : فبدل قمع عام القبول، وجهل مقاس بما نفترض أننا نعرفه، يجب الإنطلاق من هذه الآليات الإيجابية، المنتجة للمعرفة، المكثرة للخطابات، المحثة على المتعة والمولدة للسلطة، يجب متابعتها في شروط ظهورها وإشتغالها، والبحث عن كيف تتوزع، بالعلاقة معها، وقائع الحظر أو الطمس المرتبطة بها. وبالاجمال، فإن الأمر يتعلق بتعريف إستراتيجيات السلطة المحايثة لهذه الإرادة المعرفية. وفي الحالة الخاصة بالجنسانية، تشكيل «إقتصاد سياسي» لإرادة المعرفة.

IV

مركب الجنسانية

بماذا يتعلق الأمر في هذه السلسلة من الدراسات ؟ بترجمة خرافة « الحلي المفشية للسر » إلى تاريخ.

إن مجتمعنا يحمل، في عداد شعاراته، شعار الجنس الذي يتكلم. الجنس الذي نباغته، ونساءله والذي يجيب، مرغما وذلق اللسان في آن واحد، بكيفية مستفيضة. إن آلية معينة، سحرية بما يكفي لجعل نفسها غير مرئية، قد إستولت عليه ذات يوم. وقد جعلته يقول، في لعبة تختلط فيها المتعة بالإرادة، والرضى بالتفتيش، حقيقة ذاته وحقيقة الآخرين. إننا نعيش كلنا، منذ سنين عديدة، في مملكة الأمير مانغوغول (Mangogul): مرتعا لفضول هائل تجاه الجنس، مصرين على مساءلته، نهمين لسماعه وللإستماع إلى ما يقال عنه، مسرعين إلى إختراع كل الحلقات السحرية التي يمكنها أن تخرق سره. كما لو كان أساسيا بالنسبة إلينا أن نستخرج من هذه الشذرة الصغيرة من ذواتنا، لا المتعة وحسب، ولكن المعرفة أيضا ولعبة ذكية كاملة تنتقل من الواحدة إلى الأخرى : معرفة المتعة، متعة معرفة المتعة - متعة معرفة ؛ وكما لو كان لهذا الغريب الحيواني الذي نسكنه، من جهته، أذنا فضولية كافية، وعيونا منتبهة، ولسانا وفكرا كافيي الإتقان، لكي يعرف الكثير ويكون قادرا تماما على قوله، بمجرد ما نطلب منه ذلك بشيء من المهارة: فبين كل واحد منا وجنسنا، أنتج الغرب طلبا ملحا للحقيقة : فعلينا نحن أن ننتزع منه حقيقته، مادامت تفلت منه. وعليه هو أن يقول حقيقتنا، مادام هو الذي يمسك بها في الظلام. الجنس المختفي؟ الجنس الذي أخفته إحتشامات جديدة، والذي ابقت عليه تحت الظلام المتطلبات الكئيبة للمجتمع البورجوازي ؟ على العكس

من ذلك، الجنس المتوهج. فلقد وضع، منذ مئات عديدة من السنين، في مركز "طلب هائل للمعرفة". طلب مزدوج، لأننا مرغمون على معرفة كل ما يتعلق به، بينما يشك فيه، هو، أنه يعرف كل ما يتعلق بنا.

إن مسألة من نحن، إنما قادنا طريق معين، في ظرف بضعة قرون، إلى طرحها على الجنس، ولكن لا على الجنس - الطبيعة (كعنصر في نظام الكائن الحي، كموضوع للبيولوجيا)، وإنما على الجنس - التاريخ، على الجنس - الدلالة، على الجنس - الخطاب. لقد وضعنا أنفسنا بأيدينا تحت علامة الجنس، ولكن تحت « منطق للجنس » عوض « فيزياء للجنس ». إنه يجب الاّ ننخدع : فتحت السلسلة الكبيرة للتقابلات الثنائية (جسد - نفس، شهوة - روح، غريزة - عقل، إندفاعات - شعور) التي كانت تبدو وكأنها تحيل الجنس على ميكانيكا خالصة لا عقل لها، توصل الغرب، ليس فقط، ليس بالأساس، إلى ضم الجنس إلى حقل للعقلانية، وهو الأمر الذي قد لا تكون له بدون شك أية أهمية تذكر، طالما اننا تعودنا منذ اليونان على مثل هذه « الفتوحات »، ولكنه توصل إلى وضعنا كليا تقريبا - نحن، وجسدنا، ونفسنا، وفردانيتنا، وتاريخنا - تحت علامة منطق للشهوة والرغبة. فبمجرد ما يتعلق الأمر بمعرفة من نحن، فإن هذا المنطق هو الذي يسعفنا منذ الآن كمفتاح كوني. منذ عشرات السنين، لم يعد علماء الوراثة يتصورون الحياة كتنظيم يتوفر، بالاضافة إلى كل ما يتوفر عليه، على القدرة الغريبة على التوالد ؛ بل إنهم صاروا يرون في آلية التوالد الشيء ذاته الذي يمهد إلى البعد البيولوجي : ليس رحم الأحياء وحسب، ولكن رحم الحياة نفسها. والحال انه منذ قرون الآن، وبكيفية كانت بدون شك قليلة "العلمية"، كان المنظرون وممارسوا الشهوة العديدين قد جعلوا من الإنسان سلفا طفل جنس قهري ملح ومعقول. الجنس، سبب كل شيء.

إن المسألة ليست هي طرح السؤال : لماذا أن الجنس إذن سري إلى هذا الحد ؟ وما هي هذه القوة التي أخضعته للصمت كل هذا الزمن والتي أتت بالكاد اليوم إلى التراخي، متيحة لنا ربما أن نسأله، ولكن دائما من منطلق القمع وعبر القمع ؟

الواقع أن هذا السؤال، الذي غالبا ما يتكرر في زماننا، ليس سوى الشكل الحديث لتأكيد هائل ولأمر عريق : هناك ترقد الحقيقة ؛ فاذهبوا لمباغتها. Acheronta movebo : قرار قديم.

أنتم الحكماء والعالمون بعلم سام وعميق

أنتم الذين تتصورون وتعرفون

كيف، أين، ومتى يتحد كل شيء

... أنتم، الحكماء الكبار، حدثوني عما آلت إليه الأشيآء

إكشفوا لي عما حدث لي

إكشفوا لي أين، كيف، ومتى

لماذا وقع لي شيء مثل هذا ؟[1]

إنه من الملائم إذن أن نسأل : ما هو هذا الأمر ؟ لماذا هذه المطاردة الكبيرة لحقيقة الجنس، للحقيقة في الجنس ؟

في رواية ديدرو (Diderot)، يكشف العبقري كوكوفا (Cucufa) في عمق جيبه بين بعض الأشياء التافهة – حبات مباركة، باغودات صغيرة من الرصاص، حبات دواء عفنة – خاتم الفضة الصغير الذي يجعل حجره الكريم المنعكس الأجناس التي نلتقي بها تتكلم. فيعطيه للسلطان الفضولي. فعلينا نحن أن نعرف أي خاتم عجيب يمنح عندنا مثل هذه القوة، في أصبع أي سيد تم وضعه ؛ أية لعبة للسلطة يسمح بها أو يفترضها، وكيف أمكن لكل واحد منا أن يصير بالعلاقة مع جنسه الخاص وبالعلاقة مع جنس الآخرين نوعا من سلطان طائش ومهتم. إن هذا الخاتم السحري، هذه الحيلة غير المتحفظة حين يتعلق الأمر بإنطاق الآخرين، ولكن القليلة الفصاحة حول آليتها الخاصة، هي التي من الملائم أن نجعلها ترثارة بدورها، وهي التي يجب أن نتحدث عنها. إنه ينبغي أن نكتب تاريخ هذه الإرادة

---

(1) - G.A. Burgüer, Cité par Schopenhauer in *Métaphysique de l'amour*.

للحقيقة، تاريخ هذا الطلب المعرفي الذي يلمع الجنس منذ قرون الآن : تاريخ إصرار وعناد. فماذا نطلب من الجنس، فيما وراء متعه الممكنة، حتى نعاند بهذا الشكل ؟ ما هو هذا الصبر أو هذا النهم الذي يدفعنا إلى تشكيله على أنه السر، السبب المطلق القدرة، المعنى الخفي، الخوف الذي لا ينقطع ؟ ولماذا إنقلبت مهمة إكتشاف هذه الحقيقة الصعبة في النهاية إلى دعوة لرفع المحظورات وتجاوز العقبات ؟ هل كان العمل شاقا جدا إلى حد أنه كان ينبغي فتنه بهذا الوعد ؟ أم أن هذه المعرفة صارت على مثل هذا الثمن - السياسي، الإقتصادي، الأخلاقي - إلى درجة أنه كان يجب، من أجل إخضاع كل واحد منا إليها، إقناعها ليس بدون مفارقة بأنها إنما ستجد فيه تحررها ؟

من أجل تعيين الابحاث التي ستأتي، ها هي بعض القضايا العامة تتعلق بالرهان، والمنهج، والميدان الذي ينبغى الاحاطة به، والتحقيبات التي يمكن قبولها مؤقتا.

الرهان

لماذا هذه الأبحاث ؟ إنني أدرك جيدا أن بعض الشك قد خيم على النظرة الإجمالية التي سطرتها في الصفحات الماضية ؛ ولعل هذا الشك قد يجازف بالقضاء على الأبحاث المفصلة التي إختطتها . لقد كررت القول مائة مرة بأن تاريخ القرون الأخيرة، في المجتمعات الغربية، لا يبين إلا قليلا عن لعبة سلطة قمعية بالأساس . ولقد نظمت كلامي على تعليق هذا المفهوم، متظاهرا بجهل أن هناك نقدا كان يجري، وبطريقة أكثر جذرية بلا شك، على صعيد آخر : نقدا أنجز على مستوى نظرية الرغبة . فالايكون الجنس « مقموعا »، فإن هذا ما يشكل بالفعل تأكيدا جديدا . ولقد سبق لمحللين نفسانيين أن قالوه منذ وقت طويل . فقد أنكروا الآلية الصغيرة البسيطة التي نتخيلها بسهولة حينما نتحدث عن القمع ؛ وقد بدت لهم فكرة طاقة متمردة ينبغي إخمادها غير ملائمة لكشف الكيفية التي تتمفصل بها السلطة والرغبة ؛ وقد إفترضوهما مرتبطتين على نمط أكثر تعقيدا وأكثر أصلية من هذه اللعبة بين طاقة متوحشة، طبيعية وحية، تصعد باستمرار من الأسفل، وبين نظام أعلى يحاول أن يعيقها ؛ فليس هناك ما يحمل على التخيل بأن الرغبة مقموعة، لسبب أساسي وهو أن القانون هو المشكل للرغبة وللنقص الذي يقيمها . إن علاقة السلطة قد توجد سلفا في المكان الذي تقوم فيه الرغبة : فمن الوهم إذن إدانتها في قمع قد يمارس بعديا ؛ ولكن من الغرور أيضا الإنطلاق للبحث عن الرغبة خارج السلطة .

بيد أنني قد تحدثت، بكيفية غامضة وباصرار، وكما لو كان الأمر يتعلق بمفاهيم متكافئة، تارة عن « القمع » وأخرى عن « القانون »، عن المحظور أو عن الرقابة . لقد أغفلت – عناد أو إهمال ؟ – كل ما يمكن أن يميز تضمناتها النظرية

أو العملية. ولعلي أتصور جيدا بأنه يمكن أن يقال لي بحق : إنك باحالتك باستمرار على التكنولوجيات الايجابية للسلطة، تحاول أن تربح بأفضل طريقة على الواجهتين ؛ إنك تخلط بين خصومك تحت صورة الخصم الأضعف، وبمناقشتك للقمع وحده تريد تعسفا أن تجعلنا نعتقد بأنك قد تخلصت من مشكلة القانون ؛ ومع ذلك، فأنت تحتفظ من مبدإ السلطة - القانون بالنتيجة العملية الأساسية وهي أنه لا يمكننا أن نفلت من السلطة، وأنها موجودة دائما بشكل مسبق وأنها تشكل هذا الشيء ذاته الذي نحاول أن نعارضها به. فمن فكرة سلطة - قمع، إحتفظت بالعنصر النظري الأهش، ولنقده ؛ ومن فكرة السلطة - القانون، أخذت، ولكن للإحتفاظ بها من أجل إستعمالك الخاص، النتيجة السياسية الأكثر تعقيما.

إن رهان الأبحاث التي ستأتي، هو التقدم لا نحو « نظرية » في السلطة، وإنما نحو « تحليلية » للسلطة : أعني نحو تعريف الميدان المتميز الذي تكونه علاقات السلطة وتحديد الادوات التي تمكن من تحليله. غير أنه يبدو لي بأن هذه التحليلية لا يمكنها أن تتشكل الا بشرط القضاء كليا والتحرر من تمثل معين عن السلطة، التمثل الذي سأدعوه - سنرى بعد قليل لماذا - « قانونيا - خطابيا ». إن هذا التصور هو الذي يحكم موضوعاتية القمع كما يحكم نظرية القانون المشكل للرغبة. وبعبارة أخرى، فإن ما يميز التحليل الذي يتم بلغة قمع الغرائز عن التحليل الذي يتم بلغة قانون الرغبة هو بالتأكيد كيفية تصور طبيعة ودينامية النزوات، وليس كيفية تصور السلطة. إن التحليلين يلجئان معا إلى تمثل مشترك عن السلطة التي تقود، حسب الإستعمال الذي تستعمل به والوضع الذي يعترف لها به إزاء الرغبة، إلى نتيجتين متعارضتين : فإما إلى وعد بـ« التحرير » إذا لم تكن للسلطة على الرغبة غير قبضة خارجية، وإما، إذا كانت السلطة مشكلة للرغبة ذاتها، إلى التأكيد : إنكم دائما مخدوعون سلفا. وفضلا عن ذلك، فإنه لا ينبغي أن نتخيل بأن هذا التمثل إنما يخص فقط أولئك الذين يطرحون مشكلة علاقات السلطة بالجنس. بل إنه، في الواقع، تمثل عام جدا، نجده بشكل متواتر في التحليلات السياسية للسلطة ؛ ولعله يتجذر دون شك بعيدا في تاريخ الغرب.

وها هي بعض من سماته الرئيسية :

- "العلاقة السلبية." بين السلطة والجنس، لا تقوم أبدا أية علاقة إلا على النمط السلبي : رد، إقصاء، رفض، منع، أو أيضا طمس أو محو. فالسلطة لا « يمكنها » أن تفعل أي شيء على الجنس والمتع بإستثناء أن تقول لها لا ؛ وإذا أنتجت شيئا، فإنها تنتج غيابات وثغرات ؛ إنها تحذف عناصر، وتدخل إنفصالات، إنها تفصل ما هو متصل، وتعلم حدودا. أما آثارها، فتأخذ الشكل العام للحد والنقص.

- "مستوى القاعدة" . إن السلطة قد تكون أساسا هي ما يملي على الجنس قانونها. الشيء الذي يعني أولا بأن الجنس إنما يجد نفسه موضوعا بواسطتها تحت نظام ثنائي : مشروع ولا مشروع، مباح أو محظور. والشيء الذي يعني ثانيا بأن السلطة تحدد للجنس « نظاما » يشتغل في نفس الوقت كشكل للمعقولية : فالجنس إنما ينكشف إنطلاقا من علاقته بالقانون. وهو ما يعني أخيرا بأن السلطة تعمل بواسطة النطق بالقانون: فقبضة السلطة على الجنس قد تتم باللغة، أو بالأحرى بفعل خطابي يخلق، من حيث أنه يلفظ، حالة قانونية. إن السلطة تتكلم، وهذه هي القاعدة. أما الصورة الخالصة للسلطة فهي تلك التي قد نجدها في وظيفة المشرع ؛ ولعل نمط فعلها قد يكون، بالعلاقة مع الجنس، من نوع قانوني-خطابي.

- "دورة المحظور" . لن تقرب، ولن تمس، ولن تستهلك، ولن تحس بالمتعة، ولن تتكلم، ولن تظهر ؛ وفي الحد الاقصى لن توجد، إلا في الظلام والسر. فعلى الجنس قد لا تشغل السلطة سوى قانون المنع. أما هدفها، فهو : أن يتخلى الجنس عن ذاته. وأما وسيلتها في ذلك، فهي : التهديد بعقاب ليس سوى الغاءه. تخل عن نفسك بنفسك تحت طائلة أن تزول ؛ ولا تظهر إذا أردت الاّ تنمحي. فلن يدوم وجودك إلا بثمن الغاءك. إن السلطة لا ترغم الجنس إلا بواسطة محظور يلعب على خيار بين لا وجودين.

- « منطق الرقابة » . إن هذا الحظر يفترض فيه أن يأخذ ثلاثة أشكال ؛ التأكيد على أن هذا ليس مباحا، والحيلولة دون أن يقال، وإنكار أنه يوجد. إنها أشكال

صعبة ظاهريا على التوفيق فيما بينها. ولكن هنا بالذات يتخيل نوع من منطق متسلسل قد يكون مميزا لآليات الرقابة : فهو يربط اللاموجود واللامشروع واللامعبر عنه بطريقة يكون فيها كل واحد وفي الآن معا مبدأ ومفعول الآخر : فعن المحظور يجب الا نتكلم حتى يتم الغاؤه من الواقع ؛ وما ليس موجودا لا حق له في أي ظهور، حتى في نظام الكلام الذي يلفظ لا وجوده ؛ وما يجب أن نسكته يوجد مبعدا من الواقع على أنه المحظور بامتياز. إن منطق السلطة على الجنس قد يكون هو المنطق المفارق لقانون يمكنه أن يلفظ كأمر باللاوجود، واللاظهور والصمت.

- "وحدة الجهاز". إن السلطة على الجنس قد تمارس بنفس الطريقة على كل المستويات. من الأعلى إلى الأسفل، في قرارتها الشاملة كما في تدخلاتها الدقيقة، وأيا كانت الأجهزة أو المؤسسات التي تستند إليها. فهي قد تعمل بطريقة منتظمة ومكثفة ؛ وقد تشتغل حسب الدواليب البسيطة والثابتة للقانون، والمحظور والرقابة : فمن الدولة إلى الأسرة، ومن الأمير إلى الأب، ومن المحكمة إلى الأشياء التافهة للعقوبات اليومية، ومن مستويات السيطرة الإجتماعية إلى البنيات المشكلة للذات نفسها، قد نجد، على مستويات مختلفة فقط، شكلا عاما للسلطة. إن هذا الشكل هو الحق، بلعبة المشروع واللامشروع، الخرق والعقاب. وسواء منح لها شكل الأمير الذي يصوغ الحق أو الأب الذي يحظر، الرقيب الذي يسكت أو السيد الذي يقول القانون، ففي جميع الأحوال إنما تبسط السلطة وجودها في شكل قانوني، وتعرف آثارها كخضوع. فأمام سلطة هي القانون، فإن الذات المشكلة كذات - الذات الخاضعة - هي الذات التي تمتثل. وهكذا، فقد يقابل التجانس الصوري للسلطة على طول كل هذه المستويات عند من تخضعه - سواء تعلق الأمر بالرعية أمام الملك، أو بالمواطن أمام الدولة، أو بالطفل أمام الوالدين، أو بالتلميذ أمام المعلم - الشكل العام للخضوع. سلطة مشرعة من جهة، وذات خاضعة من جهة أخرى.

إننا نعثر، تحت الموضوعة العامة أن السلطة تقمع الجنس، كما تحت فكرة القانون المشكل للرغبة، على نفس الميكانيكا المفترضة للسلطة ؛ ميكانيكا معرفة

بكيفية تحديدية غريبة. أولا لأن السلطة قد تكون فقيرة في مواردها، مقتصدة في طرائقها، رتيبة في الخطط التي تستعملها، عاجزة عن الإبتكار، وكما لو كان محكوما عليها بأن تكرر نفسها على الدوام. ثانيا لأنها سلطة قد لا تكون لها غير قوة «لا» ؛ فخارج أي وضع يمكن أن تنتج فيه أي شيء، وقادرة فقط على وضع حدود، فإنها قد تكون بالأساس ضد - طاقية ؛ وتلك قد تكون هي مفارقة فعاليتها : عدم إستطاعة أي شيء غير جعل ما تخضعه غير قادر بدوره على أي شيء، الا ما تسمح له بفعله. وأخيرا لأنها سلطة قد يكون نموذجها قانونيا بالأساس، مركزا على الملفوظ وحده بالقانون وعلى الإشتغال وحده للمحظور. فكل أنماط السيطرة والإمتثال والإخضاع إنما قد ترجع في نهاية الأمر إلى مفعول الخضوع.

لماذا يقبل هذا التصور القانوني للسلطة بكل هذه السهولة ؟ ومن ثم الغاء كل ما يمكنه أن يمنحها فعالية منتجة وثراء إستراتيجيا وإيجابية ؟ لماذا في مجتمع مثل مجتمعنا تتعدد فيه أجهزة السلطة إلى حد كبير، وتكون فيه طقوسها مرئية جدا وأدواتها أكيدة إلى الحد الذي نعرف، لماذا في هذا المجتمع الذي كان، من دون شك، أكثر المجتمعات إبتكارا لآليات للسلطة، بارعة ودقيقة، لماذا هذا النزوع إلى عدم التعرف عليها إلا في الشكل السلبي والعاري للمحظور ؟ لماذا ارجاع أجهزة السيطرة إلى الأجراء وحده لقانون الحظر ؟

هناك سبب عام وخططي يبدو بديهيا : فشريطة أن تقنع جزءا مهما من ذاتها، يمكن للسلطة أن تتحمل. ونجاحها إنما يتناسب مع ما تتمكن من إخفاءه من آلياتها. وهل يمكن أن تقبل السلطة لو كانت عارية ووقحة كلية ؟ فالسرية، بالنسبة إليها، ليست من نظام التجاوز والعسف، بل إنها ضرورية لإشتغالها. وليس فقط لأنها تفرضها على أولئك الذين تخضعهم، ولكن ربما لأن هذه السرية هي بالنسبة لهؤلاء ضرورية أيضا : وهل يمكنهم أن يقبلوا بها لو لم يكونوا يرون فيها مجرد حد بسيط لرغبتهم يترك جزءا سليما ولو صغيرا - من الحرية ؟ بهذا المعنى، فإن السلطة، كحد خالص مرسوم للحرية، هي، في مجتمعنا على الأقل، الشكل العام لمقبوليتها. وربما أن لذلك سببا تاريخيا. إن أكبر مؤسسات السلطة

التي تطورت في العصرالوسيط - الملكية، الدولة بأجهزتها - كانت قد إزدهرت على عمق تعددية سلطات سابقة، وإلى حدما ضدها : سلطات مكثفة، متداخلة، متنازعة، سلطات مرتبطة بالسيطرة المباشرة أو غير المباشرة على الأرض، بامتلاك الاسلحة، بالقنانة، وبروابط الاقطاع والتبعية. وإذا كانت هذه المؤسسات قد تمكنت من الإنغراس، وإذا كانت قد عرفت، بالإفادة من سلسلة كاملة من التحالفات الخططية، كيف تحظى بالقبول، فذلك لأنها قدمت نفسها كسلطات للضبط والتنظيم والتحكيم والتحديد ؛ ككيفية لإدخال النظام بين هذه السلطات المتناترة، وتثبيت مبدأ عام لتلطيفها وتوزيعها حسب حدود وتراتب قائم. لقد إشتغلت هذه الأشكال الكبرى للسلطة، أمام القوى المتعددة والمتصارعة، فوق كل هذه الحقوق المتغايرة والمتباينة كمبدإ للحق، مع سمة ثلاثية في أن يتشكل كمجموع موحد، وأن يطابق إرادته بالقانون وأن يمارس من خلال آليات للحظر والعقاب. فصيغته "السلام والعدل" تسجل، في هذه الوظيفة التي كانت تسعى إليها، السلام كتحريم للحروب الإقطاعية أو الخصوصية والعدل ككيفية لتعليق التسويه الخصوصية للنزاعات. ومن دون شك، فلقد كان الأمر يتعلق في هذا التطور لكبريات المؤسسات الملكية بشيء آخر تماما غير صرح قانوني خالص بسيط. ولكن تلك كانت هي لغة السلطة، وذلك كان هو التمثل الذي قدمته عن نفسها والذي شهدت به كل نظرية القانون العام التي إنبنت في العصر الوسيط والتي أعيد بناؤها إنطلاقا من القانون الروماني. إن الحق لم يكن ببساطة سلاحا إستعمله الملوك بمهارة ؛ لقد كان بالنسبة للمنظومة الملكية نمطها في التجلي وشكل مقبوليتها. فممارسة السلطة، في المجتمعات الغربية، منذ العصر الوسيط، إنما كانت تصاغ دوما في صورة الحق.

لقد عودنا تقليد يعود إلى القرن السابع عشر أو إلى القرن التاسع عشر على وضع السلطة الملكية المطلقة في خانة اللاحق : التعسف، الظلم، النزوة، الإعتباط، الإمتيازات والإستثناءات، الإستمرار التقليدي لحالات الأمر الواقع. غير أن هذا يعني نسيان هذه السمة التاريخية الأساسية أن الملكيات الغربية إنما تأسست كمنظومات للحق، وعكست نفسها من خلال نظريات للحق وشغلت آلياتها

السلطوية في شكل الحق. فاللوم القديم الذي كان بولانفيلييه (Boulainvilliers) يوجهه للملكية الفرنسية - أنها إستغلت الحق والحقوقيين لإلغاء الحقوق وإذلال الأرستقراطية - هو بدون شك لوم مبرر إجمالا. فمن خلال تطور الملكية ومؤساستها تكون هذا البعد القانوني - السياسي؛ ومع أن هذا البعد لم يكن يقينا ملائما للكيفية التي مورست بها السلطة وتمارس، إلا أنه كان يشكل الرمز الذي بحسبه تقدم السلطة نفسها وتحدد هي ذاتها كيف ينبغي تفكيرها. إن تاريخ الملكية وتغطية وقائع وإجراءات السلطة بالخطاب القانوني - السياسي كانا قد سارا جنبا إلى جنب.

بيد أنه، رغم الجهود التي بذلت من أجل تخليص القانوني من المؤسسة الملكية وتحرير السياسي من القانوني، فلقد ظل تمثل السلطة سجين هذا النسق. ولنضرب عن ذلك مثالين : إن نقد المؤسسة الملكية في فرنسا القرن الثامن عشر لم يتم ضد المنظومة القانونية - الملكية، وإنما باسم منظومة قانونية خالصة، صارمة، كان يمكن داخلها، دون إفراطات ولا مخالفات، أن تصب كل آليات السلطة، وهذا ضدا على ملكية كانت، رغم تأكيداتها، تتجاوز الحق بإستمرار وتضع نفسها فوق القوانين. وحينئذ إستخدم النقد السياسي كل التفكير القانوني الذي كان قد رافق تطور الملكية، لإدانة الملكية؛ ولكنه لم يضع موضع تساؤل مبدأ أن الحق يجب أن يكون هو الشكل نفسه للسلطة وأن السلطة ينبغي أن تمارس دوما في صورة الحق. هناك نوع آخر من النقد للمؤسسات السياسية ظهر في القرن التاسع عشر؛ نقد أكثر جذرية بكثير لأن الأمر كان يتعلق فيه ببيان لا أن السلطة الواقعية كانت تفلت من قواعد الحق وحسب، ولكن أن منظومة الحق نفسها لم تكن غير كيفية لممارسة العنف، وضمه لفائدة البعض؛ وتحت ظاهر القانون العام، تشغيل التفاوتات ومظالم السيطرة. غير أن هذا النقد للحق لازال يتم على عمق مسلمة أن السلطة يجب جوهريا، ومثاليا، ان تمارس حسب حق اساسي.

والحقيقة أنه، رغم إختلافات العصور والأهداف، ظل تمثل السلطة مسكونا بهاجس الملكية. ففي التفكير والتحليل السياسين، لازال رأس الملك لم يقطع بعد.

من هنا الأهمية التي لازالت تعطى، في نظرية السلطة، لمشكلة الحق والعنف، القانون واللاشرعية، الإرادة والحرية، وبالخصوص لمشكلة الدولة والسيادة (حتى ولو كانت هذه الأخيرة لم تعد تسأل في شخص الملك وإنما في وجود جماعي). إن تفكير السلطة إنطلاقا من هذه المشكلات هو تفكير هذه المشكلات إنطلاقا من شكل تاريخي خاص جدا بمجتمعاتنا : الملكية القانونية. خاص جدا ورغم كل شيء مرحلي. لأنه إذا كانت كثير من أشكاله قد بقيت قائمة ولا تزال باقية، فإن آليات للسلطة جديدة جدا قد دخلته شيئا فشيئا، وهي آليات غير قابلة على الأرجح للإختزال إلى تمثل الحق. وكما سنرى فيما بعد، فإن هذه الآليات السلطوية هي جزئيا على الأقل تلك التي تكفلت، إبتداء من القرن الثامن عشر، بحياة الناس، الناس كأجساد حية. وإذا صح أن القانوني قد تمكن من أن يستخدم بطريقة غير شمولية، بلا شك لتمثيل سلطة متمركزة أساسا على الإقتطاع والموت، فإنه يختلف بشكل مطلق عن الطرائق الجديدة للسلطة التي تشتغل لا بالحق ولكن بالتقنية، لا بالقانون ولكن بالتطبيع، لا بالعقاب ولكن بالمراقبة، والتي تمارس على مستويات وفي أشكال تتجاوز الدولة وأجهزتها. لقد دخلنا، منذ قرون الآن، في نمط مجتمعي لم يعد يمكن فيه للقانوني أن يلعب إلا دورا يتناقص بإستمرار لترميز السلطة أو لخدمتها كنسق للتمثل. إن خط منحدرنا يبعدنا أكثر فأكثر عن عهد الحق الذي كان سلفا قد بدأ يتراجع في الماضي يوم كانت الثورة الفرنسية ومعها عصر الدساتير والمدونات يبدوان وكأنهما يعدان به لمستقبل قريب.

إن هذا التمثل القانوني بالذات هو الذي لازال يشتغل في التحليلات المعاصرة لعلاقات السلطة بالجنس. والحال ان المشكلة ليست هي معرفة ما إذا كانت الرغبة غريبة عن السلطة، وماذا إذا كانت سابقة على القانون كما يتخيل ذلك غالبا أو ما كان القانون، على عكس ذلك، هو الذي يشكلها. إن النقطة ليست هنا. فأن تكون الرغبة هي هذا الشيء أو ذاك، فلا زالت على أية حال تتصور بالعلاقة مع سلطة لا تزال دوما قانونية وخطابية - سلطة تجد نقطتها المركزية في التلفظ بالقانون. فنحن لازلنا مشدودين إلى صورة معينة عن السلطة - القانون، السلطة - السيادة التي رسمها منظروا الحق والمؤسسة الملكية. فمن هذه الصورة ينبغي أن

نتحرر، أي من الإمتياز النظري للقانون والسيادة، إذا أردنا أن نقوم بتحليل للسلطة في اللعبة الملموسة والتاريخية لطرائقها. إنه يجب بناء تحليلية للسلطة لن تأخذ الحق بعد اليوم كنموذج ورمز.

إنني أعترف صراحة بأن مشروع هذا التاريخ للجنسانية، أو بالأحرى هذه السلسلة من الدراسات المتعلقة بالعلاقات التاريخية للسلطة والخطاب حول الجنس، بأن هذا المشروع دائري، بهذا المعنى أن الأمر يتعلق بمحاولتين تحيل احداهما على الأخرى. لنحاول التخلص من تمثل قانوني وسلبي للسلطة، والتخلي عن تفكيرها بعبارات القانون، والحظر، والحرية والسيادة: فكيف يمكن، حينئذ، تحليل ما وقع، في التاريخ الحديث، بخصوص هذا الشيء، الذي هو ظاهريا أحد أكثر الأشياء حظرا في حياتنا وجسدنا، أعني الجنس؟ وكيف تنفذ السلطة إليه، إذا لم يكن على نمط المنع والسد؟ بأية آليات، أو خطط، أو أجهزة ومركبات؟ ولكن لنسلم بالمقابل بأن فحصا دقيقا بعض الشيء يبين بأن السلطة في المجتمعات الحديثة لم تحكم، في الواقع، الجنسانية على نمط القانون والسيادة؛ ولنفرض بأن التحليل التاريخي قد كشف حضور «تكنولوجيا» حقيقية للجنس، أعقد بكثير، وبالخصوص أكثر إيجابية بكثير من الأثر وحده ل «الدفاع»، أفلا يجبرنا هذا المثال حينئذ – الذي لا مناص من إعتباره كمثال متميز، مادام أن السلطة كانت تبدو هنا، أفضل من أي مكان آخر، أنها تشتغل كمحظور– على أن نصدر، بخصوص السلطة، عن مبادئ للتحليل لا تتعلق بمنظومة الحق وبشكل القانون؟ يتعلق الأمر إذن، في آن واحد، وبإعطاء أنفسنا نظرية أخرى للسلطة، بتكوين شبكة أخرى للكشف التاريخي؛ وبالنظر عن قرب في مادة تاريخية كاملة، بالتقدم شيئا فشيئا نحو تصور آخر للسلطة. أي، في آن واحد تفكير الجنس بدون القانون، والسلطة بدون الملك.

المنهج

وإذن : تحليل تكوُّن صنف من المعرفة حول الجنس، لا بعبارات القمع أو القانون، ولكن بعبارات السلطة. غير أن كلمة « سلطة » هذه إنما تخاطر بإثارة كثير من اللبس وسوء الفهم. سوء فهم يتعلق بهويتها، وشكلها ووحدتها. إنني لا أعني بالسلطة « السلطة » كمجموع مؤسسات وأجهزة تؤمن خضوع المواطنين في دولة معطاة. ولا أعني بالسلطة كذلك نمطا للإخضاع قد يكون له، بالتعارض مع العنف، شكل القاعدة. وأخيرا، فإنني لا أعني بها منظومة عامة للسيطرة يمارسها عنصر أو مجموعة على أخرى، والتي قد تخترق آثارها، بإنحرافات متتالية، الجسم الإجتماعي بكامله. إن التحليل، بعبارات السلطة، يجب الا يصادر، كمعطيات إبتدائية، على سيادة الدولة، أو شكل القانون أو الوحدة الكلية لسيطرة ما ؛ فليست كل هذه الأشياء بالأحرى غير الأشكال النهائية للسلطة. إن بالسلطة يبدو لي انه يجب ان نفهم أولا تعددية علاقات القوة المحايثة للميدان الذي تمارس فيه، والمشكلة لنظامها ؛ اللعبة التي عن طريق صراعات ومواجهات لا تنقطع تحولها، وتقويها وتقلبها ؛ الدعامات التي تجدها علاقات القوة هذه في بعضها البعض بكيفية تكون سلسلة أو منظومة، أو، بالعكس من ذلك، الإنفصامات والتناقضات التي تعزلها عن بعضها البعض ؛ وأخيرا الإستراتيجيات التي تأخذ فيها آثارها، والتي يتجسد رسمها العام أو تبلرها المؤسسي في الأجهزة الدولتية، في صياغة القانون وفي الهيمنات الإجتماعية. إن شرط إمكانية السلطة، وعلى أية حال وجهة النظر التي تسمح بتعقل ممارستها، حتى في آثارها الأكثر « طرفية »، والتي تسمح أيضا بإستعمال الياتها كشبكة لتعقل الحقل الإجتماعي، إن شرط الإمكان هذا

يجب الا نبحث عنه في الوجود الأول لنقطة مركزية، في مركز وحيد للسيادة منه قد تشع أشكال مشتقة ونازلة ؛ إن القاعدة المتحركة لعلاقات القوة هي التي تحدث بدون إنقطاع، بلا تساويها، حالات للسلطة، ولكنها دائما محلية ومتقلبة. الحضور الكلي للسلطة : لا لأنه قد يكون لها إمتياز جمع كل شيء تحت وحدتها التي لا تقهر، ولكن لأنها تحدث في كل لحظة، في كل نقطة، أو بالأحرى في كل علاقة من نقطة إلى أخرى. فالسلطة توجد في كل مكان ؛ ليس لأنها تشكل كل شيء، وإنما لانها تاتي من كل مكان. اما «ال» سلطة بما تحتويه كشيء دائم، متكرر، جامد، ذاتي - الإنتاج، فليست سوى مفعول المجموع الذي يرتسم إنطلاقا من كل هذه الحركيات، التسلسل الذي يعتمد على كل واحدة منها ويحاول بالمقابل تثبيتها. إنه ينبغي من دون شك أن نكون إسميين : فالسلطة ليست مؤسسة، ولا هي بنية، إنها ليست قوة معينة قد تكون وقفا على البعض : بل إنها الاسم الذي نمنحه لوضعية إستراتيجية معقدة في مجتمع معطى.

هل ينبغي، حينئذ، أن نعكس الصيغة المشهورة ونقول بأن السياسية هي الحرب التي تتواصل بوسائل أخرى ؟ ربما، إذا شئنا دائماأن نحافظ على فارق بين الحرب والسياسية، ولكن ربما أمكننا القول بالأحرى بأن هذه التعددية لعلاقات القوة يمكنها أن ترمز - جزئيا وليس كليا أبدا - إما في شكل «الحرب» وإما في شكل «السياسة» ؛ ولعله قد تكون لنا هنا إستراتيجيتين مختلفتين (ولكنهما قابلتين بسرعة لأن تنقلب الواحدة منهما في الأخرى) لدمج علاقات القوة هذه، المختلة، المتغايرة، المتقلبة والمتوترة.

وبإتباعنا لهذا الخط في التفكير، يمكننا أن نتقدم بعدد معين من القضايا :

- إن السلطة ليست شيئا يكتسب، ينتزع أو يقتسم، شيئا نحتفظ به أو نتركه يفلت منا ؛ بل إن السلطة تمارس إنطلاقا من نقاط عديدة لا تحصى، وفي لعبة علاقات لامتساوية ومتحركة.

- إن علاقات السلطة ليست في وضع خارجية حيال أنماط أخرى من العلائق (سيرورات إقتصادية، علائق معرفية، علاقات جنسية)، ولكنها محايثة لها ؛

إنها الآثار المباشرة للتقسيمات، والتباينات والإختلالات التي تحدث داخل تلك العلاقات، وهي بالتبادل الشروط الداخلية لهذه التمايزات ؛ إن علاقات السلطة لا توجد في أوضاع بنية فوقية، مع دور بسيط للمنع والمواصلة ؛ بل إن لها مباشرة أينما مارست فعلها دورا منتجا.

– إن السلطة تأتي من الأسفل، بمعنى أن ليس هناك، في مبدأ علاقات السلطة، وكإطار عام، تقابلا ثنائيا وكليا بين المسيطرين والمسيطر عليهم، حيث أن هذه الثنائية ترتد، من أعلى إلى أسفل، على جماعات تضيق أكثر فأكثر حتى أعماق الجسم الإجتماعي. يجب بالأحرى إفتراض أن علاقات القوة المتعددة التي تتكون وتلعب في أجهزة الإنتاج، والأسرة، والجماعات الضيقة، والمؤسسات، إنما تستخدم كدعامة لآثار إنفلاق واسعة تخترق مجموع الجسم الإجتماعي. وعندئذ تشكل هذه الآثار خط قوة عام يخترق المواجهات المحلية ويربطها ؛ وبطبيعة الحال، فإنها تمارس على هذه المواجهات إعادة توزيعات وتراصفات، وتجانسات، وإعدادات سلسلية وتقاربات. وبهذا الشكل، فإن الأنماط الكبرى من السيطرة هي الآثار الهيمنية التي تدعمها بصورة متواصلة شدة كل هذه المواجهات.

– إن علاقات السلطة هي في آن واحد قصدية وغير ذاتية. وإذا كانت، في الواقع، قابلة للتعقل، فليس لأنها قد تكون، بلغة السببية، اثراً لمستوى آخر قد «يفسرها»، وإنما لأنها مخترقة من طرف إلى آخر بحساب : فليس هناك سلطة تمارس دون سلسلة من المرامي والأهداف. غير أن هذا لا يعني بأنها تنتج عن إختيار أو عن قرار ذات فردية ؛ ينبغي الا نبحث عن القيادة التي تحكم عقلانيتها ؛ فلا الطبقة التي تحكم، ولا المجموعات التي تراقب أجهزة الدولة، ولا أولئك الذين يصنعون أهم القرارات الإقتصادية، يديرون مجموع شبكة السلطة التي تشتغل في مجتمع معين (و تشغله) ؛ إن عقلانية السلطة، هي عقلانية خطط صريحة في الغالب على المستوى المحدود الذي تندرج فيه – الوقاحة المحلية للسلطة – والتي، بترابطها فيما بينها، وبإستدعاءها لبعضها البعض، وبإنتشارها، وبعثورها في مكان آخر على سندها وشرطها، ترسم في النهاية مركبات عامة : إن المنطق هنا واضح

جدا، والمرامي قابلة للكشف، ومع ذلك يحدث الا يبقى هناك أي شخص يكون قد تصورها وقليل لصياغتها : وهذا هو الطابع الضمني لكبريات الإستراتيجيات المجهولة، الصامتة تقريبا، التي تنسق خططا مهدارة يكون « مخترعوها » أو المسؤولون عنها غالبا بدون نفاق.

– أين ما كانت السلطة، تكون هناك مقاومة ؛ ومع ذلك، أو بالأحرى من هنا، فإن هذه المقاومة ليست أبدا في وضع خارجية بالعلاقة مع السلطة. فهل يجب القول بأننا نكون بالضرورة « في » السلطة وأننا لا « نفلت » منها، وأن ليس هناك، بالعلاقة معها، أي خارج مطلق، لأننا قد نكون خاضعين حتما للقانون ؟ أم، مادام أن التاريخ هو حيلة العقل، أن السلطة قد تكون هي حيلة التاريخ – السلطة التي تنتصر دائما ؟ قد يكون معنى ذلك تجاهل الطابع العلائقي المحدد لعلاقات السلطة. إن هذه العلاقات لا يمكنها أن توجد الا بالنسبة لتعدد نقاط المقاومة : فهذه النقاط تلعب، في علاقات السلطة، دور خصم، ومرمى، وسند، ونتوء للمسك. وهي حاضرة في كل مكان في شبكة السلطة. وإذن فليس هناك، بالعلاقة مع السلطة، « موقعا » واحدا للرفض الكبير – روح للعصيان، مركز لكل التمردات، القانون الخالص للثوري. وإنما هناك مقاوما « ت » هي حالات أنواع : ممكنة، ضرورية، غير محتملة، تلقائية، متوحشة، منعزلة، مدبرة، زاحفة، عنيفة، غير قابلة للتصالح، سريعة المعاملة، منتفعة، أو مضحية، وبالتعريف، فهي لا يمكنها أن توجد إلا في الحقل الإستراتيجي لعلاقات السلطة. لكن ليس معنى هذا أنها ليست سوى ردة فعل على تلك العلاقات، العلامة العميقة، التي تكون بالعلاقة مع السيطرة الأساسية ضدا منفعلا في النهاية دوما، محكوما عليه بالفشل اللانهائي. إن المقاومات لا تتعلق ببعض المبادئ غير المتجانسة ؛ ولكنها ليست مع ذلك خدعة أو وعدا خائبا بالضرورة. إنها الحد الآخر، في علاقات السلطة ؛ وهي تندرج فيها كمواجه لذوذ. وإذن، فهي تتوزع أيضا بطريقة غير منتظمة : فنقاط، وعقد ومراكز المقاومة تتناثر بكثير أو قليل من الكثافة في الزمان والمكان، منصبة في بعض الأحيان جماعات أو أفرادا بكيفية نهائية، مشغلة بعض نقاط الجسد، وبعض لحظات الحياة، وبعض أنماط السلوك. فهل يتعلق الأمر بإنقطاعات جذرية كبيرة، بإنقسامات ثنائية

وكثيفة ؟ أحيانا. غير أننا نواجه، غالبا، نقاطا للمقاومة متحركة ومرحلية، تدخل في مجتمع ما إنفلاقات تنتقل، مكسرة لوحدات ومستدعية لتجميعات، مخترقة للأفراد أنفسهم، مقطعة أياهم ومعيدة تشكيلهم، راسمة فيهم، في أجسادهم ونفوسهم مناطق غير قابلة للإختزال. ومثلما أن شبكة علاقات السلطة تنتهي بتكوين نسيج سميك يخترق الأجهزة والمؤسسات، دون أن يتموضع فيها بدقة، كذلك يخترق تناثر نقاط المقاومة التراتبات الإجتماعية والوحدات الفردية. ومن دون شك، فإن الترميز الإستراتيجي لنقاط المقاومة هذه هو الذي يجعل ثورة ما ممكنة، بعض الشيء كالدولة التي تنهض على الدمج المؤسسي لعلاقات السلطة.

وعليه، فإن في حقل علاقات القوة هذا تجب محاولة تحليل آليات السلطة. وهكذا سنفلت من منظومة الملك – القانون التي بهرت الفكر السياسي لزمن طويل. وإذا كان صحيحا أن ماكيافيل (Machiavel) كان أحد القلائل – وقد كانت هذه بدون شك هي فضيحة « وقاحته » – الذين فكروا سلطة الأمير بعبارات علاقات القوة، فربما وجب خطو خطوة أخرى، والإستغناء عن شخص الأمير، وفك رموز آليات السلطة إنطلاقا من إستراتيجية محايثة لعلاقات القوة.

وحتى نعود إلى الجنس وإلى خطابات الحقيقة التي تكفلت به، فإن المسألة التي يتوجب حلها ينبغي إذن الا تكون هي : في بنية دولتية معينة، كيف ولماذا تحتاج « الـ» سلطة لاقامة معرفة بالجنس ؟ ولن تكون كذلك هي : بهدف أية سيطرة عامة إستخدمت العناية التي شملت، منذ القرن الثامن عشر، إنتاج خطابات حقيقة حول الجنس ؟ ولا هي أيضا : ما هو القانون الذي يتحكم في آن واحد في إنتظامية السلوك الجنسي وفي مطابقة ما كان يقال عنه ؟ ولكن المسألة هي : في صنف معين من الخطابات حول الجنس، وفي شكل معين من أشكال إنتزاع الحقيقة الذي يظهر تاريخيا وفي أمكنة محددة (حول جسد الطفل، بخصوص جنس المرأة، بمناسبة ممارسات الحد من النسل...)، ماهي علاقات السلطة، الأكثر مباشرة، والأكثر محلية، التي تشتغل ؟ كيف أن هذه العلاقات تجعل هذه الأنواع من الخطابات ممكنة، وبالعكس كيف تخدم هذه الخطابات تلك العلاقات كسند

لها ؟ كيف أن لعبة علاقات السلطة هذه تتغير بممارستها ذاتها - تقوية بعض الحدود، إضعاف البعض الآخر، آثار المقاومة، إستثمارات - مضادة، بحيث أنه لم يكن هناك، كشيء معطى مرة واحدة، نمط ثابت للاخضاع ؟ كيف تترابط علاقات السلطة هذه فيما بينها حسب منطق إستراتيجية شمولية تأخذ، إستعاديا، هيأة سياسة موحدة وإرادوية للجنس ؟ وإجمالا : فبدل إحالة كل أشكال العنف اللامتناهية الصغر التي تمارس على الجنس، وكل النظرات المضطربة التي تلقى عليه، وكل المخابئ التي تحجب بها المعرفة الممكنة به على الشكل الفريد للسلطة، فإن الأمر إنما يتعلق بغطس إنتاج الخطابات حول الجنس في حقل علاقات السلطة المتعددة والمتحركة.

الأمر الذي يقود، بكيفية أولية، إلى وضع أربع قواعد. إلا أن هذه القواعد ليست ضرورات منهج ؛ بل إنها على الأكثر تعليمات حذر وإحتراس.

1 - "قاعدة الملازمة"

تقضي هذه القاعدة بعدم إعتبار أن هناك ميدانا معينا للجنسانية يتعلق، قانونا، بمعرفة علمية، نزيهة وحرة، ولكن مارست عليه متطلبات السلطة - المتطلبات الإقتصادية أو الإيديولوجية - آليات للمنع. فإذا كانت الجنسانية قد تشكلت كميدان يجب أن يعرف، فإنطلاقا من علاقات للسلطة أقامتها كموضوع ممكن ؛ وبالمقابل إذا كانت السلطة قد تمكنت من إتخاذها كمرمى، فلأن تقنيات للمعرفة وإجراءات للخطاب قد إستطاعت أن تستولي عليها. فبين تقنيات المعرفة وإستراتيجيات السلطة، ليس هناك أية خارجية، حتى وإن كان لكل منها دورها المتميز وكانت تتمفصل على بعضها البعض من منطلق إختلافها. سننطلق إذن مما يمكننا أن نسميه ب «المراكز المحلية» للسلطة - المعرفة : الروابط التي تنعقد مثلا بين الثائب والمرشد، أو بين المؤمن والموجه : فهنا، وتحت علامة «الشهوة الجسدية» التي ينبغي التحكم فيها، تنقل أشكال مختلفة من الخطابات - فحص الذات، إستنطاقات، إعترافات، تأويلات، محادثات - في نوع من الذهابات والإيابات التي لا تنقطع أشكالا من الإخضاع وخطاطات معرفية. وبالمثل، فقد شكل جسد

الطفل المحروس، المحاط في مهده، في فراشه أو في غرفته بدورية كاملة من الأباء والمرضعات والخدم والمربين والأطباء، المنشدين كلهم إلى أقل تجليات جنسه، شكل خصوصا إبتداء من القرن الثامن عشر، « مركزا محليا » آخر للسلطة – المعرفة.

2 - "قواعد التنويعات المتصلة"

تقضي هذه القاعدة بعدم البحث عمن يملك السلطة في نظام الجنسانية (الرجال، الراشدون، الأباء، الأطباء) وعمن هو محروم منها (النساء، المراهقون، الأطفال، المرضى)، ولا عمن له الحق في المعرفة، ومن يبقى عليه بالقوة في الجهل. ولكن يجب البحث بالأحرى عن خطاطة التغييرات التي تتضمنها علاقات القوة في لعبتها ذاتها. إن « توزيعات السلطة »، و« تملكات المعرفة » لا تمثل أبدا سوى إقتطاعات آنية، على سيرورات إما تقوية مضاعفة للعنصر الأقوى، وإما قلب للعلاقة، وإما تزايد متَاني للحدين معا. فعلاقات السلطة – المعرفة ليست أشكالا معطاة للتقسيم، وإنما هي « قوالب للتحولات ». إن المجموع الذي تشكل في القرن التاسع عشر من الأب والأم والمربي والطبيب حول الطفل وجنسه، كان قد اخترقته تغييرات لا متصلة، وإنتقالات متواصلة كانت إحدى نتائجها المذهلة قد تجلت في إنقلاب غريب : فعلى حين أن جنسانية الطفل كانت في البداية قد تأشكلت ضمن علاقة كانت تمضي مباشرة من الطبيب إلى الوالدين (في شكل نصائح، واراء لحراسته، وتهديدات بالنسبة للمستقبل)، فإن في العلاقة من طبيب الأمراض العقلية إلى الطفل وجدت جنسانية الكبار أنفسهم ذاتها في نهاية المطاف قد وضعت موضع تساؤل.

3 - "قاعدة التشريط المزدوج"

قد لايمكن لأي « مركز محلي »، ولا لأية « خطاطة تحويلية » أن يشتغلا إذا لم يندرجا، في نهاية المطاف، بواسطة سلسلة من الترابطات المتتالية، في إستراتيجية شاملة. وبالمقابل، فقد لا يمكن لأية إستراتيجية أن تؤمن آثارا كلية إذا لم تستند إلى علاقات محددة ودقيقة تخدمها لا كتطبيق ونتيجة، وإنما كسند ونقطة رسو. وبين هذه وتلك، ليس هناك إنفصالا كما لو كان الأمر يتعلق بمستويين مختلفين

(أحدهما مجهري، والآخر عياني كبير) ؛ ولكن ليس هناك أيضا تجانسا (كما لو لم يكن احدهما سوى الإسقاط المضخم للآخر أو تصغيرا له) ؛ إنه يجب بالاحرى التفكير في التشريط المزدوج لإستراتيجية ما بتمييز التخطيطات الممكنة، والتخطيطات بالغلاف الإستراتيجي الذي يشغلها. على هذا النحو، فإن الأب في الأسرة ليس هو « ممثل » الملك أو الدولة ؛ وليس الملك والدولة بإسقاطات للأب على صعيد آخر.

4 - "قاعدة التعدد التاكتيكي للخطابات"

إن ما يقال حول الجنس يجب الا يحلل كسطح إسقاط بسيط لهذه الآليات السلطوية. ففي الخطاب ذاته تتمفصل السلطة والمعرفة. ولهذا السبب بالذات، ينبغي تصور الخطاب كسلسلة من أجزاء منفصلة ليست وظيفتها التاكتيكية منتظمة ولا ثابتة. وبشكل أدق، فإنه ينبغي ألا نتخيل عالما للخطاب منقسم بين الخطاب المتلقى والخطاب المقصي أو بين الخطاب المهيمن والخطاب المهيمن عليه ؛ ولكن يجب تصوره كتعددية من العناصر الخطابية يمكنها أن تلعب في إستراتيجيات متنوعة. إن هذا التوزيع هو الذي تجب إستعادته، مع ما يتضمنه من أشياء مقيلة وأشياء مخفية، من تلفظات مطلوبة وأخرى محظورة ؛ مع ما يفترضه من تنويعات وآثار مختلفة حسب الذي يتكلم، ووضعه السلطوي، والسياق المؤسسي الذي يوجد فيه ؛ ومع ما يتضمنه أيضا من إنتقالات وإعادات إستعمال لصيغ متطابقة من أجل أهداف متعارضة. فليست الخطابات، أكثر من السكوتات، بخاضعة مرة واحدة وإلى الأبد للسلطة أو قائمة ضدها. إنه يجب القبول بلعبة معقدة ومتقلبة يمكن فيها للخطاب أن يكون في آن واحد أداة وأثرا للسلطة، ولكن أيضا عائقا، مصدما، نقطة مقاومة ومنطلقا لإستراتيجية مضادة. إن الخطاب ينقل وينتج السلطة ؛ إنه يقويها ولكنه أيضا يلغمها، يعرضها، يجعلها هشة ويسمح بالوقوف أمامها. كذلك الصمت والسر يحميان السلطة، ويرسخان محظوراتها؛ ولكنهما أيضا يحلان قبضتها ويعدان لتساهلات غامضة قليلا أو كثيرا. فلنفكر مثلا في تاريخ ما كان قد تقدم بإمتياز على أنه « أ » كبر ذنب ضد

الطبيعة. فالتكتم الكبير للنصوص حول اللواطة - هذه المقولة الغامضة جدا -، والتحفظ العام تقريبا في الكلام عنها أتاح لزمن طويل إشتغالا مزدوجا : قساوة قصوى من جهة (عقوبة النار التي كانت لا تزال تطبق في القرن الثامن عشر، دون أن يكون قد قام ضدها أي إحتجاج ذي شأن قبل أواسط القرن)، وتساهل واسع جدا (نستنبطه بشكل غير مباشر من ندرة الإدانات القضائية، والذي يمكن أن نراه بشكل مباشر من خلال بعض الشهادات عن تجمعات الرجال التي كان يمكنها أن توجد في الجيش أو في البلاطات). والحال أن ظهور سلسلة كاملة من الخطابات في القرن التاسع عشر، في الطب العقلي، والإجتهاد القضائي والأدب أيضا، حول أنواع وما تحت أنواع اللواطة، والجنس المثلي، و« الخنثية النفسية »، فد أتاح يقينا تقدما قويا للمراقبات الإجتماعية في هذه المنطقة من « الشذوذ » ؛ ولكنه سمح أيضا بتشكيل خطاب « معاكس » : فلقد شرعت اللواطة في التكلم عن نفسها، والمطالبة بمشروعيتها أو « طبيعيتها »، وغالبا ما كانت تفعل ذلك باللغة، وبالمقولات التي كانت تدان بواسطتها طبيا. فليس هناك من جهة خطاب السلطة، وأمامه خطاب آخر يعارضه. بل إن الخطابات هي عناصر أو كتل تاكتيكية في حقل علاقات القوة ؛ يمكن أن تكون منها خطابات مختلفة وحتى متناقضة داخل نفس الإستراتيجية؛ ويمكنها، بالعكس من ذلك، أن تنتقل دون أن تغير من شكلها بين إستراتيجيات متعارضة. فمن الخطابات حول الجنس، لا ينبغي أن نطلب قبل كل شيء عن أية نظرية ضمنية تصدر، أو ما هي التقسيمات الأخلاقية التي تحافظ عليها بإعادة إنتاجها، أو ما هي الإيديولوجيا - المهيمنة أو المهيمن عليها - التي تمثلها ؛ وإنما تجب مساءلتها على مستوى إنتاجيتها التاكتيكية (ماهي الآثار المتبادلة للسلطة والمعرفة التي تؤمنها)، وعلى مستوى إندماجها الإستراتيجي (أية ظرفية وأية علاقة قوة يكون إستعمالها ضروريا في هذه المرحلة أو تلك من المواجهات المتنوعة التي تحدث).

إن الأمر يتعلق إجمالا بالتوجه نحو تصور للسلطة يستبدل، إمتياز القانون، بوجهة نظر الهدف، وإمتياز المحظور بوجهة نظر الفعالية التاكتيكية، وإمتياز السيادة بتحليل حقل متعدد ومتحرك لعلاقات القوة الذي تنتج فيه آثار شاملة، ولكنها

ليست أبدا ثابتة كليا، للسيطرة والهيمنة. النموذج الاستراتيجي عوض نموذج الحق. وهذا ليس باختيار تأملي أو بتفضيل نظري؛ ولكن فعلا لأن إحدى السمات الأساسية للمجتمعات الغربية هي أن علاقات القوة التي كانت قد وجدت لزمن طويل في الحرب، بل في كل أشكال الحرب، تعبيرها الرئيسي، إستثمرت شيئا فشيئا في نظام السلطة السياسية.

الميدان

لا ينبغي وصف الجنسانية كإندفاع جامح، غريبة بالطبيعة وعنيدة بالضرورة أمام سلطة تستنفذ هي من جهتها كل قواها لإخضاعها، وتفشل غالبا في التحكم فيها كلية. بل إنها تظهر بالأحرى كنقطة مرور كثيفة بشكل خاص بالنسبة لعلاقات السلطة : بين الرجال والنساء، بين الشباب والشيوخ، بين الأباء والأبناء، بين المربين والتلاميذ، الكهان والعامة، بين إدارة وسكان. إن الجنسانية، في علاقات السلطة، ليست هي العنصر الأكثر تخفيا، ولكنها بالأحرى أحد العناصر المجهزة بأكبر أدواتية : قابل للإستعمال بالنسبة لأكبر عدد من التحركات، وممكن الإستخدام كنقطة إرتكاز، كنقطة إتصال، بالنسبة للإستراتيجيات الأكثر تنوعا.

ليس هناك إستراتيجية وحيدة، كلية وشاملة، تصلح بالنسبة لكل المجتمع وتنصب بطريقة منسقة على كل تجليات الجنس : فمثلا، فكرة محاولة إختزال كل الجنس، بشتى الوسائل المختلفة، إلى وظيفته التناسلية، إلى شكله المتغاير الجنسي والراشد، وإلى مشروعيته الزواجية، لا توضح بدون شك الأهداف العديدة المتوخاة ولا الوسائل المتعددة التي تم تشغيلها في السياسات الجنسية التي تعلقت بالجنسين، في مختلف الأعمار وفي مختلف الطبقات الإجتماعية.

ويبدو، في مقاربة أولية، أنه يمكننا أن نميز، إبتداء من القرن الثامن عشر، بين أربع مجموعات إستراتيجية كبرى طورت، بخصوص الجنس، مركبات متميزة للمعرفة والسلطة. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات لم تنشأ كلها دفعة واحدة وفي هذا الوقت بالذات، إلا أنها قد حققت حينذاك إنسجاما، وبلغت في نظام السلطة فعالية، وفي نظام المعرفة إنتاجية تسمح بوصفها في إستقلاليتها النسبية.

- "هسترة جسد المرأة" : سيرورة ثلاثية تم بواسطتها تحليل جسد المرأة - وتهيأته وتجريده من أهليته - كجسد مشبع كليا بالجنسانية ؛ وتم بواسطتها دمج هذا الجسد، تحت مفعول مرضية قد تكون ملازمة له، في حقل الممارسات الطبية ؛ وتم بواسطتها أخيرا وضعه في تواصل عضوي مع الجسم الإجتماعي (الذي يجب أن يؤمن خصوبته المنتظمة)، والفضاء الاسري (الذي يجب أن يكون عنصره الأساسي والوظيفي)، وحياة الأطفال (التي ينتجها والتي ينبغي له أن يضمنها بمسؤولية بيولوجية - أخلاقية تمتد على طول مدة التربية) : فالأم بصورتها السلبية التي هي « المرأة العصبية » تشكل أبرز شكل عن هذه الهسترة.

- « إضفاء الطابع التربوي على جنس الطفل » : تأكيد مزدوج على أن كل الأطفال تقريبا يتعاطون أو بإمكانهم أن يتعاطوا لنشاط جنسي ؛ وأن هذا النشاط الجنسي، لكونه غير مناسب، « طبيعي » و« ضد الطبيعة » في آن واحد، إنما يحمل في طياته مخاطر جسدية وأخلاقية، جماعية وفردية؛ فالأطفال يعرفون ككائنات جنسية « تمهيدية »، تحت الجنس وفي الجنس سلفا، على خط إنقسام خطير ؛ أما الأباء والأسر والمربون والأطباء، وعلماء النفس فيما بعد، فينبغي لهم أن يتكفلوا، بكيفية متواصلة، بهذه البذرة الجنسية، الثمينة والخطيرة، الخطيرة والتي في خطر ؛ ولعل هذه الصياغة التربوية إنما تظهر بالخصوص في الحرب ضد الإستمناء التي دامت في الغرب مدة ما يقرب من قرنين من الزمان.

- « اضفاء الطابع الإجتماعي على السلوكات الإنجابية » : مجمعة إقتصادية بواسطة كل الحضوض أو التوقيفات المقدمة، عن طريق تدابير « إجتماعية » أو ضريبية، إلى خصوبة الأزواج ؛ مجمعة سياسية بتحميل الأزواج مسؤولياتهم حيال الجسم الإجتماعي بكامله (التي يجب الحد منها أو على عكس ذلك تقويتها)، مجمعة طبية بالقيمة المرضية، بالنسبة للفرد والنوع، الممنوحة لممارسات مراقبة للولادات.

- وأخيرا « إضفاء الطابع الطبعقلي على المتعة الشاذة » : لقد تم عزل الغريزة الجنسية كغريزة بيولوجية ونفسية مستقلة ؛ وتم التحليل العيادي لكل أشكال

التشوهات التي يمكن أن تصيبها ؛ ومنح لها دور تطبيع وتمريض على السلوك بكامله ؛ وأخيرا فقد تم البحث لهذه التشوهات عن تيكنولوجيا تصحيحية.

إن في الإنشغال بالجنس، الذي يصعدعلى إمتداد كل القرن التاسع عشر، ترتسم أربعة صور، موضوعات متميزة للمعرفة، مرامي ونقاط رسوخ بالنسبة لمهام المعرفة : المرأة الهيستيرية، الطفل المستمني، الزوج المالتوسي والراشد الشاذ، وقد كانت كل واحدة منها لازمة إحدى هذه الإستراتيجيات التي اخترقت، كل واحدة بطريقتها الخاصة، واستعملت جنس الأطفال، والنساء والرجال.

بماذا يتعلق الأمر في هذه الإستراتيجيات ؟ بصراع ضد الجنسانية ؟ أم بجهد للإستيلاء على مراقبتها ؟ بمحاولة لتدبيرها بكيفية أفضل وإخفاء ما يمكن أن تنطوي عليه من مرئي وعنيد ؟ بطريقة لصياغة هذا الجزء من المعرفة الذي قد يكون مقبولا بالكاد أو نافعا ؟ الواقع أن الأمر يتعلق بالأحرى بالإنتاج ذاته للجنسانية. فالجنسانية لا ينبغي تصورها كنوع معطى من الطبيعة قد تحاول السلطة قمعه، أو كميدان غامض قد تحاول المعرفة، شيئا فشيئا، الكشف عنه. إنها الإسم الذي يمكننا أن نطلقه على مركب تاريخي : لا واقعا تحتيا قد نمارس عليه قبضات صعبة، وإنما شبكة سطح كبيرة تترابط فيها حسب بعض الإستراتيجيات الكبيرة للسلطة والمعرفة، إثارة الأجساد، وتقوية المتع، والحض على الخطاب، وتكوين المعارف، وتقوية المراقبات والمقاومات.

يمكننا أن نقبل بدون شك أن علاقات الجنس قد تمخضت، في كل المجتمعات، عن « مركب للتزاوج » : نظام الزواج، تثبيت وتطوير القرابات، وإنتقال الأسماء والثروات. غير أن مركب التزاوج هذا، بآليات الإكراه التي تؤمنه، وبالمعرفة المعقدة غالبا التي يستدعيها، قد فقد الكثير من أهميته، بقدر ما كانت السيرورات الإقتصادية والبنيات السياسية لم تعد تجد فيه أداة ملائمة أو سندا كافيا. لقد إبتكرت المجتمعات الغربية وأقامت، خصوصا إبتداء من القرن الثامن عشر، مركبا جديدا يتركب عليه ؛ ودون أن يلغيه، فقد ساهم في أضعاف أهميته. إنه « مركب الجنسانية » : وكمثل مركب التزاوج، فهو يتصل

بالشركاء الجنسيين، ولكن حسب نمط آخر مختلف. يمكن أن نقابل بينهما كطرفي نقيض. فبينما ينبني مركب التزاوج على منظومة من القواعد تعرف المباح والمحظور، المشروع واللامشروع، يشتغل مركب الجنسانية تبعا لتقنيات سلطوية متحركة، متعددة الأشكال وظرفية. وعلى حين ان من بين أهداف مركب التزاوج أن يعيد إنتاج لعبة العلاقات ويحافظ على القانون الذي يحكمها، فإن مركب الجنسانية يولد، بالمقابل، إمتدادا دائما للميادين ولأشكال المراقبة. إن ما هو ملائم، بالنسبة للأول، هو الرباط بين شركاء لهم وضع معرف ومحدد، أما بالنسبة للثاني، فهي إحساسات الجسد، ونوعية المتع، وطبيعة الإنطباعات مهما كانت دقيقة أو ضعيفة. وأخيرا، إذا كان مركب التزاوج متمفصلا بقوة على الإقتصاد بسبب الدور الذي يمكنه أن يلعبه في إنتقال أو تنقل الثروات، فإن مركب الجنسانية يرتبط بالإقتصاد عبر وسائط عديدة وخفية، ولكن أهمها هو الجسد - الجسد الذي ينتج ويستهلك. وبإختصار، فإن مركب التزاوج ينتظم دون شك على ضبط ذاتي للجسم الإجتماعي الذي له وظيفته المحافظة عليه، من هنا رباطه المتميز مع الحق، ومن هنا أيضا كون أن اللحظة القوية بالنسبة إليه هي «التوالد». أما مركب الجنسانية، فسبب وجوده ليس هو أن يعيد إنتاج ذاته، وإنما هو أن يتكاثر، ويجدد، ويضم، ويبتكر، ويلج الأجساد بطريقة أكثر فأكثر تفصيلا ويراقب السكان بكيفية أكثر فأكثر شمولية. وعليه، فإنه ينبغي القبول بثلاث أو أربع أطروحات مناقضة لتلك التي تفترضها موضوعة جنسانية قمعتها الأشكال الحديثة للمجتمع: إن الجنسانية مرتبطة بمركبات حديثة للسلطة؛ وإنها كانت في توسع متزايد منذ القرن السابع عشر؛ وأن التنظيم الذي أسندها منذ ذلك الحين ليس منتظما على التوالد؛ فلقد إرتبط منذ الأصل بتقوية للجسد - بتثمينه كموضوع للمعرفة وعنصر في علاقات السلطة.

فالقول بأن مركب الجنسانية قد إستبدل مركب التزاوج قد لا يكون قولا صحيحا. ويمكن أن نتخيل بأنه ربما سيأتي يوم يكون فيه قد حل محله. ولكن الواقع اليوم، هو أنه إذا كان ينزع إلى تغطيته، فإنه لم يلغه ولم يجعله غير ذي

جدوى. وتاريخيا، فإن حول ومن منطلق مركب التزاوج تمكن مركب الجنسانية نفسه من القيام. ولقد كانت ممارسة الثوبة ثم فحص الضمير والتوجيه الروحي هي نواته المكونة : والحال، كما رأينا من قبل [1]، أن ما كان يتعلق الأمر به أولا في محكمة التوبة، كان هو الجنس من حيث أنه عماد علاقات ؛ لقد كانت المسألة المطروحة هي مسألة العلاقة المباحة أو المحرمة (الخيانة الزوجية، العلاقة الجنسية خارج الزواج، العلاقة بشخص محرم بالدم أو الوضع، الطابع المشروع أو غير المشروع لفعل المعاشرة) ؛ ثم بعد ذلك، تم الإنتقال شيئا فشيئا، مع الرعائية الجديدة — وتطبيقها في المدارس، والمدارس الإكليريكية والدياييز —، من إشكالية للعلاقة إلى إشكالية لـ «الشهوة الجسدية»، أي الجسد، والإحساس، وطبيعة اللذة، والحركات الأكثر سرية للشهوة، والأشكال الدقيقة للتلذذ والرضى. هكذا كانت «الجنسانية» قد بدأت تنشأ ؛ تنشأ من تقنية للسلطة كانت في الأصل قد تركزت على التزاوج. ومنذ ذلك الحين، فإنها لم تنقطع عن الإشتغال بالعلاقة مع نظام التزاوج وبالإعتماد عليه. لقد سمحت الخلية الأسرية، كما تم تقييمها خلال القرن الثامن عشر، بأن تتطور على بعديها الرئيسيين — المحور زوج — زوجة، والمحور والدان — أطفال — العناصر الرئيسية لمركب الجنسانية (الجسد النسوي، اليقظة الطفولية، تنظيم الولادات، وبقدر أقل دون شك تخصيص الشواذ). إنه لا ينبغي فهم الأسرة في شكلها المعاصر كبنية إجتماعية، إقتصادية وسياسية للتزاوج تقصي الجنسانية أو على الأقل تلجمها، تخفف منها قدر ما يمكن ولا تحتفظ منها إلا بالوظائف النافعة. بل إن لها، على العكس من ذلك، دور ترسيخها وتشكيل سندها الدائم. إن الأسرة المعاصرة تؤمن إنتاج جنسانية ليست متجانسة مع إمتيازات التزاوج، وإن كانت تسمح بأن تكون منظومات التزاوج مخترقة بتاكتيك جا يد كامل للسلطة كانت تلك المنظومات تجهله إلى ذلك الحين. فالأسرة هي مبدل الجنسانية والتزاوج : فهي تنقل القانون وبعد القانون إلى مركب الجنسانية ؛ وهي تنقل كذلك إقتصاد المتعة وشدة الأحاسيس إلى نظام التزاوج.

---

1 - راجع ص : 31 أعلاه.

إن هذا الترابط بين مركب التزاوج ومركب الجنسانية في شكل الأسرة يسمح بفهم عدد معين من الوقائع : أن الأسرة قد صارت منذ القرن الثامن عشر المكان الواجب للتأثرات والعواطف والحب ؛ وأنها قد شكلت بالنسبة للجنسانية نقطة إنبثاق متميزة ؛ وأنها لهذا السبب تولد «بؤرة لممارسة العلاقات المحرمة». إنه من الممكن جدا، في المجتمعات التي تهيمن فيها مركبات التزاوج، أن يكون حظر العلاقة الجنسية بمحرم قاعدة لا مناص منها وظيفيا. ولكن في مجتمع كمجتمعنا، توجد فيه الأسرة كأنشط مركز للجنسانية، والذي تكون فيه مستلزمات هذه الجنسانية بدون شك هي التي تحافظ على تلك الأسرة وتمدد وجودها، فإن الفعل الجنسي المحرم يحتل فيها، لأسباب أخرى مختلفة تماما وعلى نمط آخر، مكانا مركزيا ؛ إنه مطلوب فيها بلا إنقطاع ومرفوض، موضوع تسلط ونداء، سر مخيف ومفصل لا بد منه. إنه يظهر على أنه هو ما يحظر بقوة في الأسرة بقدر ما تشتغل كمركب للتزاوج ؛ ولكنه أيضا هو ما يطلب بإستمرار لكي تكون الأسرة مركز حث دائم على الجنسانية. فإذا كان الغرب قد إهتم إلى حد بعيد، لما يزيد على القرن من الزمان، بحظر الفعل الجنسي المحرم، وإذا كان قد رأى فيه باتفاق شبه تام كونيا إحدى نقاط المرور الضرورية إلى الثقافة، فذلك ربما لأننا قد وجدنا هنا وسيلة للدفاع عن النفس، لا ضد رغبة محرمة، وإنما ضد إمتداد وتضمنات هذا المركب الجنسانوي الذي أقمناه، ولكن الذي كان ضرره الأكبر، من بين حسنات كثيرة، هو الجهل بالقوانين والأشكال القانونية للتزاوج. إن التأكيد على أن كل مجتمع، كائن ما كان، وبالتالي مجتمعنا، يخضع لقاعدة القواعد هذه إنما كان يضمن بأن مركب الجنسانية هذا الذي كان قد شرع في التلاعب بآثاره الغريبة - ومن بينها التقوية العاطفية للفضاء الأسري -، لايمكنه أن يفلت من المنظومة الكبيرة والعتيقة للتزاوج. على هذا النحو قد يسلم الحق حتى في الميكانيكا الجديدة للسلطة. لأن هذه بالذات هي مفارقة هذا المجتمع الذي إخترع منذ القرن الثامن عشر كما هائلا من تكنولوجيات السلطة غريبة عن الحق : إنه يخشى آثارها وتكاثراتها، ويحاول إعادة ترميزها في أشكال الحق. فلو سلمنا بأن عتبة كل ثقافة إنما تتحدد في المحرم المحظور، فإن الجنسانية ستجد نفسها حينئذ موضوعة، منذ غابر الأزمان، تحت

علامة القانون والحق. وستكون الإثنولوجيا التي ما فتئت، بدون إنقطاع ومنذ زمن طويل، تعيد بلورة النظرية المافوق ثقافية لحظر المحرم، قد خدمت بحق كل المركب الحديث للجنسانية والخطابات النطرية التي ينتجها.

إن ما حدث منذ القرن السابع عشر يمكن أن يقرأ على النحو التالي : فمركب الجنسانية، الذي كان قد تطور في البداية على هوامش المؤسسات الأسرية (في توجيه الضمير وفي التربية)، سيعود شيئا فشيئا للتمركز على الأسرة : وما كان يمكنه أن يتضمنه كغريب ومتعذر رده وربما خطير بالنسبة لمركب التزاوج - الشعور بهذا الخطر يتجلى في الإنتقادات التي غالبا ما كانت موجهة لإنعدام التحفظ لدى الموجهين، وفي كل النقاش الذي دار، فيما بعد، حول التربية الخاصة أو العامة، المؤسسية أو العائلية للأطفال [1] - فقد إستعادته الأسرة - أسرة أعيد تنظيمها، وتضييقها بدون شك، ولكن أسرة تقوت يقينا بالعلاقة مع الوظائف القديمة التي كانت تمارسها في مركب التزاوج. أما الأباء والأزواج، فلقد صاروا في الأسرة الفاعلين الرئيسيين لمركب جنسانية يعتمد في الخارج على الأطباء والمربين، وفيما بعد على الأطباء النفسانيين، والذي يأتي في الداخل لمضاعفة وسريعا لـ« إضفاء الطابع النفسي » أو « اضفاء الطابع الطبعقلي » على روابط التزاوج. وهكذا ظهرت هذه الشخوص الجديدة : المرأة العصبية، الزوجة الباردة جنسيا، الأم اللامبالية أو المسكونة بالوساوس الإجرامية، الزوج العاجز جنسيا، السادي، الشاذ، البنت الهيستيرية أو المنهكة عصبيا، الطفل المبكر والمرهق سلفا، اللوطي الشاب الذي يرفض الزواج أو يهمل زوجته. إنها الصور المختلطة للتزاوج الفاسد والجنسانية غير الطبيعية ؛ فهي تنقل اضطراب هذه في نظام الأول ؛ وهي بذلك تشكل فرصة لمنظومة التزاوج في آن تبرز حقوقها في نظام الجنسانية. من هنا نشأ طلب ملح ومتواصل للأسرة: طلب مساعدتها لحل هذه الألاعيب المحزنة للجنسانية والتزاوج؛ ولما إنخدعت بهذا المركب للجنسانية الذي إستولى عليها من الخارج، والذي أسهم في تثبيتها في شكلها الحديث، فقد وجهت إلى أطباء الصحة

1 - يمثل كل من « منافق » (Tartuffe) موليير و« مربي » (Percepteur) لانز (Lenz)، على مسافة قرن من الزمن، التداخل بين مركب الجنسانية ومركب الأسرة، وذلك في اتجاه التوجيه الروحي بالنسبة لـ« المنافق »، وفي اتجاه التربية بالنسبة لـ« المربي ».

العقلية، وإلى رجال الدين أيضا، إلى كل «الخبراء» الممكنين تشكيها الطويل من عذابها الجنسي. فقد حدث كل شيء كما لو كانت قد إكتشفت فجأة السر الرهيب لما كان قد لقن لها والذي كان يوحى لها به بدون إنقطاع: أنها، هي السفينة الأساسية للتزاوج، كانت بذرة مصائب الجنس. وهاهي، منذ أواسط القرن التاسع عشر على الأقل، تطارد في ذاتها أقل آثار الجنسانية، منتزعة من نفسها بنفسها أصعب الإعترافات، ملتمسة إصغاء كل من يمكنه أن يعرف عنها أكثر، ومنفتحة كليا على الفحص اللامتناهي. إن الأسرة هي الزجاج الصافي في مركب الجنسانية: فهي تبدو وكأنها تنشر جنسانية لا تعمل في الواقع الا على عكسها وكسرها. وهكذا فبقابليتها للإختراق، وبهذه اللعبة للإحالات على الخارج، فإنها تشكل بالنسبة لهذا المركب أحد أثمن العناصر التاكتيكية.

غير أن هذا لم يكن ليتم دون توترات ولا مشاكل. ولعل هنا أيضا تشكل شخصية شاركو من دون شك صورة مركزية. لقد كان، لسنوات عديدة، أبرز أولئك الذين كانت الأسر، المثقلة بهذه الجنسانية التي كانت تلفهم، تلجأ إليهم لطلب التحكيم والعلاج. وهو الذي كان يستقبل، من كل أنحاء العالم، أباء يأتون إليه بأطفالهم، وأزواج بزوجاتهم، وزوجات بأزواجهن، كان يحرص في المقام الأول - وغالبا ما كان ينصح تلامذته بذلك - على فصل «المريض» عن أسرته، ومن أجل ملاحظته بكيفية أفضل على ألا يستمع إليها إلا أقل ما يمكن ذلك [1]. فقد كان يحاول أن يعزل ميدان الجنسانية عن منظومة التزاوج، لكي يتسنى له معالجته مباشرة عن طريق ممارسة طبية كانت دقتها التقنية وإستقلاليتها يضمنهما نموذج الطب العصبي. على هذا النحو إستعاد الطب لحسابه الخاص وحسب قواعد معرفة مميزة جنسانية كان هو نفسه قد حث الأسر على الإنشغال بها كما بمهمة أساسية وبخطر جسيم. وقد سجل شاركو، مرات عديدة، بأية صعوبة بالغة كانت الأسر

1 - شاركو، «دروس الثلاثاء» (Les Leçons du Mardi)، 7 يناير 1888: «لكي يتم علاج فتاة هستيرية علاجا جيدا، فإنه ينبغي فصلها عن أبيها وأمها؛ إنه ينبغي وضعها داخل مستشفى... هل تعرفون ما هو الوقت الذي يستغرقه بكاء الفتيات ذوات التربية الراقية حينما تتركهن أمهاتهن؟... لنأخذ الحد الوسط إذا شئتم: نصف ساعة، وليس هذا بالشيء الكثير.».
21 يناير 1888: «أما في حالة الفتيان الصغار، فإن ما ينبغي القيام به هو عزلهم عن أمهاتهم. لانه طالما ظلوا مع أمهاتهم، فليس هناك ما يمكن فعله... وفي بعض الاحيان، فإن الأب، كالأم، لايطاق؛ فمن الأفضل إذن الغائهما معا.».

« تسلم » للطبيب المريض الذي كانت، رغم ذلك، قد أتت به إليه، وكيف انها تحاصر بدون إنقطاع المستشفيات التي كان يوضع فيها المريض على إنفراد، وبأية تداخلات وتدخلات كانت تزعج باستمرار عمل الطبيب. هذا في حين أنه لم يكن هناك ما يدعو هذه الأسر للقلق: فتدخل المعالج إنما كان يستهدف أساسا أن يعيد إليها أفرادا قابلين للإندماج في منظومة الاسرة. على أن هذا التدخل، حتى وهو يعمل على الجسد الجنسي، لم يكن يسمح له بأن يصاغ في خطاب صريح. فعن هذه « الأسباب الجنسية » يجب الا نتكلم : تلك كانت، ملفوظة همسا، هي الجملة التي إلتقطتها من فم شاركو أشهر أذن في عصرنا، ذات يوم من أيام 1886.

في فضاء هذه اللعبة بالذات أتى التحليل النفسي ليأخذ مكانه، ولكن بتعديل هائل لنظام القلق وإعادة الإطمئنان. لقد كان لا بد له، في البداية، من أن يثير الريبة والحذر والعداء لكونه كان، بدفعه لدرس شاركو إلى أقصى حدوده، ينشغل بالاحاطة بجنسانية الافراد خارج المراقبة الأسرية؛ لقد كان يبرز هذه الجنسانية لذاتها دون أن يغلفها بالنموذج العصبي ؛ بل أكثر من ذلك كان يضع موضع تساؤل العلاقات الأسرية نفسها في التحليل الذي كان يقيمه لتلك الجنسانية. ولكن هاهو التحليل النفسي الذي كان يبدو في إجراءاته التقنية أنه يضع إعتراف الجنسانية خارج السيادة الأسرية، يعود ليجد في العمق ذاته لهذه الجنسانية، وكمبدإ لتكونها وشفرة تعلقها، قانون التزاوج، والألاعيب المختلطة للعرس الزوجي والقرابة، والفعل الجنسي المحرم. فالضمانة بأن هنا، في عمق جنسانية كل واحد منا، إنما سنعثر على العلاقة أباء - أبناء، كانت تسمح، وهذا في الوقت الذي كان يبدو أن كل شيء فيه يشير إلى السيرورة المضادة، بالمحافظة على شبك مركب الجنسانية على منظومة التزاوج. فلم تكن هناك مخاطرة في أن تظهر الجنسانية، بالطبيعة، غريبة عن القانون : فهي لا تتشكل إلا به. أيها الأباء، لا تخشوا الذهاب بأطفالكم إلى التحليل : فهو سيعلمهم، على أية حال، بأنهم لا يحبون غيركم. وايا أيها الأطفال، لاتشتكوا كثيرا من أنكم لستم يتامى وأنكم تعثرون دائما في أعماق أنفسكم على أمكم - الموضوع أو على العلامة المهيمنة للأب : لأن بواسطتهما تنفذون إلى الرغبة. من هنا، وبعد كثير

من التحفظات والترددات، هذا الإستهلاك الضخم للتحليل في المجتمعات التي كان فيها مركب التزاوج ومنظومة الأسرة بحاجة إلى التقوية والدعم. لأن هنا تتعين إحدى النقاط الأساسية في كل هذا التاريخ لمركب الجنسانية : لقد نشأ، مع تيكنولوجيا «الشهوة الجسدية» في المسيحية الكلاسيكية، بالإعتماد على منظومات التزاوج والقواعد التي تحكمها ؛ ولكنه يلعب، اليوم، دورا معكوسا ؛ فهو الذي ينزع إلى تدعيم مركبي التزاوج القديم. إن مركب التزاوج والجنسانية، من توجيه الضمير إلى التحليل النفسي، وبدورانها على بعضهما البعض حسب سيرورة بطيئة عمرها الآن أكثر من ثلاثة قرون، قد عكسا موقفهما؛ ففي الرعائية المسيحية، كان قانون الزواج يرمز هذه الشهوة الجسدية التي كانت يومئذ في بداية إكتشافها، وكان يفرض عليها بدءا هيكلا كان لا يزال قانونيا ؛ أما مع التحليل النفسي، فالجنسانية هي التي تمنح الجسم والحياة لقواعد الزواج باشباعها رغبة.

إن الميدان الذي يتعلق الأمر بتحليله في مختلف الدراسات التي ستتلو هذا الكتاب، هو إذن مركب الجنسانية هذا : تكونه انطلاقا من الجسد/الشهوة المسيحية ؛ تطوره من خلال الإستراتيجيات الأربعة الكبرى التي إنتشرت في القرن التاسع عشر : جنسنة الطفل، هسترة المرأة، تخصيص الشواذ، تنظيم السكان : كل الإستراتيجيات التي تمر من أسرة ينبغي أن نرى جيدا بأنها لم تكن قوة حظر، وإنما كانت عاملا جوهريا للجنسنة.

أما اللحظة الأولى، فقد تقابل ضرورة تشكيل «قوة للعمل» (وإذن لا «إنفاق» عديم الفائدة، ولا طاقة مبذرة، كل القوى مرتدة على العمل) وتأمين إعادة إنتاجها (الزوجية، الصنع المنتظم للأطفال). وأما اللحظة الثانية، فقد تقابل هذه المرحلة التي لا يستلزم فيها إستغلال العمل المأجور نفس الإكراهات العنيفة والجسدية كما كان الشأن في القرن التاسع عشر، والتي لم تعد فيها سياسة الجسد تتطلب حدف الجنس أو حصره في الدور التناسلي وحده ؛ إنها تمر بالأحرى من تقنيته المتعددة في القنوات المراقبة للإقتصاد : إزالة تسام ما فوق — قمعي، كما يقال.

غير أنه : إذا كانت سياسة الجنس لا تشغل بالأساس قانون الحظر، وإنما جهازا تقنيا كاملا، وإذا كان الأمر يتعلق بالأحرى بإنتاج «الجنسانية» أكثر مما يتعلق بقمع الجنس، فإنه يجب التخلي عن مثل هذا التقطيع، والسير بالتحليل في إتجاه مخالف لمشكلة «قوة العمل»، وبدون شك التخلي عن الطاقوية المتفشية التي تدعم موضوعة جنسانية مقموعة لأسباب إقتصادية.

التحقيب

يفترض تاريخ الجنسانية، إذا شئنا أن نمحوره على آليات القمع، قطيعتين إثنتين. حدثت الأولى خلال القرن السابع عشر : ميلاد التحريمات الكبرى، تثمين الجنسانية الراشدة والزوجية وحدها، إقتضاءات الإحتشام، التجنب الواجب للجسد، الإصمات والصقل الضروري للغة. ووقعت الثانية في القرن العشرين، وهي إنثناءة للمنحي أكثر منها قطيعة : إنها اللحظة التي تكون فيها آليات القمع قد بدأت تتراخى ؛ وفيها نكون قد إنتقلنا من محظورات جنسية ملحة إلى تساهل نسبي حيال العلاقات الماقبل زواجية أو الخارج زوجية ؛ ويكون إحتقار «الشواذ» قد فقد الكثير من حدته، وادانتهم بالقانون قد إنمحت جزئيا ؛ ونكون قد رفعنا جزءا كبيرا من الطابوهات التي كانت تثقل كاهل جنسانية الأطفال.

إنه ينبغي أن نحاول تتبع التعاقب الزمني لهذه الطرائق : الإبتكارات، التحولات الادواتية والترسبات. ولكن هناك أيضا برنامج إستعمالها، والتلاحق الزمني لإنتشارها والآثار (آثار الإخضاع أو المقاومة) التي تنتجها. إن هذه التأريخات المتعددة لا تتطابق بدون شك مع الدورة القمعية الكبرى التي تعين عادة بين القرنين السابع عشر والعشرين.

1 - إن التعاقب الزمني للتقنيات نفسها يعود بعيدا إلى الوراء. ولعله ينبغي البحث عن نقطة تكونها في الممارسات الندمية للمسيحية الوسطوية أو بالأحرى في السلسلة المزدوجة المشكلة من الإعتراف الواجب، الشامل والدوري المفروض على كل المؤمنين من قبل مجمع لاتران الديني، ومن طرائق التزهد والتمرين

الروحي والتصوف التي تطورت بشدة خاصة منذ القرن الرابع عشر. ثم جاء الاصلاح الديني أولا، والكاثوليكية الثلاثية ثانيا ليسجلا تحولا مهما وإنقساما فيما يمكننا أن نسميه بـ« التكنولوجيا التقليدية للشهوة الجسدية ». إنقسام يجب الا نجهل عمقه ؛ ولكن هذا لا يلغي مع ذلك توازيا معينا في الطرق الكاثوليكية والبروتيستانتية لفحص الضمير والتوجيه الرعائي : فقد تتبثت هنا وهناك، وبأنواع من الدقة متنوعة، طرائق للتحليل ولتخطيب « الشهوة ». وهي تقنية غنية، مرهفة تطورت منذ القرن السادس عشر من خلال تحضيرات نظرية طويلة، وقد تجمدت في نهاية القرن الثامن عشر في صياغات يمكنها أن ترمز إلى الصرامة المعتدلة لأفونس ذي ليغوري (Alphonse de Liguori) من جهة، وإلى البيداغوجيا الويسيلية (Wesleyenne) من جهة أخرى.

والحال أن في نفس نهاية القرن الثامن عشر هذه ولأسباب ينبغي تحديدها، بدأت تنشأ تكنولوجيا للجنس جديدة كليا ؛ جديدة، لأنها دون أن تكون مستقلة واقعيا عن موضوعاتية الخطيئة، كانت تفلت، من حيث الأساسي فيها، من المؤسسة الكنسية. فبواسطة التربية والطب والإقتصاد، كانت تجعل من الجنس لا مسألة دنيوية لا ئيكية وحسب، وإنما كذلك مسألة تخص الدولة ؛ بل مسألة كان يطلب فيها من الجسم الإجتماعي كله، وتقريبا من كل واحد من أفراده، أن يضع نفسه في حالة حراسة. وجديدة أيضا، لأنها كانت تتطور حسب محاور ثلاثة : محور البيداغوجيا مع الجنسانية المميزة للطفل كهدف، ومحور الطب مع الفيزيولوجيا الجنسية الخاصة بالنساء كهدف، وأخيرا محور الديمغرافيا مع هدف التنظيم التلقائي أو المدبر للولادات. وهكذا شكلت « خطيئة الشباب »، و« الأمراض العصبية »، و« التحايلات على الإنجاب » (كما ستسمى فيما بعد هذه « الأسرار المشؤومة ») الميادين الثلاثة المتميزة لهذه التكنولوجيا الجديدة. ومن دون شك، فإنها كانت تستعيد بخصوص كل واحدة من هذه النقاط، ولكن ليس بدون تبسيطها، مناهج كونتها المسيحية سلفا : فجنسانية الأطفال كانت قد تأشكلت سلفا في البيداغوجيا الروحية للمسيحية (وليس مصادفة أن يكون أول مطول خصص لذنب Mollities قد كتبه Gerson في القرن الخامس عشر، وقد

ك،ان مربيا ومتصوفا ؛ وأن تستعيد حرفيا مجموعة Omnia التي حررها Dekker في القرن الثامن عشر الأمثلة التي أقامتها الرعائية الأنجليكانية) ؛ أما طب الأعصاب والأبخرة، في القرن الثامن عشر، فقد إستعاد بدوره ميدان التحليل الذي سبق له أن تحدد سلفا حين كانت ظواهر المس والإستحواذ قد أحدثت أزمة خطيرة في الممارسات الممنهجة في « إفشاء الأسرار » لتوجيه الضمير والفحص الروحي (ليس المرض العصبي يقينا هو حقيقة المس الجنوني ؛ ولكن طب الهيستيريا ليس بدون علاقة مع التوجيه القديم لـ « المهووسين ») ؛ وأما الحملات الخاصة بالولادة، فقد أزاحت عن موضعها، في شكل آخر وعلى مستوى آخر، مراقبة العلاقات الزوجية التي كانت الثوبة المسيحية قد تابعت فحصها بكثير من الإصرار. هناك إذن إتصال مرئي، ولكنه لا يمنع من تحول جوهري : فتكنولوجيا الجنس، من حيث الأساس، ستبدأ في الإنتظام، ابتداءاً من هذه اللحظة، على المؤسسة الطبية وعلى مستلزم لإستواء، وعوض مسألة الموت والخلود، على مشكلة الحياة والمرض. هكذا إرتدت الشهوة الجسدية » على العضوية.

يتعين هذا التحول في منعطف القرنين، الثامن عشر والتاسع عشر ؛ وقد فتح الطريق امام تحولات أخرى كثيرة نتجت عنه. تمثلت إحداها أولا في فصل طب الجنس عن الطب العام للجسم ؛ فقد عزل « غريزة » جنسية، قمينة بأن تقدم، حتى دون تلف عضوي، تشوهات تكوينية، إنحرافات مكتسبة، عاهات أو سيرورات مرضية. ولعل كتاب « السيكوباتيا الجنسية » (Psychopathia sexualis) لهنريش كان (Henrich Kaan) الصادر سنة 1846 يمكن أن يؤشر على ذلك : فإلى هذه السنوات تعود عملية جعل الجنس مستقلا نسبيا بالعلاقة مع الجسد، والظهور المترابط معها لطب، ولـ « تجبير » خاصين به ؛ وبكلمة إنفتاح هذا الميدان الكبير الطبي - السيكولوجي لـ « الشذوذات »، الذي كان قد بدأ يحل محل المقولات الأخلاقية البالية للفسق والإسراف. وفي نفس الوقت، كان تحليل الوراثة يضع الجنس (العلاقات الجنسية، الأمراض الزهرية، العلاقات الزواجية، الشذوذات) في وضع « مسؤولية بيولوجية » بالعلاقة مع النوع : فالجنس كان يمكن لا أن تعتريه أمراضه الخاصة به وحسب، ولكن كان يمكنه، إذا لم يراقب، إما أن ينقل أمراضا،

وإما أن يخلق أمراضا بالنسبة للأجيال المقبلة : على هذا النحو كان يظهر في مبدإ رأس مال مرضي كامل للنوع. من هنا المشروع الطبي، ولكن السياسي أيضا، لتنظيم تدبير دولتي للزيجات والولادات والبقاءات؛ فالجنس وخصوبته يجب أن يخضعا لإدارة محكمة. في هذا الإطار، شكل طب الشذوذات وبرامج النسالة، في تكنولوجيا الجنس، التجديدن الكبيرين اللذين شهدهما النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تجديدان كانا يتمفصلان بسهولة على بعضهما، لأن نظرية «فساد الأصل» كانت تسمح لهما بأن يحيلا دوما على بعضهما البعض ؛ فلقد كانت هذه النظرية تفسر كيف أن وراثة مثقلة بالأمراض المتنوعة - عضوية، وظيفية أو نفسية، لا فرق - كانت تنتج في نهاية المطاف شاذا جنسيا ما (ابحثوا في سلالة إستعرائي ما أو لوطي، ستجدون فيها سلفا مفلوجا، قريبا مسلولا، أو عما مصابا بالجنون الشيخوخي) ؛ ولكنها كانت تفسر كذلك أن شذوذا جنسيا ما كان يحمل أيضا على إنهاك الخلفة - شلل الأطفال، عقم الأجيال المقبلة. وهكذا شكل المجموع شذوذ - وراثة - فساد الأصل النواة الصلبة للتكنولوجيات الجديدة للجنس. على أنه ينبغي الا نتخيل بأن الأمر هنا كان يتعلق بنظرية طبية غير كافية علميا ومفرطة في الأخلاقية. فلقد كان سطح إنتشارها واسعا وإنغراسها عميقا. فالطب العقلي، ولكن أيضا الإجتهاد القضائي، والطب الشرعي، وأجهزة المراقبة الإجتماعية، وحراسة الأطفال الخطرين أو الذين هم في خطر، كل هذه الأشياء إشتغلت طويلا بـ«فساد الأصل»، وبمنظومة وراثة - شذوذ. وقد منحت ممارسة إجتماعية كاملة، كانت عنصرية الدولة في آن واحد شكلها المغيظ والمتماسك، لتكنولوجيا الجنس هذه قوة رهيبة واثارا بعيدة.

ولعل الوضع الفريد للتحليل النفسي قد يمكنه أن يفهم فهما سيئا، في نهاية القرن التاسع عشر، إذا لم ندرك القطيعة التي أنجزها بالعلاقة مع المنظومة الكبرى لفساد الأصل : فلقد إستعاد مشروع تكنولوجيا طبية خاصة بالغريزة الجنسية ؛ ولكنه حاول أن يخلصها من ترابطاتها مع الوراثة، وبالتالي مع كل العنصريات

وكل النسالات. ولعله يمكننا الآن أن نعود إلى ما كان يمكن أن يتقدم عند فرويد كإرادة للضبط والتطبيع؛ ويمكننا أيضا أن ندين الدور الذي لعبته منذ سنوات عديدة المؤسسة التحليلية النفسية؛ إن في هذه الاسرة الكبيرة لتكنولوجيات الجنس التي تنغرس بعيدا جدا في تاريخ الغرب المسيحي، ومن بين تلك التي إنشغلت في القرن التاسع عشر بتطبيب الجنس، كان التحليل النفسي إلى حدود سنوات 1940 التكنولوجيا التي عارضت بشدة وصرامة الآثار السياسية والمؤسسية لمنظومة شذوذ - وراثة - فساد الأصل.

وهكذا نرى أن جينيالوجيا كل هذه التقنيات، بتحولاتها وإنتقالاتها وإتصالاتها وإنفصالاتها، لا تتطابق مع فرضية مرحلة قمعية كبرى دشنت خلال العصر الكلاسيكي، وهي في طريقها الآن إلى الإنتهاء ببطئ خلال القرن العشرين. لقد كانت هنالك بالاحرى إبتكارية دائمة، وتكاثر ثابت للمناهج والطرائق، مع لحظتين خصبتين بشكل خاص في هذا التاريخ التكاثري: نحو أواسط القرن السادس عشر تطور إجراءات توجيه وفحص الضمير، وفي بداية القرن التاسع عشر ظهور التكنولوجيات الطبية للجنس.

2 - إلا أن هذا قد لايكون بعد غير تأريخ للتقنيات نفسها. أما تاريخ إنتشارها ونقطة تطبيقها، فهو تاريخ آخر. فإذا كتبنا تاريخ الجنسانية بعبارات القمع، وإذا أحلنا هذا القمع على إستعمال قوة العمل، فإنه ينبغي لنا أن نفترض بأن المراقبات الجنسية كانت أشد وأكثر عناية بقدر ما كانت تتوجه إلى الطبقات الفقيرة؛ ويجب أن نتخيل بأنها سارت في خطوط السيطرة الأكبر والإستغلال الأكثر منهجية: فالإنسان الراشد، الشاب، الذي لا يملك غير قوته العضلية لكي يعيش، كان يمكنه أن يكون الهدف الأول لإخضاع إستهدف نقل الطاقات الجاهزة للمتعة نحو العمل الإجباري. والحال انه لا يبدو بأن الأشياء قد تمت فعلا على هذا النحو. بالعكس، فقد تكونت التقنيات الأكثر صرامة، وبالخصوص فقد طبقت أولا وبشدة أكثر في الطبقات المحظوظة إقتصاديا والمسيرة سياسيا. إن توجيه الضمائر، وفحص الذات، وكل التبلور الطويل لخطايا الشهوة الجسدية،

والكشف الدقيق عن الشبق - كلها كانت طرائق مرهقة لم يكن بإمكانها أن تكون متيسرة إلا بالنسبة لمجموعات ضيقة. صحيح أن المنهج الندمي لألفوس ذي ليغوري، والقواعد التي اقترحها ويسلي على المنهجيين، قد أمنت لها نوعا من الإنتشار الواسع ؛ ولكن تم ذلك لقاء تبسيط هائل. ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن الأسرة كجهاز للمراقبة ونقطة إشباع جنسي : ففي الاسرة « البورجوازية » أو « الأرستقراطية » تم أولا تأشكل جنسانية الأطفال أو المراهقين، وهي التي تم فيها تطبيب الجنسانية النسائية، وهي التي أخطرت أولا حول المرضية الممكنة للجنس، وإستعجالية حراسته وضرورة إختراع تكنولوجيا عقلانية لتصحيحه. فهي التي كانت أولا موقع تطبيب نفسي/ عقلي للجنس. إنها هي الأولى التي دخلت في حالة تهييج جنسي، مانحة لنفسها تخوفات، مبتكرة لوصفات، مستنجدة بتقنيات عالمة، ومثيرة، من أجل أن تكررها لنفسها، خطابات عديدة لا نهاية لها. لقد بدأت البورجوازية بإعتبار أن جنسها الخاص كان شيئا مهما، كنزا هشا وسرا لا مناص من معرفته. ويجب الا ننسى بأن الشخص الذي إستولى عليه أولا مركب الجنسانية، وأحد الأوائل الذي تمت « جنسنته »، كان هو المرأة « العاطلة » على حدود « العالم » الذي كان ينبغي لها أن تظهر فيه دوما كقيمة، والأسرة التي كانت تعين لها فيها حصة جديدة من الواجبات الزوجية والقرابية : هكذا ظهرت المرأة « العصبية »، المرأة المصابة بـ « الضبابية »؛ ولعل هنا وجدت هسترة المرأة نقطة تجذرها. أما بالنسبة للمراهق المبدد لمادته المنوية المقبلة في متع سرية، الطفل المستمني الذي طالما شغل الأطباء والمربين منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فلم يكن هو طفل الشعب، العامل المستقبلي الذي كان ينبغي أن يلقن علوم الجسد؛ بل كان تلميذ الإعدادي، الطفل المحاط بالخدم والمربين والحاضنات، والذي كان يجازف لا بتعريض قوة جسمانية للخطر، وإنما بقدرات فكرية وواجب أخلاقي وإجبارية الإحتفاظ لأسرته وطبقته بخلفة سليمة.

أمام كل هذا، ظلت المضاجع الشعبية تفلت لمدة طويلة من الزمن من مركب « الجنسانية ». أكيد أنها كانت خاضعة حسب إجراءات خاصة لمركب « الترابطات الزوجية » : تثمين الزواج الشرعي والخصوبة، إقصاء العلاقات القرابية، توصيفات

الزواج اللحمي الإجتماعي والمحلي . وبالمقابل، فإنه من المستبعد أن تكون التكنولوجيا المسيحية للشهوة الجسدية قد إكتست بالنسبة إليها كبير أهمية . اما آليات التجنسن، فلقد دخلتها ببطئ، ومن دون شك في ثلاث مراحل متعاقبة . أولا بخصوص مشاكل الولادة، حينما تم في نهاية القرن الثامن عشر، إكتشاف أن فن خداع الطبيعة لم يكن ميزة الحضريين والمجانين وحدهم، وإنما كان معروفا وممارسا من لدن أولئك الذين، بقربهم من الطبيعة نفسها، كان ينبغي لهم أكثر من غيرهم أن ينفروا منه . ثم بعد ذلك حينما ظهر تنظيم الأسرة « الشرعية »، حوالي سنوات 1830، كأداة للمراقبة السياسية والإنتظام الإقتصادي لا محيد عنها لإخضاع البروليتاريا الحضرية : حملة كبرى من أجل « إصلاح أخلاق الطبقات الفقيرة » . وأخيرا حينما تطورت في نهاية القرن التاسع عشر المراقبة القضائية والطبية للشذوذات، بإسم حماية عامة للمجتمع والجنس . من هنا، يمكننا القول إن مركب « الجنسانية »، الذي تبلور في أعقد أشكاله وأقواها بواسطة الطبقات المحظوظة ومن أجلها، قد إنتشر حينئذ في الجسم الإجتماعي بكامله . غير أنه لم يتخذ دائما وفي كل مكان نفس الأشكال، ولا إستعمل نفس الأدوات (فالأدوار الخاصة بالسلطة الطبية والسلطة القضائية لم تكن هي نفسها هنا وهناك، ولا حتى الكيفية ذاتها التي إشتغل بها طب الجنسانية) .

****

إن لهذه التذكيرات بالسيرورة الزمنية - سواء تعلق الأمر بإختراع التقنيات أو بالبرنامج الزمني لإنتشارها - أهميتها . فهي تشكك جوهريا في فكرة دورة قمعية لها بداية ونهاية، ترسم على الأقل منحن بنقاط إنثنائه : إنه لم يكن هناك، إحتمالا، عصر للتقييد الجنسي ؛ وهي تشكك أيضا في تجانس السيرورة على كل مستويات المجتمع وفي كل الطبقات : فلم تكن هناك سياسة جنسية موحدة . ولكنها بالخصوص تجعل معنى السيرورة وأسباب وجودها إشكاليا : فليس، فيما يبدو، كمبدإ للحد من متعة الآخرين تمت إقامة مركب الجنسانية من قبل ما كان يسمى تقلبديا بـ « الطبقات المسيرة » . بل يظهر بالأحرى أن هذه الطبقات قد حاولت تطبيقه أولا على نفسها . فهل يتعلق الأمر بتغير جديد في هذه النسكية البورجوازية التي وصفت مرات ومرات بخصوص الإصلاح الديني، والأخلاقية

الجديدة للعمل وإزدهار الرأسمالية ؟ يبدو أن الأمر لايتعلق هنا بنسكية، ولا على أية حال بتخل عن المتعة أو بإحتقار للشهوة الجسدية، وإنما على العكس من ذلك بتقوية للجسد، وبأشكلة للصحة وشروط إشتغالها. إن المسألة تتعلق بتقنيات جديدة للدفع بالحياة إلى أقصى درجاتها. وعوض قمع مورس على جنس الطبقات المستغلة، كانت المسألة تتعلق في المقام الأول بجسد، وحيوية، وقوة، وديمومة، وخلفة وذرية الطبقات التي كانت «تسيطر». فهنا بالذات تمت، على مستوى أول، إقامة مركب الجنسانية كتوزيع جديد للمتع والخطابات والحقائق والسلطات. لذلك ينبغي أن نرى فيه التأكيد الذاتي على وجود طبقة، بدل إخضاع طبقة أخرى : أن نرى فيه دفاعا وحماية وتقوية وتمجيدا تم مدها فيما بعد - لقاء تغييرات مختلفة - إلى الآخرين كوسيلة للمراقبة الإقتصادية والخضوع السياسي. ولعل في هذا الإستثمار لجنسها الخاص بتكنولوجيا للسلطة والمعرفة كانت هي نفسها تبتكرها، كانت البورجوازية تبرز وتقيم الثمن السياسي المرتفع لجسدها، وأحاسيسها ومتعها وصحتها وبقائها. ويجب، في كل هذه الإجراءات، ألا نعزل ما يمكن أن تتضمنه كتقييدات، وإحتشامات، وتجنبات أو صمت، لاحالتها على محظور مكوّن ما، أو كبت أو غريزة موت. إن إعدادا سياسيا للحياة هو الذي تشكل، لا في إستعباد للغير، وإنما في تأكيد للذات. وبعيدا عن أن تكون الطبقة التي كانت في طريقها إلى أن تصير مهيمنة في القرن الثامن عشر قد إعتقدت بأن عليها أن تبتر جسدها من جنس لافائدة فيه، مسرف وخطير حين لا يكون مكرسا للتوالد وحده، يمكننا القول على العكس من ذلك إنها قد أعطت نفسها جسدا للعناية به وحمايته والإعتناء به وحفظه من كل المخاطر وكل الإتصالات، وعزله عن الآخرين لكي يحتفظ بقيمته الإختلافية ؛ وذلك بإعطاء نفسها، من بين وسائل أخرى، تنكنولوجيا للجنس.

إن الجنس ليس هو هذا الجزء من الجسد الذي عملت البورجوازية على إحتقاره والغاءه من أجل أن تحث على العمل أولئك الذين كانت تسيطر عليهم. بل إنه هو هذا العنصر من ذاتها الذي أقلقها أكثر من غيره، وشغلها، والتمس منها وحصل على عنايتها، والذي رعته وإعتنت به بمزيج من الهلع والفضول، من التلذذ والولع. فلقد طابقته بجسدها أو على الأقل أخضعته له، وذلك بمنحه على هذا الجسد

سلطة غريبة وغير معرفة ؛ وقد ربطت به حياتها وموتها بجعله مسؤولا عن صحتها المستقبلية ؛ وقد إستثمرت فيه مستقبلها مفترضة أن له آثارا حتمية على ذريتها، وأسلمت له نفسها زاعمة أنه هو الذي يشكل عنصرها الأكثر سرية والأكثر تحديدا. إنه ينبغي ألا نتخيل البورجوازية وهي تخصي نفسها رمزيا حتى تستطيع بشكل أفضل أن ترفض للآخرين حق إمتلاك جنس وحق استعماله حسب رغبتهم. بل يجب بالأحرى أن نراها وهي تجتهد، إبتداء من أواسط القرن الثامن عشر، في إعطاء نفسها جنسانية، في تشكيل جسد مميز لذاتها، جسد « طبقي » بصحة ونظافة وخلفة وسلالة : جنسية ذاتية لجسدها، تجسيد للجنس في جسدها الخاص، زواج لحمي للجنس والجسد. وقد كان لهذا بدون شك أسبابا عديدة.

في المقام الأول نقل، بأشكال أخرى، للطرائق التي إستعملتها النبالة لتعليم وحفظ تمييزها كطبقة مغلقة ؛ لأن الأرستقراطية النبيلة كانت ، هي أيضا، قد أكدت على تميز جسدها ؛ ولكن كان ذلك في شكل « الدم »، أي عراقة الإسلاف وقيمة الإرتباطات الزوجية. أما البورجوازية، فقد نظرت بالعكس من ذلك، من أجل أن تعطي نفسها جسدا، جهة خلفتها وصحة عضويتها. لقد كان « دم » البورجوازية هو جنسها. وليس هذا تلاعبا بالألفاظ ؛ فكثيرا من الموضوعات الخاصة بالأساليب الطبقية للنبالة توجد في بورجوازية القرن التاسع عشر، ولكن تحت ضروب تعاليم بيولوجية وطبية أو نسالية ؛ أما الهم النسابي (الجينيالوجي)، فقد صار إنشغالا بالوراثة ؛ وفي الزيجات، لم يتم إعتبار الضرورات الإقتصادية وقواعد التجانس الإجتماعي وحسب، ولا وعود الإرث فقط، وإنما كذلك تهديدات الوراثة ؛ لقد كانت الأسر تحمل وتخفي نوعا من شعار نسب معكوس ومظلم كانت نسبياته الشائنة هي أمراض أو عاهات الأقارب والأهل - الشلل العام للجد، الإنهاك العصبي للأم، السل الرئوي لأصغر البنات، العمات والخالات الهيستيرية أو المصابة بمس شبقي، أبناء الأعمام أو الأخوال ذوي الأخلاق الفاسدة. غير أن في هذا الهم بالجسد الجنسي، كان هناك أكثر من نقل بورجوازي لموضوعات النبالة بغايات إثبات الذات. لقد كان الأمر يتعلق أيضا بمشروع آخر : مشروع توسع لامتناهي للقوة والعافية والصحة والحياة. فتقييم الجسد إنما ينبغي، في هذا الإطار، ربطه

بسيرورة نمو وإقامة الهيمنة البورجوازية : ولكن ليس مع ذلك بسبب القيمة السلعية التي إتخذتها قوة العمل، وإنما بسبب ما كان يمكن أن يمثله سياسيا وإقتصاديا وتاريخيا أيضا، بالنسبة لحاضر ومستقبل البورجوازية، «الإعتناء» بجسدها الخاص. إن سيطرتها كانت تتوقف، جزئيا، عليه ؛ فالمسألة لم تكن مسألة إقتصاد أو إيديولوجيا وحسب، وإنما كانت أيضا مسألة «جسدية»، مادية. تشهد على ذلك الكتب التي نشرت بعدد هائل في نهاية القرن الثامن عشر حول نظافة الجسد، وفن إطالة العمر، ومناهج إنجاب أطفال في صحة جيدة والإبقاء على حياتهم أطول مدة ممكنه، وطرائق تحسين الخلفة البشرية ؛ على هذا النحو، فإنها تثبت ترابط هذا الإنشغال بالجسد والجنس بـ «عنصرية» ما. غير أن هذه العنصرية تختلف كثيرا عن تلك التي كانت قد أظهرتها النبالة والتي كانت منتظمة على غايات محافظة بالأساس .إن الأمر يتعلق بعنصرية دينامية، بعنصرية توسع، حتى وإن كنا لا نجدها بعد إلا في حالة جنينية، وإنه كان عليهاأن تنتظر النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتثمر الفواكه التي ذقناها.

وليغفر لي أولئك الذين تعني البورجوازية لديهم طمس الجسد وكبت الجنسانية، أولئك الذين يتضمن الصراع الطبقي عندهم صراعا من أجل رفع هذا الكبت. إن «الفلسفة التلقائية »للبورجوازية ليست ربما بالمثالية ولا الإخصائية التي نتصورها ونقولها ؛ وعلى كل حال، فلقد كان أحد إهتماماتها الأولى أن تعطي نفسها جسدا وجنسانية ـ وأن تؤمن لنفسها قوة ودوام والتكاثر الجيلي لهذه الجسد بتنظيم مركب للجنسانية. ولعل هذه السيرورة كانت مرتبطة لديها بالحركة التي كانت بواسطتها تؤكد وتثبت إختلافها وهيمنتها. إنه يجب أن نسلم بدون شك بأن أحد الأشكال الأساسية للوعي الطبقي هو تأكيد الجسد ؛ وعلى الأقل، فلقد كانت هذه هي حالة البورجوازية خلال القرن الثامن عشر ؛ فلقد حولت دم النبلاء الأزرق إلى عضوية تتمتع بصحة جيدة وإلى جنسانية سليمة ؛ لذلك نفهم لماذا إستغرقت وقتا طويلا جدا وعارضت بكثير من التحفظ الإعتراف بجسد وجنس للطبقات الأخرى ـ وبالضبط تلك التي كانت تستغلها. فشروط الحياة التي كانت مفروضة على البروليتاريا، خصوصا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تبين

بأن الإنشغال بجسدها وجنسها كان مستبعدا جدا[1] : فلم يكن المهم أن يحيا هؤلاء الناس أو يموتون، وعلى كل حال كانت إعادة إنتاجهم تتم من تلقاء نفسها. ولكي تكون البروليتاريا مجهزة بجسد وجنسانية، ولكي تطرح صحتها وجنسها وتوالدها وإعادة إنتاجها مشكلا، كان ينبغي أن تنفجر صراعات معينة (وتحديدا بخصوص الفضاء الحضري : التساكن، التجاوز، الثلوث، الأوبئة ككوليرا سنة 1832، أو أيضا البغاء والأمراض الزهرية) ؛ كان ينبغي أن تقوم إستعجالات إقتصادية (تطور الصناعة الثقيلة مع ضرورة يد عاملة ثابتة وكفأة، إجبارية مراقبة تدفقات السكان والوصول إلى إنتظامات ديمغرافية) ؛ وكان ينبغي أخيرا إقامة تكنولوجيا كاملة للمراقبة كانت تسمح بالإحتفاظ تحت حراسة هذا الجسد وهذه الجنسانية التي إعترف لهم بها أخيرا (المدرسة، سياسة السكن، الصحة العمومية، ومؤسسات الإغاثة والتأمين، التطبيب العام للسكان، وبكلمة سمح جهاز إداري وتقني كامل بنقل مركب الجنسانية دون خطر إلى الطبقة المستغلة ؛ على أنه لم يعد يخاطر بلعب دور إثبات طبقي للذات أمام البورجوازية ؛ بل ظل أداة هيمنتها). من هنا بدون شك تحفظات البروليتاريا في قبول هذا المركب ؛ ومن هنا أيضا نزوعها إلى القول بأن كل هذه الجنسانية إنما هي مسألة تخص البورجوازية ولا تعنيها في شيء.

يعتقد البعض أن بإمكانه أن يدين في آن واحد نفاقين متناظرين : النفاق، المهيمن، للبورجوازية التي قد تتنكر لجنسانيتها الخاصة ؛ والنفاق، التابع، للبروليتاريا التي ترفض بدورها جنسانيتها بقبولها للايديولوجيا المقابلة لها. وهذا فهم سيء للسيرورة التي بواسطتها تجهزت البوجوازية بالعكس من ذلك، وفي إثبات سياسي متعجرف لذاتها، بجنسانية مهدارة رفضت البروليتاريا طويلا قبولها حين كانت قد فرضت عليها فيما بعد لغايات إخضاعية. ولئن صح بأن « الجنسانية » هي مجموع الآثار المنتجة في الجسد والسلوكات والعلاقات الإجتماعية من قبل مركب معين يتعلق بتكنولوجيا سياسية معقدة، فإنه ينبغي

(1) - K. Marx, *Le Capital*, LI, Chap. X, 2, ''Le Capital affamé de surtravail''.
«رأس المال المتعطش للعمل الإضافي»

الإعتراف بأن هذا المركب لا يشتغل بطريقة متناظرة هنا وهناك، وأنه لا ينتج بالتالي نفس الآثار هنا وهناك. وإذن ينبغي الرجوع إلى صياغات أفقدت قيمتها منذ زمن بعيد ؛ إنه يجب القول بأن هناك جنسانية بورجوازية؛ وأن هناك جنسانيات طبقية. أو بالأحرى، إن الجنسانية هي، أصليا وتاريخيا، بورجوازية، وإنها تنتج، في إنتقالاتها المتعاقبة وتحولاتها، آثار طبقية مميزة.

كلمة أخيرة. لقد تم إذن خلال القرن التاسع عشر تعميم مركب الجنسانية، إنطلاقا من مركز مهيمن. وفي الحد الأقصى، فقد تجهز الجسم الاجتماعي كله بـ «جسد جنسي»، ولو أن ذلك تم على نمط وبأدوات مختلفة. كونية الجنسانية؟ هنا بالذات سيتدخل عنصر مميز جديد. فكما سبق للبورجوازية، في نهاية القرن الثامن عشر، أن عارضت دم النبلاء الباسل بجسدها الخاص وجنسانيتها الثمينة، فإنها ستحاول، في نهاية القرن التاسع عشر، أن تعيد تعريف تميزها أمام جنسانية الآخرين، أن تستعيد إختلافيا جنسانيتها الخاصة، وأن ترسم خطا فاصلا يفرد ويحمي جسدها. على أن هذا الخط لم يعد هو ذلك الذي ينشأ الجنسانية، وإنما الخط الذي على العكس من ذلك يحدها ؛ فالمحظور هو الذي سيقيم الفرق، أو على الأقل الكيفية التي يمارس بها والصرامة التي يفرض بها. ولعل نظرية القمع، التي ستغطي شيئا فشيئا كل مركب الجنسانية وستمنحه معنى محظور معمم، إنما تجد هنا نقطة قيامها الأصلية. إنها مرتبطة تاريخيا بإنتشار مركب الجنسانية. فهي ستبرر، من جهة، امتداده المتسلط والقسري بتقرير مبدأ ان كل جنسانية يجب أن تخضع للقانون، بل إن الجنسانية لا تكون كذلك إلا بآثر القانون : فليس ينبغي لكم أن تخضعوا جنسانيتكم للقانون وحسب، ولكن قد لا تكون لكم جنسانية إلا بقدر خضوعكم للقانون. ولكن، من جهة أخرى، ستعوض نظرية القمع هذا الإنتشار العام لمركب الجنسانية بتحليل اللعبة الإختلافية للمحظورات حسب الطبقات الإجتماعية. فمن الخطاب الذي كان يقول في نهاية القرن الثامن عشر: «هناك في داخلنا عنصر ثمين علينا أن نخشاه ونصونه، والذي يجب أن نمنحه كل عنايتنا، إذا أردنا ألا يولد مصائب لا نهاية لها»، إنتقلنا إلى خطاب يقول : «إن جنسانيتنا خاضعة، بخلاف جنسانية الآخرين، لنظام من القمع قوي جدا

إلى حد أن هنا يكمن الخطر منذ الآن ؛ فليس الجنس سرا رهيبا وحسب، كما لم يكف عن قول ذلك على إمتداد الأجيال السابقة مرشدو الضمير والأخلاقيون والمربون والأطباء، ولا تنبغي مطاردته في حقيقته وحسب، ولكن إذا كان يحمل معه كل هذه المخاطر، فذلك لأننا ـ حيرة، وعي دقيق جدا بالذنب، نفاق، سم ذلك ما شئت ـ أصمتناه لزمن طويل ». ومنذ الآن إنما سيتأكد التمايز الإجتماعي، لا بالنوعية « الجنسية » للجسد، ولكن بشدة قمعه.

هنا، يأتي التحليل النفسي ليتعين في هذه النقطة بالذات : وهو في آن واحد نظرية للإنتماء الجوهري للقانون والرغبة وتقنية لرفع آثار المحظور أينما جعلته صرامته مرضيا. إن التحليل النفسي، في إنبثاقه التاريخي، لا يمكنه أن ينفصل عن تعميم مركب الجنسانية وعن الآليات الثانوية للتمايز التي أنتجت داخله. ولعل مشكلة الفعل الجنسي المحرم تكتسي هنا أيضا، من وجهة النظر هذه، دلالة مهمة. فمن جهة، كما رأينا، يقوم حظره كمبدإ كوني مطلق يسمح في أن واحد بتفكير منظومة التزاوج ونظام الجنسانية؛ وإذن، فإن هذا الحظر إنما ينسحب، بشكل أو بآخر، على كل مجتمع وعلى كل فرد. ولكن، من جهة أخرى، فإن التحليل النفسي يمنح نفسه، في الممارسة ولدى من منهم في وضعية تسمح لهم باللجوء إليه، مهمة رفع آثار الكبت الذي يمكن لذلك الحظرأن ينتجها ؛ فهو يسمح لهم بلفظ رغبتهم المحرمة في خطاب. والحال أن في نفس الفترة، كانت تنظم مطاردة ممنهجة لممارسات إرتكاب المحارم، كما كانت توجد في البوادي أو في بعض الأوساط الحضرية التي لم يكن التحليل النفسي ينفذ إليها : حينئذ تم إعداد تطويق إداري وقضائي للقضاء عليها ؛ في حين أن كل السياسية التي سنت لحماية الطفولة أو إخضاع القاصرين « المهددين بالخطر » للوصاية، كانت تستهدف، جزئيا، إنتزاعهم من خارج الأسر التي كانت تتهم ـ بسبب ضيق المكان، قرب مريب، إعتياد الفسق، « بدائية » متوحشة أو فساد الأصل – بممارسة إرتكاب المحرم. وعلى حين أن مركب الجنسانية كان، منذ القرن الثامن عشر، قد زاد في تقوية الروابط العاطفية والتجاورات الجسدية بين الآباء والأطفال، وعلى حين أنه كان هناك حث دائم على ممارسة الفعل المحرم في الأسرة البورجوازية، فإن نظام

الجنسانية المطبق على الطبقات الشعبية كان يتضمن، على عكس ذلك، إقصاء لممارسات الفعل المحرم أو على الأقل تحويلها في شكل آخر. وفي الوقت الذي كان فيه الفعل المحرم مطاردا بلا هوادة من جهة، إنشغل التحليل النفسي من جهة آخرى بابرازه كرغبة، وعند من يعانون منه برفع الصرامة التي تكبته. ويجب ألاننسى بأن إكتشاف الأوديب كان معاصرا للتنظيم القانوني للسقوط الأبوي (في فرنسا بقوانين 1889، 1896). وفي الوقت الذي كان فيه فرويد يكتشف ماذا كانت رغبة دورا (DORA)، ويسمح لها بأن تصاغ، كان العمل جاريا، في فئات اجتماعية أخرى، لحل عقدة كل هذه التجاورات الملومة ؛ فلقد كان الأب، من جهة، ينصب كموضوع حب واجب ؛ ولكنه، من جهة أخرى، إذا كان عاشقا، فإنه كان يسقط تحت طائلة القانون ويسقط به. على هذا النحو، كان التحليل النفسي، كممارسة علاجية خاصة، يلعب بالعلاقة مع إجراءات أخرى دورا تمييزيا، في مركب للجنسانية كان قد تعمم. فؤلئك الذين كانو قد فقدوا الإمتياز الحصري للإنشغال بجنسانيتهم إكتسبوا منذ الآن، أكثر من غيرهم، إمتياز المعاناة مما يحظرها وإمتلاك المنهج الذي يسمح برفع الكبت.

إن تاريخ مركب الجنسانية، كما تطور منذ العصر الكلاسيكي، يمكن أن يصلح كأركيولوجيا للتحليل النفسي. وقد رأينا ذلك فعلا : إنه يلعب في هذا المركب أدوارا عديدة متزامنة : فهو آلية لشبك الجنسانية على منظومة التزاوج ؛ وهو يقوم في موقف معارض بالعلاقة مع نظرية فساد الأصل ؛ وهو يشتغل كعنصر تمييزي في التكنولوجيا العامة للجنس. وحوله أخذ المستلزم الكبير للإعتراف، الذي كان قد تكون منذ زمن بعيدا جدا، المعني الجديد لأمر برفع الكبت. إن مهمة الحقيقة تجد نفسها الآن مرتبطة بمساءلة المحظور.

والحال أن هذا نفسه قد أتاح إمكانية إنتقال تاكتيكي هائل : إعادة تأويل كل مركب الجنسانية بعبارات القمع المعمم ؛ ربط هذا القمع بآليات عامة للسيطرة والإستغلال ؛ شد بعضها إلى بعض السيرورات التي تسمح بالتحرر من هذا وتلك. هكذا تشكل، فيما بين الحربين وحول رايش (Reich)، النقد

التاريخي - السياسي للقمع الجنسي. وقد كانت قيمة هذا النقد وآثاره في الواقع هائلة جدا. غير أن الإمكانية ذاتها لنجاحه إنما كانت مرتبطة بكون أنه كان يتم دوما داخل مركب الجنسانية، وليس خارجه أو ضدا عليه. فكون أن أشياء كثيرة قد تغيرت في السلوك الجنسي للمجتمعات الغربية دون أن يكون قد تحقق أيا من الوعود أو الشروط السياسية التي كان رايش يربطها بذلك النقد يكفي لإثبات أن كل «ثورة» الجنس هذه، وكل هذا الصراع «الضد - قمعي» لم يكن يمثل لا أكثر، ولكن لا أقل - وقد كان هذا سلفا جد مهم - من إنتقال وإنقلاب تاكتيكيين في مركب الجنسانية الكبير. ولكننا نفهم أيضا لماذا لم يكن يمكننا أن نطلب من هذا النقد أن يكون شبكة لكتابة تاريخ هذا المركب نفسه. ولا مبدأ حركة من أجل تفكيكه.

V

حق الموت والسلطة على الحياة

لزمن طويل، كان أحد الإمتيازات المميزة للسلطة المطلقة هو حق الحياة والموت. ومن دون شك، فلقد كان هذا الحق ينحدر صوريا من "Patria Potestas" القديمة التي كانت تعطي رب الأسرة الروماني حق «التصرف» في حياة أطفاله كما في حياة عبيده؛ فهو الذي «منحها» أياهم، وهو الذي يمكنه أن ينتزعها منهم. على أن حق الحياة والموت كما كان يصاغ عند المنظرين الكلاسيكيين هو، من ذلك الحق القديم، شكل مخفف جدا. فمن الملك إلى رعاياه، لم يعد يتصور أن يمارس هذا الحق بالمطلق وبكيفية لا مشروطة، وإنما فقط في الحالات وحدها التي يجد فيها الملك نفسه معرضا للخطر في وجوده ذاته : نوع من حق الرد. هل يتهدده أعداء خارجيون يريدون قلب نظامه أو الإحتجاج على حقوقه؟ يمكنه حينئذ شرعيا أن يعلن الحرب ويطلب من رعاياه أن يشاركوا في الدفاع عن الدولة؛ ودون أن «يقصد مباشرة موتهم»، فقد كان من المشروع لديه أن «يتخلى عن حياتهم»: بهذا المعنى، فهو يمارس عليهم حقا «غير مباشر» للحياة والموت[1]. ولكن إذا كان أحدهم هو الذي يقوم ضده ويخرق قوانينه، فيمكنه عندئذ أن يمارس على حياته سلطة مباشرة : وكعقاب سيقتله. مفهوما على هذا النحو، لم يعد حق الحياة والموت إمتيازا مطلقا : إنه مشروط بالدفاع عن الملك وعن بقائه الخاص. هل ينبغي تصوره مع هوبز (Hobbes) كإنتقال إلى الأمير للحق الذي يملكه كل واحد من البشر في حالة الطبيعة للدفاع عن حياته ولو على حساب موت الآخرين؟ أم

(1) - S. Pufendorf, *Le Droit de la Nature*, (Trad. de 1734), p. 445.

ينبغي أن نرى فيه حقا مميزا يظهر مع تكون هذا الكائن القانوني الجديد الذي هو الملك ؟[1]. وأيا كان، فإن حق الحياة والموت، في هذا الشكل الحديث، النسبي والمحدود، كما في شكله القديم والمطلق، هو حق لا متساوق. فالملك لا يمارس فيه حقه على الحياة إلا بتشغيل حقه في القتل، أو بالإحتفاظ به، وهو لا يثبت سلطته على الحياة إلا بالموت الذي هو قادر على طلبه. إن الحق الذي يصاغ كحق « على الحياة والموت » هو في واقع الأمر الحق في « الإ » ماتة أو « الإبقاء » على الحياة. وبعد، فلقد كان يرمز إلى نفسه بالسيف. وربما أنه تجب إحالة هذا الشكل القانوني على نمط تاريخي من المجتمعات كانت السلطة فيه تمارس أساسا كسلطة للإقتطاع، وآلية للإخراج وحق في تملك جزء من الثروات، وإنتزاع للمنتوجات والخيرات والخدمات، والعمل والدم، المفروض على الرعايا. لقد كانت السلطة فيه قبل كل شيء حقا للقبض : على الأشياء، والزمان، والأجساد، وفي النهاية على الحياة ؛ ولعلها كانت تبلغ ذروتها في إمتياز الإستيلاء على هذه الحياة لإلغائها كليا.

بيد أن الغرب قد عرف منذ العصر الكلاسيكي تحولا عميقا في آليات السلطة هذه. فـ « الإقتطاع » ينزع إلى ألا يكون فيها الشكل الأساسي، وإنما جزءا فقط من بين أجزاء أخرى لها وظائف الحث والتقوية والمراقبة والحراسة وتنظيم القوى التي تخضعها : سلطة تهدف إلى إنتاج قوى، معينة، إلى العمل على نموها وتنظيمها بدل أن تكون موقوفة على توقيفها، إلى العمل على إخضاعها أو تدميرها. وحينئذ، فإن حق الموت سينزع إلى الإنتقال أو على الأقل إلى الإعتماد على مستلزمات سلطة تدير الحياة وإلى الإنتظام على ما تطلبه. إن هذا الموت، الذي كان ينهض على حق الملك في أن يدافع عن نفسه أو على طلب أن يدافع عنه، سيظهر على أنه الضد البسيط للحق الذي للجسم الإجتماعي كله في تأمين حياته والمحافظة عليها وتطويرها. ومع ذلك، فإن الحروب لم تكن أبدا أكثر دموية مما كانت عليه منذ القرن التاسع عشر، ولم تكن الأنظمة أبدا، حتى مع كل التحفظات، قد مارست إلى هذا الوقت على سكانها مثل هذه المجازر. غير أن

---

(1) - « فكما ان جسما مركبا يمكن ان تكون له كيفيات لا توجد في أي من الأجسام البسيطة للخليط الذي هو مكون منه، كذلك يمكن لجسم اخلاقي ان تكون له، بمقتضى الوحدة ذاتها للأشخاص الذين يتركب منهم، بعض الحقوق التي لم يكن يملكها قطعا اي من الخواص، ولكن التي لا يمكن ان يمارسها سوى الموجهون. » .Pufendorf, Loc. cit., p. 452

سلطة الموت الهائلة هذه. ولربما أن هذا هو الذي يمنحها جزءا من قوتها ومن الصلافة التي بها دفعت بحدودها إلى أبعد مدى. إنما تتقدم الآن على أنها المكمل لسلطة تمارس إيجابيا على الحياة، تهتم بتدبيرها، وتثمينها، وتكثيرها، وممارسة مراقبات دقيقة وإنتظامات شاملة عليها. فالحروب لم تعد تجرى بإسم الملك الذي يجب الدفاع عنه؛ ولكنها باتت تجرى باسم وجود الجميع؛ وقد غدت شعوب بكاملها تتقاتل فيما بينها بإسم ضرورة أن تحيا. لقد صارت المجازر حيوية. فكمديرة للحياة والموت، للأجساد والجنس، قادت كثير من الأنظمة كثيرا من الحروب، بقتلها لكثير من الناس. وبقلب يسمح بإغلاق الدائرة، كانت تكنولوجيا الحروب كلما مالت بها نحو التدمير الشامل، إنتظم بالفعل القرار الذي يفتحها والقرار الذي يأتي لختمها على المسألة العارية للبقاء. ولعل الوضعية الذرية هي اليوم في نقطة إنتهاء هذه السيرورة: فسلطة تعريض ساكنة ما إلى موت عام محقق هي الوجه الآخر لسلطة ضمان بقاء آخرين على قيد الحياة. إن مبدأ: القتل من أجل الحياة، الذي كان يسند خطة المعارك، صار اليوم مبدأ استراتيجية بين الدول؛ ولكن الوجود المعني لم يعد هو الوجود، القانوني، للسيادة، بل غدا هو الوجود، البيولوجي، للسكان. ولئن كانت الإبادة الجماعية هي بحق حلم السلطات الحديثة، فليس بالعودة اليوم لحق القتل القديم؛ وإنما لأن السلطة تتعين وتمارس على مستوى الحياة والنوع والجنس والظواهر الكثيفة للسكان.

كان بإمكاني أن أخذ، على مستوى آخر، مثال حكم الإعدام. لقد كان حكم الإعدام لزمن طويل، مع الحرب، هو الشكل الآخر لحق السيف؛ ولقد كان يشكل جواب الملك على من كان يهاجم إرادته وقانونه وشخصه. فالذين يموتون على منصة الإعدام أصبحوا أكثر فأكثر ندرة، بعكس الذين يموتون في الحروب. ولكن نفس الأسباب هي التي جعلت أن يصير هؤلاء أكثر عددا وأولئك أكثر ندرة. فبمجرد ما أعطت السلطة نفسها وظيفة تدبير الحياة، لم تكن نشأة العواطف الإنسانية، وإنما سبب وجود السلطة ومنطق ممارستها هما اللذان جعلا تطبيق حكم الإعدام أكثر فأكثر صعوبة. فكيف يمكن لسلطة أن تمارس، في الإماتة، أعلى إمتيازاتها، إذا كان دورها الأساسي هو ضمان ودعم وتقوية وتكثير الحياة

وتنظيمها؟ إن الإعدام بالنسبة لسلطة كهذه هو في أن واحد الحد والفضيحة والتناقض. من هنا كون أنه لم يكن من الممكن الإبقاء عليه إلا بإثارة، ليس فضاعة الجريمة نفسها، ولكن فضاعة المجرم وعدم قابليته للإصلاح، وحماية المجتمع منه. إننا نقتل بكيفية مشروعة تماما أولئك الذين يشكلون بالنسبة للآخرين نوعا من خطر بيولوجي.

ويمكن القول بأن الحق القديم لـ «الإ» ماتة و «الإبقاء» على الحياة قد إستبدلته سلطة «الإ» حياء أو «الرفض» في الموت. وربما أن على هذا النحو يفسر هذا الإحتقار للموت الذي يسجله الإهمال الحديث للطقوس التي كانت ترافقه. فالعناية التي يتجنب بها الموت هي أقل إرتباطا بقلق جديد قد يجعله لا يطاق بالنسبة لمجتمعاتنا من كون أن إجراءات السلطة لم تنقطع عن الإنصراف عنه. ومع الإنتقال من عالم إلى آخر، كان الموت إبدالا لسيادة أرضية بأخرى أكثر قوة على نحو خاص ؛ أما البذخ الذي كان يلفه، فقد كان يتعلق بالإحتفالية السياسية. فعلى الحياة الآن، وعلى طول جريانها بالذات تقيم السلطة قبضاتها ؛ والموت هو حدها، اللحظة التي تفلت منها ؛ إنها غدت النقطة الأكثر سرية للوجود، الأكثر «خصوصية». لذلك يجب الانستغرب لكون الإنتحار -الذي كان يعتبر في الماضي جريمة لأنه كان كيفية للتعدي على حق الموت الذي كان للملك، هنا في الدنيا، أو لله هناك في الآخرة، وحده حق ممارسته- قد صار خلال القرن التاسع عشر أحد السلوكات الأولى التي دخلت حقل التحليل السوسيولوجي ؛ لقد كان يبرز على حدود وفي فجوات السلطة التي تمارس على الحياة، الحق الفردي والخاص للموت. إن هذا الإصرار على الموت، الغريب جدا ومع ذلك المنتظم جدا، الثابت جدا في تجلياته، والقليل قابلية للتفسير بالتالي بخصوصيات أو حوادث فردية، كان أحد أولى إندهاشات مجتمع كانت فيه السلطة السياسية لتوها قد منحت لنفسها مهمة إدارة الحياة.

وبشكل ملموس، فقد تطورت هذه السلطة على الحياة، منذ القرن السابع عشر، في شكلين رئيسيين ؛ ليسا متضادين، وإنما يشكلان بالأحرى قطبا تطور

ربطت بينهما شبكة وسيطة كاملة من العلاقات. لقد تم تركيز أحد القطبين، الأول في التكوين على ما يبدو، على الجسد كآلة : فترويضه، والرفع من كفاءاته، وإنتزاع قواه، والنمو المتوازي لمنفعته وإنقياده، وإندماجه في منظومات للمراقبة فعالة وإقتصادية، كل هذا كانت قد أمنته إجراءات لسلطة تحدد «الإنضباطات» : «تشريح - سياسي للجسد البشري». أما القطب الثاني، الذي تكون فيما بعد، نحو أواسط القرن الثامن عشر، فقد تركز على الجسد - النوع، على الجسد الذي تخترقه ميكانيكا الحي والذي يستخدم كعماد للسيرورات البيولوجية : فالتكاثر، والولادات والوفيات، ومستوى الصحة، ومدة الحياة، وطول العمر مع كل الشروط التي يمكنها أن تجعلها تتغير ؛ كل هذا كان التكفل به ينجز بواسطة سلسلة كاملة من التدخلات و«المراقبات الإنتظامية» : «بيولوجيا - سياسية للسكان». وهكذا، فإن إنضباطات الجسد وإنتظامات السكان كانتا تشكلان القطبين اللذين إنبسط حولهما تنظيم السلطة على الحياة. وإن الإقامة، خلال العصر الكلاسيكي، لهذه التكنولوجيا الكبرى المزدوجة الوجه - التشريحية والبيولوجية، المفردة والمخصصة، الموجهة نحو إنجازات الجسد والناظرة صوب سيرورات الحياة - تميز سلطة لم تعد ربما وظيفتها العليا هي أن تقتل وإنما أن تستثمر الحياة في كافة تجلياتها.

إن قوة الموت البالية التي كانت ترمز فيها سلطة الملك، تغطيها الآن بعناية إدارة الأجساد والتدبير الحسابي للحياة. التطور السريع خلال العصرالكلاسيكي لأنظمة متنوعة - مدارس، إعداديات، ثكنات، معامل؛ والظهور أيضا، في حقل الممارسات السياسية والملاحظات الإقتصادية، لمشكلات الولادة، وطول الحياة، والصحة العمومية، والسكن، والنزوح؛ وإذن إنفجار لتقنيات عديدة ومتنوعة للحصول على إخضاع الأجساد ومراقبة السكان. هكذا دشن عهد «البيو - سلطة»(السلطة البيولوجية). غير أن الاتجاهين اللذين كانت هذه السلطة تتطور داخلهما كانا لازالا يظهران في القرن الثامن عشر منفصلين عن بعضهما بوضوح. فمن جهة الإنضباط، هناك مؤسسات كالجيش أو المدرسة ؛ وهناك أفكار حول التاكتيك والتعلم والتربية وحول نظام المجتمعات ؛ فهي تمتد من التحليلات العسكرية الضيقة للماريشال دوساكس (Maréchal de Saxe) إلى

الأحلام السياسية لغيبير(Guibert) أولسرفان (Servan). ومن جهة إنتظامات السكان، فهناك الديمغرافيا، هناك تقدير العلاقة بين الموارد والسكان، هناك جدولة الثروات وإنتقالها، جدولة الأعمار ومدتها الزمنية المحتملة : هناك كيسني (Quesnay) وموهو(Mohau) وسوسميلش (Sussmilch). وفي هذا الإطار، فإن فلسفة «الايديولوجيين» كنظرية للفكرة، للعلامة، للنشأة الفردية للإحساسات، ولكن أيضا للتركيب الإجتماعي للمصالح، الإيديولوجيا كمذهب للتعلم ولكن أيضا للعقد وللتكوين المنتظم للجسم الإجتماعي، تشكل دون شك الخطاب المجرد التي تمت فيه محاولة التنسيق بين هاتين التقنيتين للسلطة بغاية وضع نظرية عامة عنهما. والواقع أن تمفصلهما سوف لن يتم على مستوى خطاب تأملي صرف، وإنما في شكل ترتيبات ملموسة ستشكل التكنولوجيا الكبرى للسلطة في لقرن التاسع عشر : ولعل مركب الجنسانية سيكون أحد هذه الترتيبات، وأكثرها همية على الإطلاق.

على أن هذه البيو-سلطة كانت، ما في ذلك شك، عنصرا لا بد منه لتطور لرأسمالية ؛ فالرأسمالية لم تتمكن من تأمين ذاتها إلا بثمن الإدراج المراقب للأجساد في جهاز الإنتاج وبواسطة مطابقة الظواهر السكانية مع السيرورات الإقتصادية. غير أنها تطلبت أكثر من ذلك، فلقد كانت بحاجة إلى نمو هذه وتلك، وفي نفس الوقت إلى تقويتها وقابليتها للإستعمال وإمتثاليتها ؛ لقد كانت في حاجة إلى طرائق للسلطة كفيلة بمضاعفة القوى والكفاءات والحياة بصفة عامة، دون أن تجعلها مع ذلك أصعب على الإخضاع ؛ ولئن كان تطور الأجهزة الكبرى للدولة، كـ «مؤسسات» للسلطة، قد أمن الحفاظ على علاقات الإنتاج، فإن أوليات التشريح-البيو-السياسي، المبتكرة في القرن الثامن عشر كـ «تقنيات» للسلطة حاضرة على كل مستويات الجسم الإجتماعي والمستعملة من لدن مؤسسات متنوعة جدا (الأسرة والجيش، المدرسة أو الشرطة، الطب الفردي أو إدارة الجماعات) قد إشتغلت على مستوى السيرورات الإقتصادية، وإنبساطها، والقوى التي تعمل داخلها وتدعمها، وقد إشتغلت أيضا كعوامل للتمييز والتراتب الإجتماعي، مؤثرة على القوى الخاصة بهذه وتلك، ضامنة علاقات سيطرة وآثار

هيمنة ؛ إن مطابقة تراكم البشر مع تراكم رأس المال، ومفصلة نمو المجموعات البشرية على توسع القوى المنتجة، والتوزيع التفاضلي للربح، كانت كلها، جزئيا، قد صارت ممكنة بفعل ممارسة البيو ـ سلطة في إشكالها وبطرائقها المتعددة. فإستثمار الجسد الحي، وتثمينه، والإدارة التوزيعية لقواه، كانت في هذا الوقت أشياء لا مناص منها.

إننا نعرف كم مرة طرحت فيها مسألة الدور الذي يمكن أن تكون قد لعبته أخلاق زهدية في التكون الأول للرأسمالية ؛ غير أن ماحدث في القرن الثامن عشر في بعض البلاد الغربية، والذي تم ربطه بنمو الرأسمالية، هو ظاهرة أخرى تماما وربما ذات مدى أكبر من هذه الأخلاق الجديدة التي كانت تبدو أنها تحتقر الجسد؛ إنها لم تكن في شيء أقل من دخول الحياة في التاريخ ـ أعني دخول الظواهرالخاصة بحياة النوع البشري في نظام المعرفة والسلطة ـ في حقل التقنيات السياسية. إن الأمر لا يتعلق بالزعم أن في هذه اللحظة بالذات وقع أول إتصال للحياة بالتاريخ. بل بالعكس، كان ضغط البيولوجي على التاريخي قد ظل، على إمتداد ألاف السنين، قويا جدا؛ فالوباء والمجاعة كانا يشكلان الشكلين المأسويين الكبيرين لهذه العلاقة التي ظلت على هذا النحو موضوعة تحت علامة الموت. وبسيرورة دائرية، سمح النمو الإقتصادي والزراعي بوجه خاص للقرن الثامن عشر، وتزايد الإنتاجية والموارد الذي كان أسرع من النمو الديمغرافي الذي كان يساعد عليه، سمحا بأن تتراخى بعض الشيء هذه التهديدات العميقة : فعهد الفتوكات الكبرى للجوع والجدام. عدا بعض الإنبعاثات ـ إنتهى قبل الثورة الفرنسية ؛ وبدأ الموت يكف عن تطويق الحياة مباشرة. ولكن في ذات الوقت، كان تطور المعارف المتعلقة بالحياة بصفة عامة، وتحسين التقنيات الزراعية، والملاحظات والتدابير التي تستهدف الحياة وبقاء البشر، كانت كلها تساهم في هذه الإرتخاء : هكذا كان تحكم نسبي في الحياة يبعد البعض من وشوكات الموت. وفي فضاء اللعب المكتسب على هذا النحو، تدخلت طرائق للسلطة والمعرفة لتنظيمه وتوسيعه، وأخذت بعين الإعتبار سيرورات الحياة، وإهتمت بمراقبتها وتغييرها. هكذا بدأ الإنسان الغربي يتعلم شيئا فشيئا ما معنى أن يكون نوعا حيا في عالم حي، أن يكون له جسد وشروط وجود،

وإحتمالات حياة، وصحة فردية وجماعية، وقوى يمكن تغييرها وفضاء يمكن فيه توزيعها بطريقة أمثل. وللمرة الأولى في التاريخ بدون شك، ينعكس البيولوجي في السياسي ؛ فلم تعد واقعة الحياة هي هذا الأساس المنبع الذي لا ينبثق إلا لحظيا في مصادفة الموت وحتميته، بل إنها إنتقلت جزئيا إلى حقل مراقبة المعرفة وتدخل السلطة. وبخصوص هذه السلطة، فإن قضيتها لم تعد فقط هي قضية علاقتها بذوات قانونية يكون الموت هو القبضة النهائية عليها، وإنما صارت قضية علاقاتها بكائنات حية، والقبضة التي يمكنها أن تمارسها عليها ينبغي أن تتعين على مستوى الحياة نفسها ؛ فالتكفل بالحياة، أكثر من التهديد بالجريمة، هو الذي يعطي السلطة منفذها حتى الجسد. وإذا أمكننا أن نسمي «بيو - تاريخ» الضغوطات التي تتداخل بواسطتها حركات الحياة وسيرورات التاريخ مع بعضها البعض، فقد يكون علينا أن نتحدث عن «بيو - سياسة» للإشارة إلى ما يجعل الحياة وآلياتها تدخل ميدان الحسابات الصريحة، وما يجعل من السلطة المعرفة عاملا لتغيير الحياة البشرية ؛ ليس أبدا لأن الحياة كانت قد أدمجت بكيفية شمولية في تقنيات تسيطر عليها وتديرها ؛ فهي لا تكف عن الإنفلات منها. إن خارج العالم الغربي، توجد المجاعة على نطاق أهم من أي وقت مضى ؛ والمخاطر البيولوجية التي يتعرض لها النوع هي ربما أكبر، وعلى كل حال أخطر مما كانت عليه قل ميلاد علم الجراثيم. غير أن ما قد يمكننا أن ندعوه «عتبة الحداثة البيولوجية» لمجتمع ما إنما تتعين في اللحظة التي يدخل فيها النوع كرهان أساسي في إستراتيجياته السياسية الخاصة. لقد ظل الإنسان، لآلاف السنين، على ما كان عليه بالنسبة لأرسطو : حيوانا حيا، قادرا بالإضافة إلى ذلك على وجود سياسي ؛ أما الإنسان الحديث، فهو الحيوان الذي في سياسته توضع حياته ككائن حي موضع تساؤل.

لقد كان لهذاالتحول نتائج بالغة الأهمية. فلا فائدة في الإلحاح هنا على القطيعة التي حدثت حينئذ في نظام الخطاب العلمي وحول الكيفية التي أتت بها الإشكالية المزدوجة للحياة والإنسان لتخترق وتعيد توزيع نظام الإبيستمي الكلاسيكية. وإذا كانت مسألة الإنسان قد طرحت - في تميزه ككائن حي وفي تميزه بالعلاقة مع الأحياء - فإن سبب طرحها إنما ينبغي البحث عنه في النمط الجديد

لعلاقة التاريخ بالحياة : في هذا الموقف المزدوج للحياة الذي يضعها في آن واحد خارج التاريخ كضاحيته البيولوجية، وداخل التاريخية البشرية، مخترقة بتقنياتها المعرفية والسلطوية. ولا فائدة في الإلحاح كذلك على تكاثر التكنولوجيات السياسية التي ستستولي، إنطلاقا من هنا، على الجسد والصحة وطرق التغذية والسكن وشروط الحياة، بل على فضاء الوجود كله.

هناك نتيجة أخرى لهذا التطور الذي حصل في البيو-سلطة، وهي الأهمية المتزايدة التي إتخذتها لعبة المعيار على حساب المنظومة الشرعية للقانون. فالقانون لا يمكنه ألا يكون مسلحا ؛ وسلاحه، بإمتياز، هو الموت. وعلى الذين يخرقونه، فإنه يجيب، على الأقل كملجأ أخير، بهذاالتهديد المطلق. إن القانون يحيل دائما على السيف. ولكن سلطة لها مهمة التكفل بالحياة ستكون بحاجة إلى آليات متواصلة، إنتظامية وتصحيحية. فالأمر لم يعد يتعلق بتشغيل الموت في حقل السيادة، وإنما بتوزيع الحي في ميدان القيمة والمنفعة. لقد كان على سلطة كهذه أن تنعث وتقيس وتقدر وترتب، بدل أن تتجلى في لمعانها الإجرامي ؛ فليس عليها أن ترسم الخط الذي يفصل عن الرعايا الممتثلين، أعداء الملك ؛ بل إنها تنجز توزيعات حول المعيار. إنني لا أعني بهذا أن القانون سينمحي أو ان مؤسسات القضاء ستنزع إلى الزوال ؛ ولكنني أعني أن القانون سيشتغل دائما أكثر كمعيار، وأن المؤسسة القضائية إنما ستندمج أكثر فأكثر في مجموع إتصالي من الأجهزة (الطبية، الإدارية...الخ) وأن وظائفها ستكون بالخصوص إنتظامية. إن مجتمعا تطبيعيا هو الأثر التاريخي لتكنولوجيا سلطوية متمركزة على الحياة. وبالعلاقة مع المجتمعات التي عرفناها إلى حدود القرن الثامن عشر، فقد دخلنا مرحلة تراجع القانوني ؛ إن الدساتير المكتوبة في العالم أجمع منذ الثورة الفرنسية، والمدونات المحررة والمعدلة، وكل النشاط التشريعي الدائم والصاخب، كل هذا ينبغي ألا يخدعنا : فهذه هي الأشكال التي تجعل سلطة تطبيعية بالأساس تحظى بالقبول.

وضد هذه السلطة التي كانت لا تزال جديدة في القرن التاسع عشر، إعتمدت القوى التي قاومتها على هذا الشيء نفسه الذي تستثمره تلك السلطة - أي على

الحياة وعلى الإنسان من حيث هو كائن حي. ومنذ القرن التاسع عشر، لم تعد المعارك الكبرى التي ترفض المنظومة العامة للسلطة تجري باسم العودة إلى الحقوق القديمة، أو بالنظر إلى الحلم الألفي لدورة الازمان وعصر ذهبي. إننا لم نعد ننتظر أمبراطور الفقراء، ولا مملكة الأيام الأخيرة، ولا فقط إعادة إقامة العدالات التي نتخيلها سلفية؛ إن ما هو مطلوب ومايسعى إليه كهدف، هو الحياة، مفهومة كحاجيات أساسية، كما هية ملموسة للإنسان، كإنجاز لكموناته، ككمال للممكن. ولا يهم إن كان الأمر يتعلق أو لا يتعلق بطوباوية؛ فلدينا هنا سيرورة صراع واقعية جدا؛ وقد أخذت الحياة كموضوع سياسي بمعنى ما حرفيا وردت ضد المنظومة التي كانت تهتم بمراقبتها. فالحياة، أكثر بكثير من الحق، هي التي صارت حينئذ رهان الصراعات السياسية، حتى وإن صيغت هذه الصراعات من خلال تأكيدات الحق. إن «الحق» في الحياة، في الجسد، في الصحة، في السعادة، في إشباع الحاجات، «الحق»، فيما وراء كل الإضطهادات أو «الإستيلابات»، في العثور على من نحن وعلى ما يمكن أن نكون، هذا «الحق» المستعصي على الفهم إلى حد كبير بالنسبة للمنظومة القانونية الكلاسيكية، إن هذا الحق كان هو الرد السياسي على كل هذه الإجراءات السلطوية الجديدة التي لا تتعلق، هي كذلك، بالحق التقليدي للسيادة.

x***

على هذا العمق يمكن أن تفهم الأهمية التي إتخذها الجنس كرهان سياسي. ذلك أنه يقوم في نقطة إتصال المحورين اللذين تطورت على طولهما كل التكنولوجيا السياسية للحياة. فهو، من جهة، يتعلق بأنظمة أنضباط الجسد: ترويض، تقوية وتوزيع القوى، مطابقة وإقتصاد الطاقات. ومن جهة أخرى، يتعلق بإنتظام السكان بكل الاثارالشاملة التي يحدثها. إنه يندمج بشكل متزامن في السجلين معا؛ وهو يتيح الفرصة لحراسات لامتناهية الصغر، لمراقبات كل لحظة، لإعدادات فضائية ذات تدقيقية قصوى، لفحوص طبية أو نفسية لا متناهية، لسلطة مجهرية كاملة على الجسد؛ ولكنه يفسح المجال أيضا لتدابير كثيفة،

لتقديرات إِحصائية، لتدخلات تستهدف الجسم الإجتماعي كله أو مجموعات مأخوذة في كليتها. فالجنس هو في آن واحد منفذ إلى حياة الجسد وإلى حياة النوع. وهو يستخدم كقالب للإنضباطات وكمبدإ للإنتظامات. لهذا السبب كانت الجنسانية، في القرن التاسع عشر، تلاحق حتى في أصغر تفاصيل وجود الناس، وتطارد في التصرفات وفي الأحلام، ويرتاب في أمرها تحت أقل الحماقات، وتلاحق حتى في السنوات الأولى للطفولة ؛ لقد صارت رقم الفردانية، في آن واحد ما يسمح بتحليلها ومايجعل من الممكن ترويضها. ولكننا نراها تصير أيضا موضوعة عمليات سياسية، تدخلات إقتصادية (الحض على الإنجاب أو توقيفه)، وحملات إيديولوجية لتهذيب الأخلاق أو لتحميل المسؤولية : إنها تبرز ويلوح بها كمؤشر على قوة مجتمع، تكشف عن طاقته السياسية كما عن حيويته البيولوجية. ومن طرف تكنولوجيا الجنس هذه إلى طرفها الاخر، تتدرج سلسلة كاملة من تاكتيكات متنوعة تركب، حسب نسب متغيرة، هدف ضبط الجسد مع هدف إنتظام السكان.

من هنا أهمية خطوط الهجوم الأربعة الكبرى التي تقدمت على طولها، منذ قرنين من الزمان، سياسية الجنس. لقد كان كل واحد منها كيفية معينة لتركيب التقنيات الإنضباطية مع الطرائق الإنتظامية. فقد إعتمد الخطان الأولان على متطلبات للإنتظام - على موضوعاتية كاملة للنوع والخلفة والصحة الجماعية - للحصول على آثار على مستوى الإنضباط؛ لقد تمت جنسنة الطفل من أجل صحة النسل (لقد تم تقديم الجنسانية المبكرة منذ القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، في آن واحد على أنها تهديد وبائي يجازف بالتعريض للخطر لا الصحة المستقبلية للراشدين وحسب، ولكن أيضا مستقبل المجتمع والنوع بكامله) ؛ وقد تمت هسترة النساء، التي إستدعت تطبيبا دقيقا لجسدهن وجنسهن، باسم المسؤولية التي قد يتحملنها حيال صحة أطفالهن وصلابة المؤسسة الأسرية، وحيال خلاص المجتمع كله. غير أن العلاقة العكسية هي التي لعبت بخصوص مراقبة الولادات والتطبيب النفسي / العقلي للشذوذات : فالتدخل هنا كان ذو طبيعة إنتظامية، ولكن كان ينبغي له أن يعتمد على متطلب الإنضباطات

والترويضات الفردية. وبصفة عامة، وعند ملتقى «الجسد» و«السكان»، صار الجنس هدفا مركزيا بالنسبة لسلطة تنظم نفسها حول إدارة الحياة عوض التهديد بالموت.

لقد ظل الدم، لزمن طويل، عنصرا مهما في آليات السلطة، في تجلياتها وفي طقوسها. فالبنسبة لمجتمع تطغى فيه منظومات التزاوج، والشكل السياسي للملك، والتمايز بين أنظمة وطبقات مغلقة، وقيمة الأنساب، وبالنسبة لمجتمع تصير فيه المجاعة والأوبئة ومختلف ضروب العنف موتا مداهما، يشكل الدم إحدى القيم الجوهرية؛ ولعل ثمنه إنما يرجع في آن واحد إلى دوره الأداتي (القدرة على إسالة الدم)، إلى إشتغاله في نظام العلامات (إمتلاك دم معين، الإنتماء إلى نفس الدم، قبول المخاطرة بالدم)، وإلى عرضيته أيضا (سهل الإراقة، معرض للنضوب، سريع الإختلاط، قابل للتعفن بسرعة). مجتمع دم - كنت سأقول مجتمع «دموية»: شرف الحرب والخوف من المجاعات، إنتصار الموت، ملك ذوسيف، جلادون وتعذيبات، تتكلم السلطة من «خلال» الدم؛ والدم «واقع ذو وظيفة رمزية». أما نحن، فإننا في مجتمع لـ«الجنس» أو بالأحرى «ذي جنسانية»: فآليات السلطة تتوجه إلى الجسد، إلى الحياة، إلى ما يجعلها تتكاثر، إلى ما يقوي فيها النوع، وحيويته وقدرته على السيطرة أو أهليته لأن يستعمل. صحة، نسل، ذرية، مستقبل النوع، حيوية الجسم الإجتماعي، هنا تتكلم السلطة «عن» الجنسانية و«إلى» الجنسانية؛ وليست هذه الأخيرة علامة أو رمزا، بل إنها موضوعا وهدفا. ولعل ما يشكل أهميتها ليس ندرتها أو عرضيتها وإنما ما هو ملحا حيتها وحضورها الخفي وكون أنها توجد في كل مكان مشتعلة ومهابة. فالسلطة ترسمها، تثيرها وتستخدمها على أنها المعنى المتكثر الذي يجب دائما إعادة إخضاعه للمراقبة لكي لا ينفلت أبدا؛ فالجنسانية هي «أثر له قيمة معنى». إنني لا أريد أن أقول إن استبدال الدم بالجنس يلخص لوحده التحولات التي تطبع عتبة حداثتنا. فليست روح حضارتين أو المبدأ المنظم لشكلين ثقافيين هو الذي أحاول أن أعبر عنه؛ أنني أبحث عن الأسباب التي من أجلها، بعيدا عن أن تكون قد قمعت في المجتمع المعاصر، فإن الجنسانية هي فيه، على العكس من ذلك،

موضوع أثارة دائمة. إن الإجراءات الجديدة للسلطة التي تبلورت أثناء العصر الكلاسيكي والتي دخلت حيز التنفيذ في القرن التاسع عشر هي التي جعلت مجعتمعاتنا تنتقل من « رمزية للدم » إلى « تحليلية للجنسانية » . وهكذا نرى أنه إذا كان هناك شيء ما من جهة القانون والموت والخرق والرمزية والسيادة، فهو الدم؛ أما الجنسانية، فهي من جهة المعيار والمعرفة والحياة والمعنى والإنضباطات والإنتظامات.

لقد عاصر ساد (Sade) والنساليون الأوائل هذا الإنتقال من « الدموية » إلى « الجنسانية » . ولكن، على حين أن الأحلام الأولى لتحسين النوع قد قلبت كل مشكلة الدم إلى تدبير إكراهي جدا للجنس (فن تحديد الزيجات الجديدة، وأحداث الخصوبات المأمولة، وتأمين صحة وطول عمر الأطفال)، وعلى حين أن الفكرة الجديدة للنسل قد اتجهت نحو محو المميزات الأرستقراطية للدم لكي لا تبقي إلا على الآثار المراقبة للجنس، فإن ساد (Sade) سيعيد نقل التحليل الشامل للجنس إلى الآليات المحنقة للسلطة القديمة للسيادة وتحت الإمتيازات البالية المحتفظ بها كليا للدم ؛ فالدم يجري على طول المتعة - دم التعذيب والسلطة المطلقة، دم الطبقة المغلقة على نفسها والذي يحترم لذاته والذي يراق مع ذلك في الطقوس الكبرى للقتل الأبوي والإتصال الجنسي بالمحرم، دم الشعب الذي يسال بلا حساب مادام أن الذي يجري في عروقه ليس حتى جديرا بأن يسمى. إن الجنس عند ساد هو بدون معيار، بدون قاعدة ذاتية قد يكون بإمكانها أن تصاغ إنطلاقا من طبيعته الخاصة ؛ ولكنه خاضع للقانون اللامحدود لسلطة لا تعرف هي نفسها إلا قانونها الخاص ؛ وإذا حدث له أن فرض على نفسه، لعبا، نظام التدرجات المنظبطة بعناية في أيام متعاقبة، فإن هذه الممارسة تقوده إلى ألا يعود غير النقطة الخالصة لسيادة فريدة وعارية : الحق اللامحدود للمسخ الفائق - القوة، لقد إبتلع الدم الجنس.

والواقع أن تحليلية الجنسانية ورمزية الدم، على الرغم من أنهما تتعلقان في مبدئهما بنظامين من السلطة متمايزين، فإنهما لم تتعاقبا (أكثر من هاتين السلطتين ذاتيهما) دون تشابكات وتفاعلات أو أصداء. وبكيفيات مختلفة، فقد هيمن الإنشغال بالدم والقانون، منذ ما يناهز القرنين من الزمان، على إدارة

الجنسانية. ومن بين هذه التداخلات، هناك إثنين بارزين وملفتين للنظر، واحد بسبب أهميته التاريخية، والاخر بسبب المشكلات النظرية التي يطرحها. لقد حدث، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن تم استدعاء موضوعاتية الدم لتنعش وتدعم بعمق تاريخي كامل نمط السلطة السياسية التي كانت تمارس من خلال مركبات الجنسانية. في هذه النقطة بالذات تكونت العنصرية (العنصرية في شكلها الحديث، الدولتي والبيولوجياتي) : فقد إستقبلت سياسة كاملة للإنسان، للأسرة، للزواج، للتربية، للتراتبية الإجتماعية، للملكية، وسلسلة طويلة من التدخلات الدائمة على مستوى الجسد والتصرفات والصحة والحياة اليومية، إستقبلتا حينئذ لونهما وتبريرهما للهم الميتي لحماية صفاء الدم ونصرة النسل. ولعل النازية كانت، بدون شك، التركيب الأكثر سذاجة والأكثر مكرا ـ وهذا لأن تلك ـ لإستيهامات الدم مع أعلى قمم السلطة الإنطباطية. فالتنظيم النسالي للمجتمع، مع ما كان يمكنه أن يتضمنه من إمتداد وتقوية للسلطات ـ المجهرية، تحت غطاء لا محدود، كان يترافق مع تمجيد حلمي لدم سام؛ وقد كان هذا التمجيد يتضمن في آن واحد الإبادة الممنهجة للآخرين والمخاطرة بالتعرض لتضحية كلية. ولقد أراد التاريخ أن تبقى السياسة الهتليرية للجنس ممارسة مضحكة، بينما كانت أسطورة الدم تتحول، هي من جهتها، إلى أكبر مجزرة يمكن للبشر، في الوقت الحاضر، أن يتذكرها.

وعلى النقيض من ذلك، يمكننا أن نتتبع، منذ نفس هذه النهاية للقرن التاسع عشر، الجهد النظري الذي بذل من أجل إعادة إدراج موضوعاتية الجنسانية في منظومة القانون والنظام الرمزي والسيادة. ولعل الشرف السياسي للتحليل النفسي .أو على الأقل لما كان قد تمكن من أن يكون فيه أكثر إنسجاما ـ هو أنه قد إشتبه (وهذا منذ نشأته، أي منذ خط قطيعته مع الطب العقلي ـ العصبي لفساد الأصل) في ما كان يمكن أن يكون هناك من تكثر غير قابل للتعويض في هذه الآليات السلطوية التي كانت تزعم مراقبة وإدارة يومية الجنسانية : من هنا الجهد الفرويدي (كرد فعل دون شك على الصعود الهائل للعنصرية التي كانت معاصرة له) لإعطاء الجنسانية القانون كمبدإ ـ قانون الرباط الزوجي، والقرابة المحظورة، والأب

ـ الملك، وبإختصار لإستدعاء كل النظام القديم للسلطة حول الرغبة. وإلى هذا يدين التحليل النفسي ـ بإستثناءات قليلة ومن حيث الأساس ـ بأن كان في تعارض نظري وعملي كلي مع الفاشية. غير أن هذا الموقف للتحليل النفسي كان قد إرتبط بظرفية تاريخية دقيقة. ولا شيء يمكنه أن يمنع من ألا يكون تفكير الجنسي حسب سلطة القانون والموت والدم والسيادة ـ كيفما كانت الإحالات على ساد وعلى باتاي (Bataille)، وكيفما كانت ضمانات «التخريب» التي تطلب منهما ـ ألا يكون في نهاية المطاف «رواية ـ رجعية» للتاريخ. إنه ينبغي تفكير مركب الجنسانية إنطلاقا من تقنيات السلطة التي هي معاصرة له.

****

سيقال لي : هذا سقوط في تاريخانية مسرعة أكثر منها جذرية ؛ وهذا تجنب لفائدة ظواهر، ربما متغيرة، ولكنها هشة، ثانوية وبالإجمال سطحية، تجنب للوجود الثابت بيولوجيا للوظائف الجنسية ؛ إن هذا كلام عن الجنسانية كما لو كان الجنس لا وجود له. وقد يكون من الحق الإعتراض عليَّ بالقول : «إنك تزعم القيام بتحليل مفصل للسيرورات التي بواسطتها تمت جنسنة جسد النساء، وحياة الأطفال، والروابط الأسرية وشبكة واسعة كاملة من العلاقات الإجتماعية. إنك تريد أن تصف هذا الصعود الهائل للهم الجنسي منذ القرن الثامن عشر والإصرار الشديد المتزايد الذي صرفناه في الإشتباه بالجنس في كل مكان. ليكن ؛ ولنفرض فعلا أن آليات السلطة قد إستخدمت لآثارة و«تهييج» الجنسانية بدل قمعها. ولكن ها أنت قد بقيت أقرب كثيرا مما فكرت دون شك أنك فد إنفصلت عنه ؛ وفي العمق، فإنك تبين ظواهر إنتشار وإنغراس وتثبيت الجنسانية، وتحاول أن تبرز ما يمكننا أن ندعوه تنظيم «مناطق حساسة» في الجسد الإجتماعي ؛ ولكن ربما أنك لم تفعل شيئا آخر سوى أنك نقلت إلى نطاق سيرورات منتشرة آليات سبق للتحليل النفسي أن كشف عنها بدقة على مستوى الفرد. إلا أنك تلغي الشيء الذي تم إنطلاقا منه هذا التجنسن والذي لا يتجاهله التحليل النفسي من جهته ـ الا وهو الجنس. فقبل فرويد، كنا نبحث عن موضعة الجنسانية بشكل ضيق جدا : في

الجنس، في وظائفه التناسلية، في تموضعاته التشريحية المباشرة؛ كنا نرتد على حد بيولوجي أدنى - عضو، غريزة، هدفية. أما أنت، فإنك في وضع متماثل ومعكوس : فلا يبقى بالنسبة إليك غير آثار بدون سند، وتفرعات لاجذرلها، وجنسانية بلا جنس. إخصاء هنا أيضا ».

في هذه النقطة، يجب التمييز بين سؤالين، فمن جهة : هل يتضمن تحليل الجنسانية كـ« **مركب سياسي** »، **بالضرورة** إلغاء الجسد والتشريح البيولوجي والوظيفي؟ عن **هذا السؤال الأول، أعتقد** أنه يمكننا أن نجيب بلا. وعلى كل حال، فإن غاية هذا البحث هي بيان كيف تتمفصل مركبات للسلطة مباشرة على الجسد - على أجساد ووظائف وسيرورات فيزيولوجية وأحاسيس ومتع ؛ وبعيدا عن أن على الجسد أن يمنحى، فإن الأمر يتعلق بالعمل على إبرازه في تحليل قد لا يتتالى فيه البيولوجي والتاريخي، كما في تطورية السوسيولوجيين القدامى، وإنما قد يرتبطان فيه حسب تعقد متزايد بقدر ما تتطور التكنولوجيات الحديثة للسلطة التي تتخذ من الحياة هدفا للتدخل. وإذن، فالمسألة ليست هي مسألة « تاريخ للعقليات » قد لا يعتبر الأجساد إلا بالكيفية التي تم إدراكها بها أو التي بواسطتها أعطيت تلك الأجساد معنى وقيمة ؛ وإنما هي مسألة « تاريخ للأجساد » والكيفية التي تم بها إستثمار ما هو أكثر مادية وأكثر حياة فيها.

سؤال آخر، متميز عن الأول : أليست هذه المادية التي نحيل عليها هنا هي مادية الجنس، ثم اليست هناك مفارقة في إرادة كتابة تاريخ للجنسانية على مستوى الأجساد دون أن يكون هناك أي شيء يتعلق بالجنس ؟ وبعد، ألا تتوجه السلطة التي تمارس من خلال الجنسانية، بشكل مميز، إلى هذا العنصر من الواقع الذي هو « الجنس » - الجنس بصفة عامة؟ فألا تكون الجنسانية، بالعلاقة مع السلطة، ميدانا خارجيا قد تفرض هذه السلطة نفسها عليه، وأن تكون، على العكس من ذلك، أثرا وأداة لترتيباتها، فهذا أمر يمكن قبوله. ولكن الجنس، أليس بالعلاقة مع السلطة، هو « الآخر » بينما هو بالنسبة للجنسانية المركز الذي توزع حوله آثارها ؟ والحال أن فكرة « الـ» جنس هذه بالضبط هي التي لا يمكننا قبولها دون فحص.

فهل « الجنس »، في الواقع، هو نقطة رسو تسند تجليات « الجنسانية »، أم هو فكرة معقدة، مكونة تاريخيا داخل مركب الجنسانية؟ وعلى كل حال، فإنه يمكننا أن نبين كيف تكونت فكرة « الجنس » هذه من خلال مختلف إستراتيجيات السلطة وما هو الدور المحدد الذي لعبته فيها.

فعلى طول الخطوط الكبرى التي تطور على إمتدادها مركب الجنسانية منذ القرن التاسع عشر، نرى تبلور هذه الفكرة أنه يوجد شيء آخر غير أجساد وأعضاء وتموضعات جسدية ووظائف ومنظومات تشريحية ـ فيزيولوجية وأحاسيس ومتع. شيء آخر وأكثر، شيء له خاصياته الملازمة وقوانينه الخاصة : إنه « الجنس ». وهكذا، فقد تم، في سيرورة هسترة المرأة مثلا، تعريف « الجنس » بطرق ثلاثة : إنه ما يشترك في إمتلاكه الرجل والمرأة على حد سواء ؛ إنه هو ما ينتمي أيضا وبامتياز إلى الرجل، وبالتالي ما ينقص المرأة ؛ ولكن كذلك هو ما يشكل لوحده جسد المرأة، منتظما أياه كله على وظائف الإنجاب ومضطربا إياه بدون إنقطاع بواسطة آثار هذه الوظيفة نفسها ؛ على هذا النحو تؤول الهيستيريا، في هذه الإستراتيجية، على أنها لعبة الجنس من حيث إنه هو « هذا » و« ذاك »، كل وجزء، مبدأ ونقص. أما في جنسنة الطفولة، فقد تبلورت فكرة جنس حاضر (من حيث التشريح) وغائب (من وجهة نظر الفيزيولوجيا)، حاضر كذلك إذا اعتبرنا نشاطه وغائب إذا رجعنا إلى هدفيته التناسلية ؛ أو أيضا راهن في تجلياته ولكن متخف في آثاره التي سوف لن تظهر في خطورتها المرضية إلا فيما بعد ؛ وعند الراشد، إذا كان جنس الطفل لازال حاضرا، ففي شكل سببية سرية خفية تنزع إلى الغاء جنس البالغ (لقد كان من إحدى عقائد طب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إفتراض أن النضج الجنسي المبكر إنما يسبب العقم فيما بعد، والعجز الجنسي، والبرودة وعدم القدرة على الإحساس باللذة وتبنيج الحواس) ؛ وهكذا، فبجنسنة الطفولة تم تكوين فكرة جنس موسوم باللعبة الأساسية للحضور والغياب، للخفي والجلي ؛ وقد يكشف الإستنماء مع الآثار التي تمنح له وبكيفية متميزة عن هذه اللعبة للحضور والغياب، للجلي والخفي. وأما في التطبيب العقلي للشذوذات، فلقد تمت إحالة الجنس على وظائف بيولوجية وعلى جهاز تشريحي ـ فيوزيولوجي يعطيه « معناه »، أي

قصديته ؛ ولكنه يحال أيضا على غريزة تجعل من الممكن، من خلال تطورها الخاص وحسب الموضوعات التي يمكنها أن تتعلق بها، ظهور التصرفات الشاذة، وتعقل نشأتها على هذا النحو يتعرف « الجنس » بتشابك وظيفي وغريزي، هدفي ودلالي ؛ وبهذا الشكل، فإنه يتجلى أفضل من أي مكان آخر في هذا الشذوذ -النموذج، في هذا « التوله الجنسي » الذي إستخدم، منذ 1877 على الأقل، كخيط موجه في تحليل كل الإنحرافات الأخرى، لأن فيه كان يقرأ بوضوح تعلق الغريزة بموضوع على نمط التوحد التاريخي واللاتلائم البيولوجي. وأخيرا، يوصف « الجنس »، في مجموع التصرفات الإنجابية على أنه يوجد بين قانون للواقع (الذي تشكل الضرورات الإقتصادية شكله المباشر والأكثر فضاضة) وإقتصاد للمتعة يحاول دوما أن يحتال عليه حين لا يتجاهله ؛ فأشهر « الخدع »، خدعة « الجماع المقطوع » (coïtus interruptus)، إنما تمثل النقطة التي تجبر فيها سلطة الواقع على وضع حد للذة والتي تجد فيها اللذة مكانا للبروز رغم الإقتصاد الذي يحدده الواقع. وهكذا نرى بأن مركب الجنسانية، في إستراتيجياته المختلفة، هو الذي يضع فكرة « الجنس » هذه ؛ وتحت الأشكال الأربعة الكبرى للهيستيريا والإستحلام والتوله الجنسي والجماع المقطوع، فإنها تعمل على إظهاره على أنه خاضع للعبة الكل والجزء، المبدأ والنقص، الغياب والحضور، الإسراف والعجز، الوظيفة والغريزة، الهدفية والمعنى، الواقع واللذة. على هذا النحو تشكل شيئا فشيئا هيكل نظرية عامة في الجنس.

والحال أن هذه النظرية، التي تولدت بهذا الشكل، قد مارست في مركب الجنسانية عددا معينا من الوظائف جعلتها ضرورية. وقد كانت ثلاثة من بين هذه الوظائف مهمة جدا. أولا، لقد سمحت فكرة « الجنس »، وحسب وحدة مصطنعة، بتجميع عناصر تشريحية، ووظائف بيولوجية وتصرفات وإحساسات ومتع، وقد سمحت بالعمل على تشغيل هذه الوحدة الوهمية كمبدإ سببي، معنى كلي الحضور، سر يجب إكتشافه في كل مكان : وإذن، فلقد تمكن الجنس من الإشتغال كدال فريد وكمدلول كوني. ثم إنه عندما تقدم، توحيديا، كتشريح ونقص، كوظيفة وكمون، كغريزة ومعنى، فقد إستطاع أن يعلم خط الإتصال

بين معرفة عن الجنسانية البشرية والعلوم البيولوجية للتوالد ؛ هكذا تلقت الأولى (المعرفة)، ودون أن تستعير واقعيا أي شيء من الثانية (العلوم البيولوجية) - ما عدا بعض المماثلات المشكوك فيها وبعض المفاهيم المجتثة- تلقت بواسطة إمتياز الجوار ضمانة بالعلمية التامة ؛ ولكن بواسطة هذا الجوار ذاته أمكن لبعض مضامين البيولوجيا والفيزيولوجيا أن تستخدم كمبدإ للإستواء بالنسبة للجنسانية البشرية. وأخيرا، فإن فكرة الجنس قد أمنت قلبا جوهريا ؛ فلقد سمحت بقلب تمثل علاقات السلطة بالجنسانية وبالعمل على إظهار هذه الآخيرة لا في علاقتها الجوهرية والإيجابية بالسلطة، وإنما على أنها مترسخة في مستوى مميز وغير قابل للإختزال تحاول السلطة قدر ما تستطيع أن تخضعه؛ على هذا النحو، تتيح فكرة « الجنس » تجنب ما يكون « سلطة » السلطة ؛ إنها تسمح بالا تفكر السلطة الا كقانون ومحظور. إن الجنس، هذه السلطة التي تظهر لنا أنها تسيطر علينا، وهذا السر الذي يبدو لنا أنه واقع تحت كل ما يشكلنا، وهذه النقطة التي تفتتنا بالسلطة التي تظهرها وبالمعنى الذي تخيفه، إن هذا الجنس الذي نطلب منه الكشف عمن نكون ونطلب منه أن يحرر لنا ما يعرفنا، إنه ليس بدون شك غير نقطة مثالية صيرها ضرورية مركب الجنسانية وإشتغاله. إنه ينبغي ألا نتخيل سلطة مستقلة لجنس قد تنتج ثانويا الآثار العديدة للجنسانية على كل طول سطح إتصالها مع السلطة. إن الجنس هو، على العكس من ذلك، العنصر الأكثر تأمليا، الأكثر مثالية، والأكثر داخلية أيضا في مركب للجنسانية تنظمه السلطة في قبضاتها على الأجساد، وماديتها وقواها وطاقاتها وإحساساتها ومتعها.

ويمكننا أن نضيف بأن « الجنس » يمارس أيضا وظيفة أخرى تخترق الوظائف الأولى وتدعمها. والدور هذه المرة عملي أكثر منه نظري. فمن الجنس فعلا، نقطة خيالية يثبتها مركب الجنسانية، ينبغي على كل واحد أن يمر لكي يتمكن من النفاذ إلى معقوليته الخاصة (مادام أنه في آن واحد العنصر الخفي والمبدأ المنتج للمعنى)، إلى كلية جسده (مادام أنه في هذا الجسد جزء واقعي ومهدد وأنه يشكله كله رمزيا)، وإلى هويته (مادام أنه يضم إلى قوة غريزة فرادة تاريخ). فبقلب بدأ دون شك بطريقة خفية منذ زمن بعيد - وسلفا على عهد الرعائية

المسيحية للشهوة الجسدية ـ أتينا الآن إلى طلب معقوليتنا مما إعتبر، لمدة قرون عديدة، جنونا، وكمال جسدنا مما كان لزمن طويل وصمته وجرحه، وهويتنا مما كان يدرك على أنه إندفاع غامض بلا إسم. من هنا الأهمية التي نمنحها له، والخشية المبجلة التي نلفه بها، والعناية التي نصرفها لمعرفته. ومن هنا كون أنه صار، على مدى القرون، أهم من أنفسنا، أهم تقريبا من حياتنا ؛ ومن هنا أن كل الغاز العالم تظهر لنا في منتهى البساطة مقارنة بهذا السر العظيم، الذي هو في كل واحد منا صغير جدا، ولكن الذي تجعله كثافته أخطر من كل سر آخر. إن الميثاق الفاوستي الذي رسم مركب الجنسانية فينا إغراءه هو منذ الآن كالآتي: إبدال الحياة كلها بالجنس نفسه، بحقيقة وسيادة الجنس. فالجنس يساوي الموت. بهذا المعنى، ولكن الذي نرى أنه محدد تاريخيا، يخترق الجنس اليوم غريزة الموت. عندما كان الغرب، منذ زمن بعيد جدا، قد إكتشف الحب، فإنه كان قد منحه ثمنا كافيا لجعل لموت مقبولا ؛ أما اليوم، فالجنس هو الذي يطمح إلى هذا التكافؤ، أسمى كل لتكافئات. وبينما يسمح مركب الجنسانية لتقنيات السلطة أن تستثمر الحياة، فإن النقطة الوهمية للجنس، التي رسمها هو نفسه، تمارس ما يكفي من الإفتنان على كل واحد منا لجعلنا نقبل سماع الموت يدوي فيها.

إن مركب الجنسانية، بخلقه لهذا العنصر الخيالي الذي هو «الجنس»، قد أثار أحد مبادئ اشتغاله الداخلية الأكثر جوهرية : الرغبة في الجنس ـ الرغبة في إمتلاكه، الرغبة في النفاذ إليه، وإكتشافه وتحريره ولفظه في خطاب وصياغته في حقيقة. لقد شكل «الجنس» نفسه كشيء مرغوب فيه. ولعل مرغوبية الجنس هذه هي التي تثبت كل واحد منا على أمر معرفته وإبراز قانونه وسلطته ؛ إن هذه المرغوبية هي التي تجعلنا نعتقد بأننا نؤكد حقوق جنسنا ضد كل سلطة، هذا في حين أنها إنما تربطنا في الواقع بمركب الجنسانية الذي عمل، من عمق أنفسنا وكسراب نعتقد أننا نتعرف على ذواتنا فيه، على إخراج اللمعان الأسود للجنس.

« كل شيء جنس، كان يقول كات (Kate) في «الثعبان المريش Le serpent à plumes)، كل شيء جنس. فكم يمكن للجنس أن يكون جميلا

عندما يحتفظ به الإنسان قويا ومقدسا وعندما يملأ العالم. إنه كالشمس التي تغمرك وتخترقك بضيائها».

وإذن، لا تنبغي إحالة تاريخ الجنسانية على مستوى الجنس؛ وإنما بيان كيف أن «الجنس» هو تحت التبعية التاريخية للجنسانية. كما لا ينبغي وضع الجنس جهة الواقع، والجنسانية جهة الأفكار الغامضة والأوهام؛ إن الجنسانية صورة تاريخية واقعية جدا، وهي التي أنتجت كعنصر تأملي، ضروري لإشتغالها، فكرة الجنس. ينبغي ألا نعتقد بأننا حينما نقوْل نعم للجنس، فإننا نقول لا للسلطة؛ بل إننا نتبع بالعكس خيط المركب العام للجنسانية. فمن مستوى الجنس بالذات يجب أن نتحرر إذا أردنا، بقلب تاكتيكي للآليات المتنوعة للجنسانية، أن نبرز ونثمن ضد قبضات السلطة الأجساد والمتع والمعارف في تعدديتها وإمكانيتها على المقاومة. إن نقطة إرتكاز الهجوم المضاد ضد مركب الجنسانية يجب ألا تكون هي الجنس - الرغبة، وإنما الأجساد والمتع.

****

«لقد كان هناك فعل كثير في الماضي، كان يقول د. هـ. لورانس (D. H. Lawrence)، وبالخصوص الفعل الجنسي، وتكرار رتيب وممل دون أدنى تطور مواز في الفكر والفهم. أما الآن، فقضيتنا هي فهم الجنسانية. إن الفهم الواعي التام للغريزة الجنسية يهم اليوم أكثر من فعل الإتصال الجنسي نفسه».

ربما أننا سنندهش ذات يوم. وسوف لن نفهم بوضوح كيف أن مجتمعا كرس نفسه إلى هذا الحد لتطوير أجهزة ضخمة للإنتاج والدمار قد وجد الوقت الكافي والصبر اللامتناهي للتساؤل بكثير من القلق والهم حول أوضاع الجنس؛ وربما أننا سنبتسم ونحن نتذكر بأن هؤلاء الناس الذين كنا في الماضي كانوا يعتقدون بأن هناك في هذا الجانب حقيقة ثمينة على الأقل بنفس درجة تلك التي كانوا قد طلبوها سلفا من الأرض والنجوم والأشكال الخالصة لتفكيرهم؛ وسنفاجأ من الأصرار الذي صدرنا عنه للتظاهر بأننا قد إنتزعنا من ليلها جنسانية كان كل شيء - خطاباتنا، عاداتنا، مؤسساتنا، قوانيننا، معارفنا - ينتجها في واضحة

النهار ويعيد إطلاقها بصخب. وسنتساءل عن لماذا أردنا بكثير من الإلحاح أن نرفع قانون الصمت عما كان يشكل أكثر إنشغالاتنا صخبا. أما هذا الضجيج، فيمكنه إستعاديا أن يظهر مفرطا، ولكن الذي سيظهر أكثر غرابة منه هو عنادنا في ألا نكشف فيه غير رفض الكلام والأمر بالسكوت. إننا سنتساءل عما تمكن من جعلنا معتدين بأنفسنا إلى هذا الحد ؛ وسنبحث عن لماذا أعطينا أنفسنا، نحن الأولون وضدا على أخلاق أليفة، مزية منح الجنس الأهمية التي نقول أنها له وكيف أمكننا أن نفتخر بأننا قد تحررنا أخيرا في القرن العشرين من زمن قمع قاس وطويل -زمن تنسك مسيحي ممتد، منحن، إستعملته ضرورات الإقتصاد البورجوازي. وفي المكان الذي نرى فيه اليوم تاريخ مراقبة تم رفعها بصعوبة، سنتعرف بالأحرى على الصعود الطويل خلال القرون لمركب معقد للحث على الكلام عن الجنس، لشد إنتباهنا وهمنا إليه، ولحملنا على الإعتقاد بسيادته وقانونه، في حين أن آليات سلطة الجنسانية هي التي تعمل علينا وتخترقنا كليا.

وسنسخر من اللوم بالنزعة الجنسانية التي إعترض بها للحظة على فرويد وعلى التحليل النفسي. غير أن أولئك الذين سيظهرون عماة سوف لن يكونوا ربما هم أولئك الذين صاغوها، ولكن أولئك الذين أبعدوها بجرة قلم كما لو كانت تترجم فقط مخاوف إحتشام قديم. لأن الأولين، في نهاية المطاف، كانوا فقط قد فوجئوا بسيرورة كانت قد بدأت منذ زمن بعيد، سيرورة لم يكونوا قد رأوا بأنها كانت تلفهم من كل جانب ؛ إنهم كانوا قد منحوا إلى سوء عبقرية فرويد ما كان قد تهيأ منذ زمن طويل ؛ وكانوا قد أخطئوا تاريخ قيام مركب عام للجنسانية في مجتمعنا. أما الآخرون، فلقد أخطئوا حول طبيعة السيرورة ذاتها ؛ لقد إعتقدوا بأن فرويد كان، بقلب مفاجئ، قد أعاد أخيرا إلى الجنس الجزء الذي كان له والذي كان يرفض له لزمن طويل ؛ إنهم لم يدركوا بأن عبقرية فرويد كانت قد وضعته في إحدى النقاط الحاسمة التي رسمتها منذ القرن الثامن عشر إستراتيجيات المعرفة والسلطة ؛ وأنها كانت تحيي على هذا النحو وبفعالية مدهشة، جديرة بأكبر روحانيي ومرشدي المرحلة الكلاسيكية، الأمر القرني بوجوب معرفة الجنس وتخطيبه. غالبا ما تثار مسألة الطرائق العديدة التي تكون المسيحية القديمة

بواسطتها قد جعلتنا نكره الجسد ؛ ولكن لنفكر قليلا في كل هذه الحيل التي بواسطتها تم، منذ قرون عديدة، تحبيب الجنس إلينا، التي بواسطتها تم ترغيب معرفته لنا، وتثمين كل ما يقال عنه ؛ والتي بواسطتها أيضا تم حثنا على إستخدام كل مهاراتنا لمباغتته، وتقييدنا بواجب إستخراج حقيقته ؛ والتي بواسطتها تم تحميلنا مسؤولية تجاهله كل هذا الزمن الطويل. إن هذه الحيل هي التي قد تستحق منا اليوم أن نندهش منها. وعلينا أن نفكر بأنه ربما قد يأتي يوم لن نفهم فيه، في إقتصاد آخر للأجساد والمتع، كيف أن حيل الجنسانية، والسلطة التي تدعم مركبها، قد توصلت إلى إخضاعنا لهذه المملكة الصارمة للجنس، إلى حد الحكم علينا بالمهمة اللامتناهية لكشف سره ؛ ومن هذا الظلام، إنتزاع الإعترافات الأكثر حقيقة.

سخرية هذا المركب : إنه يجعلنا نعتقد بأن المسألة إنما تهم « تحررنا ».

فهرس الموضوعات

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2004
159 مكرر شارع يعقوب المنصور الدار البيضاء
الهاتف 04 95 25 022 / 13 98 25 022
الفاكس 20 29 25 022 / 80 00 44 022
مكتب التصميم الفني 54 / 53 67 29 022
الدار البيضاء

تاريخ الجنسانية

إرادة العرفان

إن المشروع الابتدائي لهذه السلسلة من الدراسات ، الذي عرض في كتاب «إرادة العرفان» (1976) ، لم يكن هو إعادة بناء تاريخ السلوكات والممارسات الجنسية ، ولا تحليل الأفكار (العلمية ، الدينية ، أو الفلسفية) التي تم من خلالها تمثل هذه السلوكات ؛ وإنما كان هو فهم كيف تشكل ، في المجتمعات الغربية الحديثة ، شيء مثل «تجربة «ل» الجنسيانية» ، وهذه مقولة مألوفة لدينا ولكنها لم تظهر مع ذلك قبل بداية القرن التاسع عشر .

إن الحديث عن الجنسانية كتجربة فريدة تاريخيا يفترض القيام بكتابة جينيالوجيا للذات الراغبة ، وبالتالي العودة ليس إلى بدايات التقليد المسيحي وحسب ، وإنما أيضا إلى الفلسفة اليونانية القديمة .

وهكذا ، فبانطلاقه من المرحلة الحديثة وبرجوعه ، فيما وراء المسيحية ، إلى العهد القديم ، كان ميشال فوكو يصطدم بسؤال بسيط جدا وعام جدا في آن واحد ؛ لماذا يشكل السلوك الجنسي ، والأنشطة والمتع المتعلقة به ، موضوع انشغال أخلاقي؟ لماذا هذا الهم الأخلاقي الذي ظهر ، حسب لحظات مختلفة ، أكثر أو أقل أهمية من الانشغال الأخلاقي الذي انصب على ميادين أخرى من الحياة الفردية أو الجماعية ، مثل السلوكات الغذائية أو القيام بالواجبات المدنية؟ إن هذه الأشكلة للوجود ، المطبقة على الثقافة اليونانية -اللاتينية ، ظهرت بدورها مرتبطة بمجموعة من الممارسات يمكن أن تسمى بـ«فنون الوجود» أو «تقنيات الذات» كانت من الأهمية القصوى بمكان لتستحق أن تخصص لها دراسة كاملة .

من هنا ، في نهاية المطاف ، إعادة توجيه ومركزة هذه الدراسة الشاملة حول جينيالوجيا انسان الرغبة منذ العهد اليوناني الكلاسيكي حتى القرون الأولى للمسيحية ، وتوزيعها على ثلاثة أجزاء تشكل كلا واحدا :

- «استعمال المتع» يدرس الكيفية التي تم بها تفكير السلوك الجنسي في الفكر اليوناني الكلاسيكي كميدان للتقديرات والاختيارات الأخلاقية ، وأنماط التذويت التي كان هذا الفكر يحيل عليها . المادة الأخلاقية ، أنماط الأخضاع ، أشكال بناء الذات والغائية الأخلاقية ، وكيف أن الفكر الطبي والفلسفي قد بلور هذا «الاستعمال للمتع» وصاغ بخصوصه بعض موضوعات الصرامة التي ستصير فيما بعد متواترة حول أربع محاور للتجربة . العلاقة بالجسد ، والعلاقة بالزوجة ، والعلاقة بالغلمان والعلاقة بالحقيقة .
- «الانشغال بالذات» ويحلل هذه الأشكلة في النصوص اليونانية واللاتينية للقرنين الأولين من العهد المسيحي ، وتغيير الاتجاه الذي عرفته داخل فن للحياة هيمن عليه الانشغال بالذات نفسها .
- «اعترافات الجسد» وتعالج ، أخيرا ، تجربة الشهوة الجسدية في القرون الأولى المسيحية ، والدور الذي لعبته فيها التأويلية والكشف المطهر للرغبة .

وقد توفي ميشال فوكو دون أن يتمكن من إصدار هذا الجزء الأخير . وقد ترك وصية تمنع منعا كليا أن ينشر أي مكتوب بعده لم يوافق عليه . لذلك لن يجد القارئ هنا سوى الجزأين الأولين . «استعمال المتع» و«الانشغال بالذات» ، مع المقدمة العامة التي هي «إرادة العرفان» .

ISBN 9981-25-308-1



صورة الغلاف للفنان الفرنسي

DESPIERRE - Hellade 1970